النظام العربى

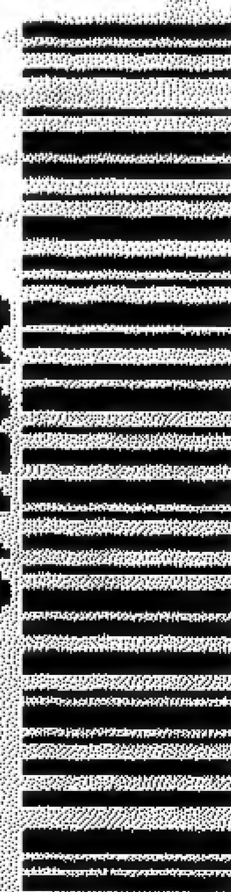
و

«النظام الشرق أوسطى»

صراع الأهداف والمصالح

صلاح زكى أحمد





دار العالم الثالث

صلاح زكى احمد

«النظام العربى، والنظام الشرق أوسطى»
صراع الاهداف والمصالح

دار العالم الثالث

«النظام العربى، والنظام الشرق الأوسطى»
صراع الاهداف والمصالح

صلاح زكى أحمد

الطبعة الأولى ١٩٩٥

الناشر :
دار العالم الثالث
٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

الإهداء

الى اذاعة «صوت العرب» فى عصر التحدى والكبرياء ..

الى ذكرى «محمد عروق» ..

صلاح زكى أحمد

المحتوى

المقدمة

صراع الأهداف والمصالح

«النظام العربى والنظام الشرق أوسطى .. صراع الأهداف والمصالح»

فى بعض لحظات التاريخ تشهد المفاهيم والقناعات التى شاعت بين الناس تحولاً جذرياً وتغيراً فى غير وجهتها وما تواضع عليه الفكر الانسانى واستقر عليه عقوداً بعد عقود ...

فالنظام السوفيتى الذى حمل لواء الاشتراكية وبشرّ بصياغة مجتمع جديد يناقص المفاهيم الرأسمالية، شهد تحولاً حثيثاً فى منتصف الثمانينات، سرعان ما تحول الى زلزال فى نهاية العقد نفسه، وفى مطلع التسعينيات تحول إلى كارثة انتهت بانهيار الدولة السوفيتية وغياب مقوماتها ...

بعض من هذه التحولات، وتلك الكوراث، تثيرها بصورة ما، ما نشهده، ونسمع به عن تغيرات وتبدلات تشمل مفاهيم النظام الاقليمى القائم فى عالمنا العربى، فثمة اتجاهات تسعى بقوة الى إرساء مفهوم «النظام الشرق أوسطى» بديلاً عن «النظام الاقليمى العربى»، وهو تغير لن يشمل المفاهيم عند مستواها النظرى وحدودها الاكاديمية فحسب، ولكنه يستهدف تغييراً وتبدلاً فى خريطة المنطقة بكل ما تعنيه وتحتويه من علاقات قوى، وتحالفات قائمة، ومصالح متشابكة، وتطلعات محمومة للسيطرة والنفوذ والهيمنة ...

«التطور التاريخى لمفهوم الشرق الاوسط»

فبعد ما يقترب من أربعة عقود من غياب مفهوم «الشرق الاوسط» عن الخطاب السياسى العربى، عاد ليطرح نفسه بقوة ...

فمنذ دعا عبد الناصر عام ١٩٥٤، فى أول اجتماع لرؤساء الحكومات العربية بمقر الجامعة العربية، الى «بناء نظام أمن عربى» يقوم على تضافر جهود الشعب العربى وحده، دون تحالفات مع دول خارج المنظومة العربية، فان مفهوم الشرق الأوسط منذ ذلك الحين، بات مناقضاً لمفهوم ومصطلحات النظام العربى، ففى الوقت الذى يقوم فيه النظام الشرق أوسطى على تحالفات مختلطة بين دول

ومصالح متناقضة لتحقيق أهداف الدول الغربية الكبرى، فأن النظام العربى جعل هدف وحدته هو الغاية النهائية للشعب العربى، واقام أسسه على عناصر وقوى عربية خالصة، تتحدث بلسان عزبى قويم، وترتبط بمصالح عربية مترابطة، وأهداف انسانية وسياسية مناقضه للمشروع الاستعمارى الغربى ...

ولذلك تبدو الضرورة ملحة فى البحث عن حقيقة النظام الجديد الذى يفرض نفسه بقوة بديلاً عن نظامنا العربى ولانجد معيناً وسنداً فى رحلتنا سوى فى التاريخ، ليتبين لنا أن المصطلح والمفهوم هما من نتاج الفكر الغربى، بقدر ما كانت الأهداف هى من صميم المشروع الاستعمارى .. مصطلح الشرق الاوسط ارتبط ذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجى الانجليزى، واستخدام التعبير لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط غربى أمريكى هو الكابتن «الفريد ماهان» صاحب نظرية «القوة البحرية فى التاريخ» وذلك فى مقال له صدر فى لندن، بعنوان «الخليج الفارسى فى السياسة الدولية»، وفى العام نفسه كتب فالنتاين شيرول مراسل جريدة التايمز الانجليزية سلسلة مقالات امتدت حتى ابريل عام ١٩٠٣ بعنوان «المسألة الشرق أوسطية»، تم جمع هذه المقالات فى كتاب صدر فى نفس العام - أى عام ١٩٠٣- وقد كرست هذه المقالات - للبحث عن المقومات الاستراتيجية المتوفرة فى المنطقة من أجل تأمين الدفاع عن الهند، درة التاج البريطانى، وجوهرة المستعمرات البريطانية ...

وتصاعد التعبير فى وفق استخداماته، المرتبط بالمصالح البريطانية، فقبل أن ينقضى العقد الأول من القرن الحالى، صدر كتاب «هاملتون» بعنوان «مشاكل الشرق الأوسط» فى لندن عام ١٩٠٩، كما أشار اليه اللورد كيرزون الحاكم العام للهند عام ١٩١١، حيث تحدث عن الشرق الاوسط باعتباره مدخلاً للهند.

وهكذا استقر فى المفاهيم الغربية عند نهاية الحرب العالمية الأولى، ثلاثة مصطلحات تدور حول الاهداف الاستراتيجية البريطانية تجاه مستعمراتها فى الشرق وفى مواجهة القوى المناوئة لها ... فمصطلح الشرق الأدنى تركز حول السبل الكفيلة باحباط الدولة العثمانية وتدمير مشروعاتها، أما الشرق الاقص فقد أخذ الصين محوراً له، وظل مفهوم الشرق الاوسط يتركز حول الدور الوظيفى لترسيخ الوجود البريطانى فى الهند والحفاظ عليها ...

وعشية الحرب العالمية الثانية أصبح التعبير السياسى «للشرق الأوسط» هو محور الخطاب السياسى الاستعمارى الموجه للمنطقة، ففى أول مارس ١٩٢١ أنشأ

ونستون تشرشل- وزير المستعمرات البريطاني آنذاك - إدارة الشرق الأوسط، لكى تشرف على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فانشئ مركز تموين الشرق الأوسط، وقيادة عمليات الشرق الأوسط، التى كانت تشرف على مساحة غير محدودة من الأقطار والمساحات تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب، فايران اضيفت اليها عام ١٩٤٢، وارتيريا اسقطت منها فى سبتمبر عام ١٩٤١، ثم اضيفت بعد ذلك بخمسة شهور...

وفى خضم الحرب الثانية وعنفها أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض بشأن فلسطين، فقننت موجات الهجرة اليهودية الى الوطن المقدس بهدف شراء صمت العرب وتحالفهم فى المعارك المشتعلة ضد النازى.

لكن ما إن شارفت الحرب الثانية على الانتهاء حتى إنقلبت السياسة البريطانية، واطلقت للمنظمات الصهيونية العسكرية والمدنية العنان فى أضفاء الطابع اليهودى على فلسطين، مما خلق واقعاً جديداً كان على اثره قيام الدولة العبرية فى قلب الوطن العربى، وهو ما خلق مبرراً صهيونياً واستعمارياً فى نفس الوقت يتمسك بمفهوم التعدد العرقى والاجناس المختلطة فى خريطة الشرق الأوسط .. فقد أشرفت سلطات الانتداب البريطانية فى فلسطين على إستحداث أساس فى البنية الديمغرافية للبلاد، مكنت الحركة الصهيونية من السيطرة الفعلية على غالبية فلسطين، فبعد فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن اكثر من ثلاثه أرباع أراضيهم، وقد تشتت معظمهم لاجئين عبر أراض البلدان العربية المجاورة ....

ولذلك بدا مفهوم الشرق الاوسط فى مطلع الخمسينات انه يقوم على الادعاء الغربى الذى يرى فى منطقة الشرق الأوسط بأنها تتكون من خليط من الأجناس والشعوب والجماعات الثقافية والقومية المتعددة، أى انها اشبه بالفسيفساء أو ما اصطلح علية «بالموزاييك» .. أما فى مطلع الستينات فقد بدا الهدف الغربى من تمزيق أوصال الوطن العربى هو الهدف الاكثر وضوحاً من وراء نشر مفهوم الشرق الأوسط وذيوعه، نقد تعامل الخطاب السياسى الغربى مع الوطن العربى باعتباره لا يمثل أى شكل من أشكال الوحدة المتميزة، فالفكر الأستعمارى يدخل باستمرار دولاًغير عربية فى النطاق الجغرافى للمفهوم الشرق أوسطى، فنجد دولاً مثل تركيا وقبرص واثيوبيا وافغانستان وباكستان وايران واسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول

المغرب والجزائر وتونس واحيانا ليبيا والسودان، بل اخرجت مصر من المنطقة عند أحد المفكرين الغربيين!!

«الشرق الاوسط فى الفكر السياسى الاسرائيلى»

على نفس الدرب الذى سارت فيه المدرسة الاستعمارية، فقد اتخذ الفكر الصهيونى من هدف تمزيق أوصال الوطن العربى هدفاً له. ففى مقابل شيوع الخطاب السياسى العربى فى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات والمؤكد على عروبة المنطقة وتوافر مقومات وحدتها، فقد طرحت اسرائيل ما يسمى بنظرية الدوائر الثلاثة للشرق الأوسط، فبحسب الزعم الصهيونى فأن الشرق الأوسط يشتمل على ثلاثة دوائر مركزية من الدول تعرف بأنها: القلب والمحيط والاطار الخارجي، وكان المستهدف من تعبير المحيط أو الهامش وضمه الى الشرق الأوسط، بان المنطقة ليست عربية أو اسلامية بصورة خالصة، بل منطقة متعددة الأديان والثقافات والأعراف والقوميات ..

وقد بدا هذا المفهوم يطرح على استحياء فى الدوائر الاكاديمية على يد «روفيد شيلواح» أحد خبراء وزارة الخارجية الأسرائيلية ومؤسس معهد الابحاث السياسية الذى يحمل اسمه .. وسرعان ما تلقفه دافيد بن جوريون - مؤسس الدولة العبرية - وأسبغ عليه أبعاداً سياسية واكسبه مكانة نظرية شبة رسميه معتمدة لدى دوائر الحرب والسياسة الاسرائيلية ..

فقد وصف بن جوريون الشرق الأوسط بانه ليس منطقة عربية خالصة، بل على النقيض من ذلك، فأن أغلبية سكانه ليسوا عرباً، فالاتراك والايرانيون واليهود، أكثر عدداً من العرب فى الشرق الاوسط» ويحدد بن جوريوك هدفه من هذا التفسير قائلاً: «انه لمن اليسير، من خلال الاتصالات مع عرب القطاع الخارجى فى المنطقة، أن نحقق صداقة مع شعوب القطاع الداخلى وهم جيراننا المباشرون».

أما أبا ايبان - وزير الخارجية الاسرائيلية الأسبق - فقد أخذ المفهوم الذى جاء به شيلواح فألبسه درجة عالية من الوضوح، عبر عنها فى كتابه «صوت اسرائيل»، فقد اعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وان على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة، ويوضح اباايبان نظريته: إن فترات الوحدة القصيرة التى قامت بينهم كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فأن التجزئة

السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث التى تجمع البلاد العربية لا يكن ان تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية». وعاد ابا ايبان ليوضح مفهومه فى دراسة شاملة عن المنطقة وسكانها، جاء على ذكر تفاصيلها المفكر الأمريكى مايكل بريتشر فى دراسته عن السياسة الخارجية الأسرائيلة. يقول ابا ايبان: « .. من الحيوى أن نذكر ان الشرق الاوسط والعالم العربى ليسا شيئين متساويين أو متطابقين، الشرق الأوسط يسكنه حوالى ٦٠ مليون عربى اذا اخذنا اللغة كأساس و٧٥مليوناً من غير العرب» - وواضح من احصاءات ابا ايبان انها تنطوى على مغالطات صارخة أو معلومات معبرة عن السنوات الأولى من الخمسينات، فتعداد الوطن العربى يقترب من الثلاثمائة مليون نسمة، مما يهدد إدعاءاته ويكذبها على نحو بالغ الوضوح ...

ويتجه ابا ايبان ليشكك فى دعائم السيادة العربية على المنطقة، ليجد ضالته فى التفسير الجغرافى، قائلا: « .. هناك شرق أوسط غير عربى يمتد من تركيا وايران عبر اسرائيل الى اثيوبيا، واذا وسعنا المنطقة لتشمل افغانستان وباكستان، فان ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعرب الغالبة على المنطقة ...».

«مفهوم الشرق الأوسط والمرحلة الراهنة»

على هذا النحو يبدو الهدف واضحاً من وراء اشاعة مفهوم الشرق الأوسط فى الفكر السياسى الغربى،فالغاية الثابتة فى الفكر الغربى عند مطلع القرن الحالى هى إلغاء الوجود العربى وانهاء النظام الاقليمى العربى، والقضاء على الفكرة القومية، تحت دعوى أن العرب شأنهم شأن باقى القوميات والاعراق هم أحد جوانب الفسيفساء التى تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط .. ومن ثم فليس هناك ما يدعو للتميز أو الوحدة العربية، فالمنظومة الشرق أوسطية - كما يزعم الخطاب السياسى الغربى- هى البديل الوحيد لأمة عربية واحدة وقوة عربية جديدة ..

تلك المزاعم التى ظل الغرب متمسكاً بها فى خطابه السياسى وخططه الاستراتيجية، وجد الفكر الصهيونى فيه ضالته، فمن خلال الترويج الدائم لمقولة الشرق الأوسط يغدو الوطن العربى والشعب العربى نفسه على قدم المساواة مع باقى الأجناس والاعراق والقوميات، ويصبح التعاون والتنسيق بين اسرائيل والوطن العربى بديلاً عن مقولات ومفاهيم النظام الاقليمى العربى، ويتحول النظام

الاسرائيلى والفكرة الصهيونية قريناً لافكار العروبة والنظام العربى لافرق بينهما. حتى يغدو المشروع الصيهونى بعد أقل من عقد من الزمن هوالمشروع القائد والنموذج المحتذى !!؟

إن الخطر الصيونى فى مرحلته الجديدة، هو أشد تأثيراً عن كل ما عهدناه طوال المراحل السابقة، ويتعين علينا وضع الحدود الفاصلة، فى مرحلة اشتد فيها الاضطراب، واختلطت المفاهيم، وغابت الحقائق وراء حجب كثيفة من الغيوم ... ولذلك بدت ضرورة موضوعية لمعالجة هذه الاخطار، بالتصدى مبكراً لعواصفها العاتية التى تهدد النظام العربى بكل ما يشتمله من قيم، وهوية، ودور، فليس خافياً على أحد أن قيم العروبة ومفاهيمها مستهدفة من قبل أعدائها، وأصبحت الهوية العربية التى تميز الشعب العربى عن باقى شعوب عالمنا، هى الحصن والقلعة التى تحاصرها موجات التشكيك الغربى والصهيونى، أما إلغاء الدور العربى تجاه الحاضر والمستقبل، فهو الغاية المنطقية التى سيحققها أعداء الوطن والأمة عندما يقضون على قيم عروبتنا وهويتنا الوطنية والاسلامية ..

وهكذا تبدو المعركة الراهنة للنظام العربى، هى المعركة الاخيرة، التى سيتحدد بعدها شكل الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة، هل ستكتب شهادة الوفاة لأمة العرب؟ أم تنهض أمتنا من جديد، تنفض عن كاهلها غبار المعركة، وتتطهر باللهب والنار، وتعيد بشبابه، همتها وقدرتها، على المقاومة، كما أعاد حورس الحياة لاوزوريس في تراثنا الفرعونى القديم؟

إن ثقتى في الجيل العربى الجديد، تماثل ثقة امتنا فى قدرتها على صياغة المستقبل، لكن هذه القدرة لن تتوفر دون اكتمال مقوماتها، وأولها التبصر بمخاطر الحاضر الذى يحيط بنا، وربط معاركنا بآفاق المستقبل الرحبة، انطلاقاً من حقائق استراتيجية وتاريخيه معاصرة ..

ولذلك فقد حاولت فى هذا الجهد المتواضع أن استكمل ماغاب عنى من جوانب معركتنا الراهنة، بالعودة الى التاريخ القريب ودروسه الحية، بقدر ما وسعنى الجهد، وسمحت به الطاقة، واتاحت لى بعض جوانب المعرفة بعض من شعاع ضوء مهما كان خافتاً ... وحسبى فيما قدمت، أن صدق الهدف، وسلامة القصد كان غايتى فيما كتبت، ولعل ملاحظات بعض الاصدقاء، وما سطروه من جهد، هو الرصيد الباقى للمراجعة والتصحيح واليقظة .. ولذلك فمن نافلة القول، التأكيد بان

جوانب القصور الحملها وحدى، أما الجهد العقلى والفكرى الذى بذلته اجيال متلاحقة من مفكرى امتنا، فهى ضالة كل صاحب فكر، ونبراس الهداية للاجيال المقبلة، وبوصلة الحقيقة لمن ضاع فى الطريق واختلطت عليه الرؤى ....،

٢٢ مايو ٩٥

صلاح زكى أحمد

«الباب الأول»

تفكير إسرائيل للمنطقة

الفصل الأول: - الأمن الإسرائيلى .. محور النظام الشرق أوسطى

الفصل الثاني: - شيمون بيريز ومشروعة الشرق أوسطى

الفصل الثالث- العقل الإسرائيلى يفكر

«الأمن الاسرائيلى .. محور النظام الشرق اوسطى»

برغم الصخب الاعلامى الذى يثيره دعاة «النظام الشرق أوسطى»، فانه يقف على النقيض من حقيقة النظام الاقليمى العربى ..، ففى الوقت الذى يمثل فيه المفهوم الأول مجموعة من التناقضات العرقية والثقافية فأن النظام العربى يجسد تكوين عرقى واحد وبنية ثقافية متماثلة ..

واذا كان النظام الشرق أوسطى يحقق حدوداً جغرافية تتسع حيناً فتمتد من ليبيا حتى الباكستان، وتتقلص أحياناً فتستبعد دولاً مركزية فى المنطقة، فأن النظام العربى ذو حدود واضحة ومعالم جغرافية ثابتة ...

ولذلك فنحن فى حاجة الى تحديد ملامح هذا النظام الذى يجسد الطموحات العربية، حتى لو أحاطت به حملات التشكيك وموجات من الدعاية السوداء، وأغراض ومصالح قوى خارجية وحسابات صغيرة لبعض قوى الداخل ...

النظام العربى الذى نشير إليه يمتد من موريتانيا فى أقصى الغرب وحتى الخليج العربى فى الشرق، والذى يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى العديد من المكونات اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية ...

وبما أن النظام العربى، هو نظام حى وفعال وذو طاقات كامنة داخل شعوبه وبعض مؤسساته، فأنه من اليسير تطبيق المناهج الثلاثة الرئيسية فى تعريف النظم الاقليمية، وهى: التواصل الجغرافى والتماثل وحجم التفاعلات بين اعضائه ...

فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية (باستثناء الصومال وجيبوتى وجزر القمر) اقليماً ممتداً، ومن ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية التفاعلات فإن هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً فيما بينها ...

وقد أضاف كل من على الدين هلال وجميل مطر عاملاً رابعاً، فى كتابهما «النظام الاقليمى العربى» ألا وهو - فكرة وفلسفة القومية العربية - فيذكرا: إن النظام العربى ينفرد عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى فى العالم بعامل معنوى ونفسى له نتائج سياسية مهمة، وتعنى بذلك القومية العربية التى تتبلور فى تيار فكرى من ناحية، وفى حركة سياسية من ناحية أخرى» ويترتب على ذلك بإن النظام

العربى ليس نظاماً اقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافى. ولكنه نظام اقليمى قومى ...

«الامن الاسرائيلى ومفهوم الشرق الأوسط»

لهذه الاعتبارات مجتمعة تبدو مسألة بقاء واستمرار النظام العربى حقيقة سياسية وتاريخية ليست موضعاً للشك لدى أصحابها، أو عند المناوئين لها .. لكن هذه الحقيقة يمثل بقائها خطراً، ويجسد صعودها تهديداً للمصالح الغربية عامة والصهيونية على وجد خاص. ومجرد استعراض لمراحل المعركة الممتدة بين حركة القومية العربية فى سنوات صعودها فى الخمسينات والستينات، وبين التحالف الاستعمارى الصهيونى تكفينا دليلاً على حقيقة النظام العربى، بل لا نبالغ إذا قلنا أن عملية الصعود العربى كانت تمثل تناقضاً وخلافاً بين حركة الوحدة العربية وبعض القوى الدولية الصديقة، والعودة الى الصراع الذى تفجر بين القاهرة وموسكو عام ١٩٥٨ حول طبيعة الوحدة العربية والقومية العربية تبرهن على توافر خصوصية النظام العربى فى مواجهة نظم اقليمية وقوى دولية ومعسكرات عالمية تباعدت بينها المسافات والعقائد ووحدت بينها ما يجسده النظام العربى من أخطار على أهدافهم ومصالحهم وخططهم ...

لكن التاريخ القريب بتنوع صوره وتعدد أهدافه يصل بنا الى واقع راهن، تتشكل ملامحه منذ أكثر من عقد من الزمن، وأفرغ على ساحة النمطقة صياغة شرق أوسطية جديدة، لا يؤدى فيها التحالف الغربى دوراً مركزياً كما كان يطمح خلال عقدى الخمسينات والسينيات، ولكن يبرز خلالها الدور الاسرائيلى على نحو بالغ السفور والوضوح والقوة ...

ولذلك فنحن على أعتاب مرحلة جديدة، يحتل فيها التفوق العسكرى الاسرائيلى عنوانها الرئيسى، وتبدو مقولات الامن المطلق هى محور الخطاب السياسى الاسرائيلى الراهن من أجل صياغة خريطة جديدة للمنطقة، .... ففى قلب مصطلح «الشرق الاوسط» يقع مفهوم الأمن الاسرائيلى ...

ومجرد إلقاء نظرة سريعة على تطور هذا المفهوم فى الفكر الصهيونى سيتبين على الفور مدى ترابط الأمن الاسرائيلى بمصطلح الشرق الأوسط. فقد تطور مفهوم الأمن الصهيونى فى الخمسينات. واستندفى البداية إلى عدة أسس محددة منها: تكوين قوة درع عالية الكفاءة، وعدم إتاحة الفرصة أمام ائتلاف عربى معاد، والمبادرة

بشن الهجوم، ونقل القتال باسرع وقت إلي «أرض العدو» والحرب الخاطفة .. وبعد حرب ١٩٦٧، أدخلت فيه مصطلحات جديدة مثل «العمق الاستراتيجى» و«حدود يمكن الدفاع عنها» وهى مصطلحات غامضة لا تحوى مدلولات محددة وتختلف باختلاف موقع طرحها، وموضوع هذا الطرح، لكنها ترتبط بجوانب جغرافية وسياسية وعسكرية تعكس بصورة جلية مفاهيم التوسع والاستيلاء على اراض عربية بزعم استيعاب أى هجوم عربى، ويوضح المفكر الأسرائيلى «يهودا فالخ» - استاذ التاريخ العسكرى فى جامعة تل ابيب- هذا المفهوم قائلا: «.. لا يوجد تعريف قاطع لمصطلح حدود يمكن الدفاع عنها، فالتفسير الذى يعطى لهذا المصطلح حتى يومنا هذا، يرتهن بالاتجاه السياسى والايديولوجى لمستخدمه» .. (انظر محسن عوض: الاستراتيجية الاسرائيلية) وقد تطور مفهوم الأمن الاسرائيلى مرة أخرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، وسلسلة الاتفاقات العسكرية التى أعقبتها، فحدث تحول من مفهوم الأمن القائم على السيطرة على الاراض والحدود فى البلدان العربية الى مفهوم «السيطرة الكيفية والاستراتيجية للاراضى فى ظل حدوث تسوية سياسية»، وبحيث تكون المناطق المعادية -أى البلدان العربية- مفرغة من السلاح الأستراتيجى، وأن تكون هناك فجوة استراتيجية فى التسليح بينها وبين اسرائيل، وليس ثمة شك أن اسرائيل خلال هذه المرحلة وصلت - قبل البلدان العربية- الى الحد الكمى بنمو قواتها، ومنذ ذلك الوقت وهى تركز على النمو الرأسى لقواتها المسلحة، بتحسين نوعية القوات، وتحسين مستوى التدريب والروح المعنوية، ويظهر ذلك أساساً فى شراء وانتاج اسلحة جديدة -كما يبدو فى تحسين قدرات الدبابة «ميركافا» وانتاج ذخيرة متطورة ضد المدرعات بعد تجربة حرب اكتوبر، وصناعة جيل جديد من طائرات «كفير» و«لاقى» بمعاونة مادية وتقنية من الولايات المتحدة، اضافة إلى تزويد واشنطن اسرائيل بطائرات «أف - ١٦ تى»، على أن أهم التطورات الكيفية للقوات الاسرائيلية، تظهر فى انتاج الأسلحة النووية ووسائل ايصالها إلى اهدافها، وبخاصة صورايخ «أريحا -٢» وتدريب الطيارين على مناورات قذف القنابل النووية ...

«حقبة الثمانينات وتطور مفهوم الامن»

فى مطلع الثمانينات، طرح أريل شارون -وزير الدفاع «اسرائيلى آنذاك- صياغة جديدة لمفهوم الأمن تصادر الخيارات العربية فى الدفاع، وتبسط الاهتمام الأمنى الاسرائيلى على مساحة جغرافية مذهلة فى الاتساع، فقد حدد شارون الخطوط الحمراء للأمن الاسرائيلى فى ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الاولى، وهى منطقة القلب وتضم بلدان المواجهة العربية المحيطة باسرائيل، والثانية: تقع فيما وراء بلدان المواجهة التقليدية لاسرائيل، والتى تضيف قدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة، سواء بارسال قوات مقاتلة الى منطقة المواجهة، أم بواسطة عمليات اعتراضية جوية أو بحرية لخطوط مواصلات اسرائيل، أما الدائرة الجغرافية الثالثة للاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية فتشمل الدول الخارجية التى تؤثر مكانتها وتوجهاتها الأستراتيجية على الامن الاسرائيلى -فيما وراء البلدان العربية فى الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر -وتشمل دولاً مثل: تركيا وايران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربى وافريقيا الشمالية والوسطى ...

وطبقاً لهذا المفهوم، تستهدف اسرائيل منع الحروب بواسطة صمود رادع ضد أى تهديد لوجودها، وتأمين قدرة عسكرية متطورة للحفاظ على حدودها وأراضيها فى حال انهيار الردع ونشوب حرب ..

ورغم أن صياغة شارون لمفهوم الأمن الاسرائيلى على هذا النحو الخطير- لاقى كثيرا من الانتقادات لدى بعض المعلقين العسكريين الاسرائيليين، ووصفه بعضهم بإنه نوع من جنون العظمة، وفقدان الواقعية، غير أنه فى حقيقة الأمر لم يكن بعيداً عن الممارسات الاسرائيلية حيال المنطقة طوال حقبة الثمانينات ومشارف التسعينات ..

فقد لوحظ أن الميزان العسكرى الاسرائيلى استهدف، خلال العقد الماضى، تحقيق كل من التفوق العددى والنوعى على كل بلد عربى على حدة، وبقدر الامكان على باقى البلدان العربية، وفى هذا المجال فإن الميزان العسكرى العربى/ الاسرائيلى يشير الى أن حجم القوات المسلحة الاسرائيلية يفوق فى عدده حجم القوات العاملة العربية فى جميع البلدان العربية كل على حدة ..

لكن ما يبرهن على جدية التصور الذى صاغه شارون لمفهوم الأمن، هو ما يتعلق بالتفوق الاسرائيلى فى مجال الاسلحة النووية، فالقوات العربية لازالت متخلفة فى هذا المجال ولم تتقدم أى خطوة فى هذه المواجهة، وهو ما يجعل الرد الأسرائيلى

جاهزاً على الدوام، لا باستخدام السلاح النووى بصورة جدية ولكن بتحويل اياه الى سلاح للردع المعنوى يتم التلويح به بين وقت وآخر، حتى يتحول إلى عامل تهديد «مُبطن» لأى تصور عربى للمواجهة العسكرية ...

«تطابق مفهوم الأمن الأسرائيل مع اهداف النظام الشرق الأوسطى»

على هذه النحو يبدو التطابق واضحاً بين مفهوم الأمن الاسرائيلى ومصطلح الشرق الأوسط، فقد استخدم الأمن واعتباراته الاسرائيلية المتعددة تبريراً لمطالب اقليمية ظلت ثابتة برغم اختلاف مراحل الصراع العربى الأسرائيلى. فقد استخدم لفرض شروط مجحفة لاضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن تحيط بإسرائيل، وتقييد تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة، واحباط أى جهود لتنمية القدرات النووية كما استخدم، وسوف يستخدم، فى إدعاء صلاحيات إشرافية ومراقبة الأوضاع الدفاعية للبلدان العربية من خلال لجان، ولجان فرعية واطقم إشراف على التسلح العربى -على نحو مًا يطرح فى المفاوضات المتعددة الاطراف التى تضم اسرائيل وغالبية الدول العربية ...

من هنا تبدو الخريطة الجديدة للمنطقة لا تخرج عن ذاك المفهوم الاستعمارى القديم، شرق أوسط يخضع للقوة الاسرائيلية بدلاً من خضوعه وتبعيته للعوالم الغربية الكبرى خلال سنوات الثلاثينات والإربعينات لكن الجديد والخطير فى حقبة التسعينات أنها تأتى فى ظل تسليم طوعى من غالبية أقطاب النظام العربى بالهيمنة الأسرائيلية القادمة، وهو تسليم يصل إلى حد التفريط فى مكونات النظام العربى واهدار مقوماته، فالتنسيق العربى بين الأطراف العربية بعضها تجاه بعض غائب، وأسس المواجهة -أى كانت صيغتها- ضد اسرائيل تفتقد الحد الأدنى من الاتفاق ... أما غياب المشروع العربى المقاوم للمرحلة الصهيونية الجديدة فحدث عنه ولاحرج، فقد بلغت المأساة على هذا الصعيد حداً خطيراً نال من ثقة المواطن العربى بامكانية «الحلم»فى صياغة الغد ...

أما الجانب الآخر من المأساة العربية، فإن هذا التردى يحدث، ومفهوم الأمن الاسرائيلى يشق طريقه ويحقق شروطه، ويصوغ مطالبه، فى ظل مناخ عربى لا يواجهه بالرفض ولا يبدى تجاهه أى تحفظ !!

«شيمون بيريز ومشروعه الشرق أوسطى»

اثبت قادة الصهيونية، أنهم بفضل فلسفة «خلق الحقائق وسياسة استغلال الظروف والمعطيات» استطاعوا عملياً ومنذ استقرت أهدافهم على جعل فلسطين، «دولة صهيونية» أن يحققوا نجاحاً بعد نجاح فى مواجهة عجز عربى شامل كان من مظاهره العجز عن تصديق اهداف الصهيونية أو استبعاد امكانية تحقيقها...

فالصهيونيه فى النهاية ليست هى الحركة الصهيونية فحسب، بل هى بالمعنى السياسى تكرس لسلسلة من التحالفات والعلاقات والمصالح بين اسرائيل والدول الرأسمالية، وعلى رأسها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية ...

أما على صعيد الافكار والعقائد، أو الايديولوجية، فالصهيونية ليست مجرد سند بإدعاء الشرعية «للقومية اليهودية» التى اغتصبت اراض الغير، بعد «ألفى عام من الشتات»، وليست مجرد صك ملكية «أرض بلا شعب» للشعب الذى لم يكن له أرض لبناء «أمه أسرائيل»، انما هى فى المقام الأول رخصة التوسع وطموحات الغد، ومستند الشرعية لأعمال العنف والابادة الجماعية ومنهج القهر العنصرى ...

وعلى ضوء هذه المنظومة الصهونية فى صياغتها الفلسفية -إذا جاز التعبير- تندرج منظومة أخرى هى الاكثر تعبيراً عن الوجه العدوانى لاسرائيل، منظومة أو نسق سياسى يضم تعبيرات ومفاهيم مثل: «حدود آمنة»، وهذه «حدود تاريخية» وتلك «حدود يمكن الدفاع عنها» وهذا «نطاق أمن»، وهنا أرض «مشى فيها الأسباط الاثنا عشر»، وهنا «أرض تقع فى قلب التاريخ العبرى» ...

وهذه المفاهيم ليست مجرد تعبير عن جناح متطرف فى الفكر الاسرائيلى، ولكنها مفاهيم وقيم ومصطلحات ينعقد حولها الإجماع الفكرى فى اسرائيل ويلتف حولها المخططون والمنفذون، وقامت بتنظيرها -على نحو ما جاء في دراسة الباحث العربى محسن عوض عن سياسة التطبيع فى الاستراتيجية الاسرائيلية -مراكز بحوث علمية وهيئات اكاديمية، وساسة يتولون صياغة التوجهات الاسرائيلية تجاه العالم والمنطقة ...

«شيمون بيريز ... ومشروع الشرق الأوسط الجديد»

من بين هؤلاء الساسة، بل وأبرزهم، تقع إسهامات شيمون بيريز فى محاولة صياغة تصور جديد للشرق الزوسط وفق المصالح الاسرائيلية وتجسيداً مباشراً للفكرة الصهيونية بكل ما تحمله من إدعاءات تاريخية، فقد طرح شيمون بيريز فى نهاية عام ١٩٨٦، مشروعاً للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط، أسماه البعض مشروع «مارشال الاسرائيلى» على نهج المشروع الأمريكى المعروف بهذا الأسم والذى استهدف تعمير أوروبا بعد الحرب الثانية ...

والواقع أن مشروع بيريز لم يكن جهداً اسرائيلياً خالصاً، فهو خلاصة لحوارات مشتركة ضمت رئيس الوزراء المصرى السابق الدكتور مصطفى خليل، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى آنذاك، فضلاً عن اسهامات مباشرة من محافظ البنك المركزى الإسرائيلى ... وقد جاء الشروع فى صياغته النهائية ترجمة واضحة للمشكلات الاقتصادية التى تواجهها اسرائيل وكيفية معالجتها، فالأعباء الأمنية العالية، والتى قدرتها دوائر البنك المركزى الاسرائيلى بنحو ربع الدخل القومى، أصبحت تمثل عبئاً خانقاً للاقتصاد الاسرائيلى وتزايد على نحو خطير فى السنوات الأخيرة، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة والتعثر فى إيجاد سلام شامل فى المنطقة .. فقد بلغت تكلفة غزو لبنان -على سبيل المال- اكثر من ٣,٥ مليار دولار، وارتفعت نسبة التضخم فى الاقتصاد الاسرائيلى حداً تجاوز ما نسبته ٥٦٠٪، بينما ارتفعت الديون الخارجية فى نهاية عقد الثمانينات الى ٤٣,٣ مليار دولار تستدعى خمة سنوية تبلغ أكثر من ٩ مليار دولار، أى ما يمثل نسبة نسبة ٣٥٪ من الميزانية العامة الاسرائيلية ...

ولذلك فقد استهدف مشروع بيريز تحقيق أربعة أهداف من وراء تعميم «السلام الاسرائيلى» أولها: توفير النفقات الأمنية، وثانيها: التجارة المباشرة مع دول المنطقة برفع المقاطعة العربية، وثالثها: السياحة، واخيراً المشروعات المشتركة، فضلا عن اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات الى المنطقة من خلال البوابة الاسرائيلية.

فى ظل تلك الاجواء التى تصنعها الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية، فان مشروع بيريز، بدعوى دفع التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط، يتضمن اقامة نظام للتنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات فى عدد من دول الشرق الزوسط، من بينها دول نفطية عربية تضررت مؤخراً من انهيار أسعار البترول، ويخصص لهذه التنمية -وفق

تقديرات أولية- مبلغ ٣٠ مليار دولار بواقع ٣ مليار سنوياً توضع في صندوق خاص على أساس أن تتولى الدول الصناعية السبع الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة تمويل الصندوق الخاص بمشروعات التنمية التى يتفق عليها. ومن هنا تولى بيريز عرض المشروع على الولايات المتحدة، والتى قامت بدورها بتسويقه على حلفائها فى أكثر من دورة من دورات قمة الدول الصناعية الكبرى ...

وقد أوضح بيريز أن المشروع يرمى الى: تدعيم اقتصاديات دول المنطقة للتغلب على ازماتها المالية المتزايدة نتيجة انخفاض أسعار البترول، ومن ثم حثها على التعاون السياسى والاقتصادى بينها ... ولكى يستكمل بيريز اهدافه، فانه يشير إلى أن المشروع يحقق هيكل أقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حين التوصل الى حل سياسى بشأنها، وهو الأمر الذى يحققه بصوره ما، اتفاق غزة/ أريحا، أما الاغراء الثانى الذى يقدمه المشروع للدول العربية المثقلة بالديون، فهو إدعاء بيريز بإن مشروعه يخفف عبء الديون الخارجية على هذه الدول عن طريق إعادة جدولتها على فترة زمنية طويلة.

ويعرض المشروع لاسلوبين للتمويل، يقوم الأسلوب الأول على نشاط النظام المصرفى الدولى أساساً، فتتقدم الدول الصناعية الكبرى ١٠٪ من اجمالى المبلغ عن طريق إعادة جدولة الديون و١٠٪ تتبرع بها هذه الدول لتكوين احتياطى خاص بالتأمين ضد المخاطر و٨٠٪ فى صورة سندات تطرح فى أسواق المال العالمية وقروض تمنحها المنظمات المالية الدولية والاقليمية.

ويقوم الاسلوب الثانى للتمويل على أساس التعاون المتوازن بين النظام المصرفى الدولى والدول الصناعية السبع، بحيث يقتسمان معاً مخصصات التنمية مناصفة بينهما.

وقد أضاف بيريز إقتراحاً آخر يتلخص فى قيام الدول الصناعية بدفع مبلغ ٢,٥ دولار عن كل برميل بترول تستورده، وتوضع الحصيلة فى الصندوق، كما أشار إلى امكانية مساهمة الدول العربية النفطية فى تمويل عملية التنمية بتشجيعها على التعاون الاقتصادى واقتطاعها جزءاً من ميزانياتها وتوجيهها إلي مشروعات مشتركة.

ويفترض على ضوء تصورات بيريز أن تستفيد اسرائيل من وراء تطبيق هذا المشروع بطريقتين: فائدة غير مباشرة من الاسهام فى الاستقرار بحد ذاته بتوفير

نفقات الدفاع، أما الطريقة الثانية. فهى الفائدة المتوقعة من المشاريع الاقليمية.

«إعادة صياغة السوق الشرق أوسطية»

وفقاً لتصورات بيريز فان ثمة ادارة جديدة للمنطقة لابد أن تتشكل، وتضم الدول المساهمة فى المشروع، بخلق هيئات اقتصادية وسياسية تشرف على تخصيص الموارد والميزانيات، وعلى ضوء ذلك يتقدم من لهم شأن بالمساعدة في تحقيق السوق الشرق أوسطية الجديدة -سواء كانوا حكومات قومية أم مستثمرين من القطاع الخاص - بطلباتهم للهيئات التى تقدم المساعدة، وبلغة تسويقية واضحة يقول شيمون بيريز «أن الهيئات أو الدول التى تساهم مشروعاتهم فى تحقيق الأستقرار السياسى بالمنطقة، سيحظون بأكبر قدر من المساعدة».

وبطبيعة الحال فإن المشروع يستهدف تحقيق الأستقرار فى الاراضى المحتلة، فيقترح تشكيل لجنة اقتصادية تمثل بجانب الدول المستفيدة من المشروع ممثلين عن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

على ضوء هذا النمط الواضح من الادارة، فان صياغة الشرق الأوسط وفق عناصره الجديده تكون قابلة للتحقيق، إذ يركز بيريز على أقامة مشروعات فى الدول المستفيدة، فى مجالات الزراعة والمياة وتوليد الطاقة واقامة شبكة من المواصلات والطرق وتطوير نظم الخدمات، فضلاً عن تأمين وسائل نقل التكنولوجيا العالمية والتأمين ضد المخاطر وفتح التسهيلات لشركات الاستثمار.

ويوضح شيمون بيريز الهدف المبتغى من وراء هذه السلسلة المتعددة من المشروعات، فيقول: «أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، بأبعاده الاقتصادية، لا يمثل بديلاً للسلام، فهو يقوم على فرضية قابلة للتحقيق، تشير بان المشروع سيشكل دافعاً اضافياً لمسار السلام» ويضيف قائلاً: «إن المشروع أرسى على معادلة بسيطة، تقول: بان المال يساوى الاستقرار الاقتصادى، الذى يساوى بدوره الاستقرار الاجتماعى/ السياسى، وهذا الأخير يدفع عملية السلام ...».

«الهدف النهائى ... بناء اسرائيل الكبرى»

برغم إدعاء المشروع بأنه يستهدف تحقيق تنمية اقتصادية لدول المنطة الغايات الاسرائيلية هى الهدف الواضح من وراء تصورات شيمون بيريز يستهدف تأمين وبقاء القبضة الأسرائيلية على كل من الضفة الغربية وقطاع طريق القيام ببعض المشروعات الاقتصادية فيهما. وخلق اقتصاد فلسطين مناطق الحكم الذاتى فى كل من القطاع ومنطقة أريحا ..

ولذلك فالمشروع على الصعيد الفلسطينى يحقق تسوية سياسية الفلسطينية من شأنها تصفية هذه القضية نهائياً، ومن ثم فهى تقدم العون الا «من جيوب غيرها» -على حد تعبير الدكتور فؤاد موسى فى دراسته عن بيريز/ خليل- ولذلك فان اسرائيل باعادة طرحها من جديد لمشروع «الشرق الجديد» فانها تعيد فى نفس الوقت إحياء تصورات بيريز حول خلق سو أوسطية، تمكن اسرائيل من استغلال الموارد العربية، وتحويل الاقتصاد الاسرائ اقتصاد ينتمى للمنطقة العربية، ولذلك لا يمول المشروع سوى المشروعات التى تشارك فيها اسرائيل، وهو الأمر الذى يحقق بوسائل «السلم المفروض الصهيونية، وهدفها النهائى، ببناء «اسرائيل الكبرى» ....

«العقل الاسرائيلى يفكر ....»

فتح الاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى الباب واسعاً للحديث عن المستقبل، فمنذ توقيع اتفاق الحكم الذاتى فى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ بالعاصمة الامريكية واشنطن، بات الفكر السياسى - المؤيد والمعارض للأتفاق - يتحدث عن طبيعة المرحلة القادمة، وملامحها المتوقعة.

وبطبيعة الحال، احتل الحديث عن «الشرق الأوسط الجديد» موقع الصدارة عن ماعداه من قضايا وهموم ومشكلات، فملف الصراع فى المنطقة -بدت صفحاته عند البعض- فى سبيلها إلى الإنزواء والنسيان، ليحل محلها عالم جديد من الازدهار والسلام !!

لكن هذه الأحلام، أو الأوهام، ستظل كما هى أحلام وأوهام، اذا غاب الفكر العربى عن ممارسة دوره لمواجهة تحديات عاتية تحملها عواصف المستقبل الذى بدأت رياحه تهب على عالمنا العربى ...

فالحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراف المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له جيداً، فإما أن يعملوا على تغييره، وهذا ممكن فى الظواهر الاجتماعية، أو يعملوا على الأقل على تفادى مخاطره وتوقى أخطاره ...

ومن سوء الحظ أن اسرائيل استعدت لهذه اللحظة منذ زمن، وتمثلت أطماع التوسع «لبناء اسرائيل الكبرى» فى مشروع كبير أعدته عقب هزيمة ١٩٧٦ مباشرة، وهو المشروع المعروف باسم السوق المشتركة للشرق الأوسط .. فجاء تعبيراً دقيقاً عن فلسفة الصهيونية فى التوسع من جهة وضرورات البقاء من جهة ثانية، فقد تشكل أمام الفكر الصهيونى منذ لحظة قيام اسرائيل تلك المعضلة التى لازمتها، فقد تحدد مصيرها فى الخيار بين «التوسع أو الانهيار» .. وكان توسعها فى الاساس توسعاً اقليمياً فى أراضى الدول العربية، وهو ينطوى بالضرورة على توسع اقتصادى أيضاً، ومع تطبيق العلاقات الأسرائيلية مع بعض البلدان العربية أصبح فى الأمكان تحديد معالم التوسع الاقتصادى بدقة، فهذا التوسع هو الآن حقيقة واقعة، ولأول مرة منذ وجودها تحاول اسرائيل أن تتخلص من طبيعتها الطفيلية المعتمدة على العالم الرأسمالى، وذلك بالسعى للاعتماد على المنطقة العربية كشريك اقتصادى، وهو فى

هذه الحالة وبالضرورة -هو الشريك التابع- وذلك من أجل تشكيل المنطقة العربية اقتصادياً، لتصفية خطوات التكامل الاقتصادى العربى المحدود، ولاعادة تشكيل معالم التقسيم الجديد للعمل داخل المنطقة بزعامة إسرائيل وهيمنتها ...

<<تصورات ومفاهيم وأبحاث>>

ولتحقيق هذه الغاية الصهيونية، باعاة بناء «أسرائيل الكبرى» تعين على الفكر الصهيونى أن يصوغ مفاهيم ومصطلحات تتناسب مع المناخ الجديد، ففى مطلع عام ١٩٧٧، وقبل زيارة السادات للقدس فى نوفمبر من نفس العام، شرع ألوف هارايفن مدير مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، مفهوم «طبيعة السلام» عند الاسرائيليين، فأوضح انه علاقة تحتوى على ثلاثة عناصر على الأقل: الأول، أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الاطراف الذين كانوا مشتبكين قبل ذلك فى نزاع، والثانى: أن هدف هذا الحوار يبتغى الوصول إلى عمل مشترك، والثالث: أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقاً ونماذج جديدة من التعاون .. وهكذا.

ولكى يجسد ألوف هارايفن، هذه العناصر ويجعلها من الحقائق الجديدة بالمنطقة، فإنه يسعى إلى بناء منظومة جديدة من المفاهيم، ومحاولة بناء علاقات جديدة من الثقة بين العرب واسرائيل، وهو الأمر الذى يجب أن يشمل مجموعة من المواقف والأعمال تؤدى للحد من مشاعر الغبن والظلم والإجحاف لدى الجانبين، وايجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعتدى يدرك أنه من الصعب عليه أن يبدأ بحرب، وأخيراً ضرورة وجود برامج جديدة فى المجال التعليمى/ الثقافى، تهدف الى تفتيت الملامح السلبية للجانب الآخر>>، ويقول/ ألوف هارايفن/ انه مع توافر هذه العناصر فلا يجب التخلى عن التأثير السياسى والمعنوى الذى تتركه قوة اسرائيل الاستراتيجية فى الفكر السياسى العربى، والقرارات المعبرة عنه ..

وتكتسب تلك الترتيبات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يشير اليها مدير مركز شلبواح، مفهوماً زمنياً واضحاً، من وجهة النظر الأسرائيلية. وهنا يتعين التوقف عند المفهوم الأمنى والسياسى كما عبر عنه شيمون بيريز، وأسحق رابين ...

فيشير وزير الخارجية الاسرائيلية الى أنه «من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى فى الاماكن البعيدة، من غير المعقول أن

يصلنا صاروخ من بعد ألف كيلو متر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كليو متراً من مركز وجودنا فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاداً قابلة للدفاع .. وبكلمات أخرى علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة ..».

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة التى يتحدث عنها شيمون بيريز، تقوم على توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» اللازمة للدفاع عن أمن وهيمنة اسرائيل فى المنطقة العربية، دون الاقتصار على المفهوم الضيق والقاصر القائم على الدفاع عن «الحدود الجغرافية» فقط فالحدود الجديدة لاسرائيل -وفقاً لهذا المنطق- لن تكون حدوداً جغرافية، بل ستكون أعماقاً اقتصادية وسياسية تضرب بجذورها فى بلدان المنطقة المستويات والمؤسسات الحكومية والمهنية والشعبية كافة وبدون إستثناء ...

ذلك هو المفهوم الجديد لـ «الأمن الاسرائيل»، أمن الأعماق، عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية فى محيط بلدان الجوار، إذ أن المفهوم التقليدى للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية، وتوسيع نطاق «الأحزمة الأمنية» كان يلائم مرحلة معينة فى تاريخ «الدولة العبرية»، مرحلة تثبيت وفرض الوجود، وهى مرحلة فى الفكر السياسى الاسرائيلى، ولتّ وتجاوزتها الأحداث ....

أما على الصعيد السياسى والرؤية الأستراتيجية الشاملة تأتى تصورات اسحق رابين، فيرى أن دراسة مكونات العلاقات الاستراتيجية تبين أن الأمر اللازم لأستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذى لابد منه لكى يتحقق السلام ...

بمعنى أوضح يرى رابين، أن التغييرات اللازم اجراؤها فى المجال الأستراتيجى لاستمرار السلام هى نفسها التى من دونها لا يمكن التوصل الى السلام» والنزاع عند رابين ينتمى وفق هذا الفهم إلى ثلاثة مجالات: الأول، هو العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل، والثانى: هو العلاقات العربية وآثارها على موقف البلدان العربية تجاه اسرائيل، والثالث: هو اطار الصراع بين الدول الكبرى ..

وبعد أن يحدد اسحق رابين الوسائل والسبل التى يتعين على اسرائيل أن تتعامل بها مع كل مستوى من المستويات الثلاثة السابقة، يجمل رؤيته لطبيعة

السلام وكيفية تحقيقه، فيقول: «أن ذلك الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات الطويلة والمعقدة، تؤدى فى النهاية إلى تغيير موقف الوطن العربى تجاه اسرائيل بصورة جذرية، وهذه الاجراءات لا يمكن أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا فى واقع يسمح بتزايد النفوذ الغربى على كل ما عداه من نفوذ منافس، وفى داخل هذا النفوذ الغربى، فالغلبة من وجهه نظر رابين يجب أن تكون للنفوذ الأمريكى ...

ويزيد رابين الأمر إيضاحاً، فيقول: «.. ومن دون إحداث تغيرات فى المجالات الثلاثة سالفة الذكر، لا يمكن تحقيق سلام بغض النظر عن أى ورقة دبلوماسية يتم التوقيع عليها فى جنيف أو واشنطن أو فى أى مكان آخر، فالاتفاق الدبلوماسى الذى لا يكون له أثر فى تغيير المجال الاستراتيجى هو مجرد ورقة لاقيمة لها. ولكن التغيير الاستراتيجى من دون ورقة دبلوماسية له مغزى حقيقى وأساس ..»

<<الاقتصاد، ومعالم الشرق الأوسط الجديد>>

حدد شيمون بيريز معالم «السلام» القادم فى منطقة الشرق الأوسط على أنه «أولاً وقبل كل شئ هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضى ومستعد لاخذ مكانه فى العصر الجديد، العصر الذى لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» ..

وقد سبق لأبا ايبان -وزيرخارجية اسرائيل الأسبق- أن حدد الضمان الأساس لأى إتفاق للسلام، على أنه إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاقطار العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية».

كما طالب شيمون بيريز مجدداً ببناء «شرق أوسط جديد» من خلال إنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة» على أساس من المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الاوروبية المشتركة على الفحم والصلب»..

ويعتبر «البعد الاقتصادى» للتسوية مداعبة لحلم الصهيونية القديم تحدث عنه تيودورهرتزل فى روايته السياسية اليوتوبية (أرض الميعاد) حيث أشار الى أهمية قيام »كومنولث» عربى/ يهودى بين اسرائيل والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول اسرائيل فى النسيج الاقتصادى العربى

تصبح اسرائيل بمثابة سنغافورة الشرق الأوسط»..

لكن الحلم الصهيوني القديم، لا يتحقق في صياغته الجديدة بدون معالجة خاصة لتعقيدات الصراع ومشكلاته المتراكمة منذ أكثر من خمسة عقود، ولذلك فثمة معالجة سياسية ونفسية يطرحها الفكر الصهيوني في صياغات علمية، تتسم بالليبرالية والاقتراب من الاسباب الحقيقية للصراع، فخلافاً لرؤية بيريز التي تركز على الأمن والاقتصاد، يتناول يهوشافاط هاركابي -أحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين- مشكلة الاندماج الاسرائيلي في المنطقة من زاوية أخرى، فهاركابي يميز بين ما يسمى الخطة الكبرى، والسياسة .. والخطة الكبرى التي يقصدها تتعلق بالأهداف العليا أو الغايات النهائية، فهي عند السوفيات خلال مرحلة الحرب الباردة هي تدمير النظام الغربي، لكن السياسة السوفيتية شئ آخر تماماً. وما تطمح اليه أقل من ذلك بكثير، وبالمثل فإن الخطة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص العالم اليوم هي بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية على أوروبا، وتحجيم التفوق الياباني، وابقاء قبضتها على أمريكا اللاتينية، وصياغة سياسات الكثير من أقطار الشرق الأوسط وأفريقيا .. أما السياسة الأمريكية فهي تتعامل مع أهداف أقل تواضعاً، وتسعى لتحقيق غاياتها بأساليب أقل عنفاً أو صخباً ..

وهكذا الحال بالنسبة لمعالجة هاركابي لمشكلات الصراع العربي الاسرائيلي، فهاركابي يتهم كلا الطرفين، العرب واسرائيل بالخلط بين الخطة الكبرى ذات الغايات البعيدة والسياسة ذات الأهداف الجزئية القريبة، فهي عند العرب -من وجهة نظر ساسة اسرائيل- فإن الخطة الكبرى هي تدمير اسرائيل .. أما على الجانب العربي، فإن الخطة الكبرى لدى اسرائيل هي بناء اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، كخطوة أولى للهيمنة الكاملة على كل اقطار الوطن العربي وشعوبه ..

وبعد أن يصف هاركابي المشكلة على هذا النحو، فإنه يطرح حلاً لمعالجة هذه المشكلة، فيدعو الى فصل الخطة الكبرى عن السياسة، فيقول: «ليس بمقدورنا أن نطرد الاهداف الشريرة من أذهان اعدائنا، وانما نستطيع اقناعهم بضرورة وضع هذه الاحلام جانباً وإتباع سياسات اكثر إعتدالاً» ويشير هاركالي الى دور الردع الاستراتيجي كاحد العوامل التي تستند عليها اسرائيل في اقناع العرب بالتخلي عن اهدافهم والقبول بمفهوم السلام الأسرائيلي فيقول: «.. والردع الذي أصبح في الآونة

الاخيرة يشكل حجر الزاوية فى التفكير الاستراتيجى الحديث -يعنى بالضبط إجبار خصومنا على الكف عن العمل بالخطة الكبرى واتباع سياسة أقل طموحاً ..»، والنتيجة التى تترتب على ذلك في رأى هاركابى، هى إذعان العرب للرغبات الاسرائيلية وتخليهم عن الخطة الكبرى -أى تدمير اسرائيل وفق التصورات الاسرائيلية- وبمرور الوقت فأن تخلى العرب عن أهدافهم البعيدة يؤدى بهم إلى اسقاطها بصورة نهائية وتامة ...

وفق هذه المعالجة التى يصيغ كلماتها هاركابى، فأن ثمة شواهد على تبنى ساسة حزب العمل على مقولاتها، فطروحات بيريز ومن قبله ابا إيبان لا تختلف عن الرؤية التى يطرحها هاركابى، بل أن أسحق رابين لايبتعد كثيراً عنه، فالرادع الاستراتيجى أحد ركائز الاستراتيجية فى فرض السلام الاسرائيلى على العرب، بقدر استناد شيمون بيريز على دور الاقتصاد كعامل حاسم فى صياغة الشرق الأوسط الجديد ...

«الباب الثانى»

العرب وإسرائيل وصراع جديد

الفصل الأول:- الأقتصاد والسلام وإسرائيل

الفصل الثانى:- العرب وإسرائيل وأوهام المشاريع المشتركة

الفصل الثالث: - الأطماع الاسرائيلية فى المياه العربية

الفصل الرابع: - النظام الإقليمى الجديد، والمقاطعة العربية لإسرائيل

الفصل الخامس:- إسرائيل ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطينى

« الاقتصاد «والسلام» واسرائيل ...»

نشطت مجموعة من المراكز البحثية ودوائر صنع القرار فى اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واوروبا فى وضع بعض «التصورات» «والسيناريوهات» التى تحدد معالم «النظام الشرق أوسطى الجديد» فى ظل مايسمى بالاقتصاد السياسى للسلام، ومن أهم التصورات المتكاملة تلك التى قام بها الفريق البحثى برئاسة البروفسير الاسرائيلى حاييم بن شحار فى نهاية الثمانينات، بتمويل من صندوق (هامر لابحاث السلام)، فضلاً عن نشاطات معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والامانة العامة للمفوضية الاوروبية فى بروكسل، ومؤخراً البنك الدولى والمعهد الدولى لبحوث وسياسات الغذاء فى واشنطن ...

وحسبنا الاشارة هنا الى أهم الابحاث الاسرائيلية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للسلام، وانعكاساتها على القضايا الامنية، فنجد أن الياهو كنوفسكى- استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة لار--ايلان وكبير الباحثين بمعهد شيلواح- ركز على الميزة الاقتصادية للسلام بين اسرائيل وجيرانها، والمتمثلة فى خفض العبء الأمنى، إذ يساعد ذلك على خفض ميزانيات الدفاع، وخفض الضغوط التضخمية الناجمة الى حد كبير عن عجز الميزانيات، وتوجيه مبالغ كبيرة من ميزانيات الدفاع نحو الاستثمارات، مما يؤدى الى زيادة الانتاج ..

على هذا النحو يبدو التداخل واضحاً بين عملية السلام بابعادها الاقتصادية وضروراتها الأمنية والاستراتيجية، وبهذا الصدد، يشير المؤرخ الامريكى المعروف -بول كنيدى- الى التداخل والتكامل الهام بين السياسات الاستراتيجة والسياسات الاقتصادية فى حالة بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، لتأكيد وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية البريطانية على الاقتصاد العالمى فى ظل ضعف الاقتصادات المنافسة والتفوق المطلق للأساطيل البحرية البريطانية ..

أن تلك المشابهة التاريخية ليست بعيدة تماماً عما قد نشهده غداً فى منطقتنا العربية، مع مراعاة فروق العصر والتوقيت، إذ أن «السلام» لاسرائيل هو مواصلة الحرب باشكال أخرى وفى جبهات عدة: اقتصادية ومالية وتقانية (تكنولوجية) وثقافية، انه جزء من استراتيجية متكاملة الاركان ..

<<السلام وأبعاده الاقتصادية>>

لعل البعد الاقتصادى للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة فى ترتيبات السلام القادمة، إذ أن الاتفاقات والمعاهدات السياسية -بما فى ذلك التمثيل الدبلوماسى- والترتيبات الأمنية مثل: تخفيض القوات ومراقبة التسلح .. الخ، لاتكفى- من وجهة النظر الاسرائيلية- لتحصين السلام على المدى البعيد، إذ أن «السلام» القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من «السلام البارد» فى العرف الاسرائيلى، بينما إرساء هذا السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب يفضى إلى نوع من السلام الحى والدينامى... ولعل الافكار الاسرائيلية فى هذا المجال كانت مبكرة على نحو كبير، فمن بين عشرات الدراسات الاسرائيلية، كانت دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» التى صدرت عن رابطة السلام فى تل أبيب عام ١٩٧٠ هى الدراسة الرائدة فى هذا المجال وتتضمن تصور مجموعة من الاكاديميين والمفكرين الاسرائيليين للحياة فى منطقة الشرق الأوسط فى نهاية القرن، انطلاقاً من فرضية إحلال السلام الاقتصادى فى المنطقة، وينطوى السلام الاقتصادى وفقاً لهذا التصور على إزالة العوائق والحدود بين اسرائيل والبلدان العربية، وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، سواء فى إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أم سوق مشتركة لدول البحر المتوسط، تضم البلدان العربية والدول الاوروبية المطلة على البحر المتوسط واسرائيل، كما تتنبأ الدراسة بأن اسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الأكبر فى ادارة هذه السوق بين دول المنطقة، بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركز إدارتها وأساس تطورها فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية ...

ولذلك تؤكد الدلائل على أن وراء مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط أملاً لدى اسرائيل فى التوصل إلى نوع من تقسيم العمل بينها وبين الاقطار العربية، تقسيم عمل تكون من شأنه أن تتخصص اسرائيل فى انتاج المصنوعات الأرقى. فقد تركت اسرائيل لمصر التخصص فى بعض الصناعات الهندسية وصناعات الحديد والصلب وصناعات السيارات والمحركات، ولسوريا أن تتخصص فى الصناعات الغذائية والمنسوجات، أما العراق ودول الخليج فيمكن أن تتخصص فى البتروكيماويات، وأبقت لأسرائيل لنفسها التخصص فى الصناعات الاليكترونية والميكرو اليكترونية والالات الدقيقة والاجهزة الطبية والكيماويات المتطورة والالات

الهندسية والكهربائية والصناعات المعتمدة على التحكم المركزى والتسيير الذاتى، كذلك تحتفظ لنفسها بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعتى الماس المصقول والفراء، وهى صناعات لازمة لرفع قيمة الصادرات الاسرائيلية ...

لكن البعد الأمنى لهذا التصور الاسرائيلى لتقسيم العمل فى المنطقة يبدو واضحاً من خلال تحديدها لمجموعة من المقترحات العملية لاقامة ما أسمته «بالروادع الاقتصادية» التى تضمن بها استقرار السلام الاسرائيلى المنشود، من بينها: إقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين اسرائيل والبلدان المجاورة، تمثل -إضافة الى وظيفتها الانتاجية- حزام أمن متبادل، كما تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية فى الوقت نفسه، كما تركز الدراسات الاسرائيلية على أثر العوامل التكنولوجية فى الإسراع بعملية إذابة الحدود فى الشرق الأوسط مع بداية القرن المقبل، من أجل أن تتكامل المنطقة فى وحدة كبيرة مؤكدة على مكانة اسرائيل داخلها، خاصة فى ميدان التقدم العلمى والتكنولوجى ..ولكى تعزز اسرائيل هذه التصورات فإنها تستند على تجربة اوروبا فى التوحد الاقتصادى، خاصة تجربة الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول البينيلوكس» الاوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة وهى: بلچيكا وهولندا، ولوكسمبورج. وتقترح فى المقابل اقامة نموذج شرق أوسطى شبيه بدول البينيلوكس، يضم اسرائيل والاردن وفلسطين، وهو خيار تعتبره مراكز البحث الاسرائيلى اكثر الخيارات جاذبية فى حال الوصول الى تسوية مع الفلسطينيين، وبزوغ نوع من «الكيان الفلسطينى» المستقل.

ويتضح من قراءة الوثائق الأوروبية والامريكية، أن خيار البنيلوكس يمثل نقطة إلتقاء بين التصورات الاسرائيلية والغربية، فكلاهما يرى أن هذا التصور يعزز، خلق «السوق الشرق أوسطية»، بل الأدهى من ذلك أن الكيان الفلسطينى الوليد سوف يتحول -فى اطار تلك التصورات والمخططات- الى جسر للعبور «الاقتصادى» للدولة العبرية فى اتجاه بقية مناطق الوطن العربى، أو سواء تم تسويقها من خلال «تغليف» يحمل إسم شركة فلسطينية أو أردنية، أن تنتشر فى كافة أرجاء منطقة الشرق الاوسط ..».

«آفاق المصلحة الاسرائيلية»

وهكذا كان فتح الاسواق العربية يحتل الأولوية فى أهداف مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط، خاصة فى الوقت الراهن، فهو يعتبر محاولة اسرائيلية لالتقاط الانفاس فى الصراع العالمى الدائر على الاستحواذ على الأسواق. إذ تحاول اسرائيل أن تنافس دولاً صناعية كبرى لا تستطيع بالقطع مناقستها فى الأسواق العالمية، فالسلع الاسرائيلية لا تملك من عناصر الجودة وإنخفاض السعر ما يمكنها من منافسة السلع الاوروبية واليابانية وقد وجدت السلع الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة حلولاً جاهزة لمشكلة تصريفها فى الأسواق الأوروبية، فنظراً لارتفاع مستوى الأجور فى اسرائيل، فان معظم الصناعات يفرض عليها العمل بكلفة انتاجية عالية التكاليف الحديثة، ومن هنا صارت صادرات اسرائيل مهددة منذ عدة سنوات داخل الاسواق الدولية بخطرين هما: التضخم والبطالة، ومنذ سنوات، أى فى عام ١٩٧٥ بالتحديد، كانت صاورات الصناعات المعدنية الاسرائيلية موزعة كما يلى على المناطق الصناعية فى العالم: ١٢,٩٪ للسوق الاوروبية و ١١,٣٪ لسوق المنطقة الحرة و٣١٪ للولايات المتحدة وكندا و ٣٩,٣٪ لبلدان أخرى، وهو وضع استثنائى لا يمكن أن يدوم لاسرائيل لأمد طويل ..

ففى السوق الأوروبية المشتركة، ومن بعد ذلك الاتحاد الاوروبى، تواجه اسرائيل وضعاً قلقاً. فمنذ يوليو ١٩٧٧ تمتعت اسرائيل بالغاء جميع الرسوم الجمركية على صادراتها للسوق، لكن فى مقابل ذلك كان علي اسرائيل أن تخفض رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من السوق، ويعنى هذا أن اسرائيل تواجه أخطار المنافسة الأوروبية داخل السوق الاسرائيلية نفسها ..

ولذلك فالترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية ومواجهة الحواجز الجمركية بثقة، فمن المعروف أن الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الاسرئيلية) وتصدير السلع الصناعية (تمثل ثلثى الصادرات الاسرائيلية)، وفى ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة، يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية الي بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الاسرائيلية من خلال مايسمى تعاقدات التبادل التجارى فى ما بين الصناعات، مما يعمق مفعول النمو «غير المتكافئ» بين

الاقتصاد الاسرئيلى وبقية الاقتصادات العربية. .

<<الهدف الحقيقى لعملية التسوية>>

ولذلك يبدو المضمون الاقتصادى للمشروع الاسرائيلى، هو الهدف الحقيقى لعملية التسوية السياسية وجائزته الكبرى، وهو ضرورة لتعزيز السلام، بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى، فاذا كانت الضمانات الامنية ونزع السلاح، والتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام ، فان التدفق الحر للسلع والافكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز «السلام» وإكسابه الصبغة الوحيدة المقبولة للمفهوم الاسرائيلى...

ولاعطاء فكرة مبدئية عن حجم المكاسب الاسرائيلية من السوق الشرق أوسطية المقترحة، تشير دراسة حديثه للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجارى فى اطار منطقة حرة للتجارة تجمع مصر وسوريا والاردن ولبنان والكيان الفلسطينى الوليد بالاضافة الى اسرائيل، إلى أن حجم الصادرات الاجمالية لتلك البلدان ستكون حوالى ٣٠مليار دولار خمسة عشر مليار دولار لاسرائيل وحدها

وعلى الصعيد التقنى -التكنولوجى- تستعد اسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسى للسلام بمنطقة الشرق الأوسط، إذ تم الاتفاق على اقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا واسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لاتخطئها العين فى هذا التوقيت بالذات، إذ أن أسحق رابين أبرمه مع الادارة الأمريكية عقب توقيع اتفاق ١٣ سبتمبر الذى وقعه مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن اقامة الحكم الذاتي الفلسطينى فى منطقة غزة وأريحا، ومبعث الخطورة فى هذا الاتفاق/ الامريكى - الأسرائيلى/ أنه يشكل أفضل السبل لضمان استمرار التفوق النوعى لاسرائيل تكنولوجيا فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة، ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق أوسطية مشتركة ...،

«العرب واسرائيل ... وأوهام المشاريع المشتركة»

لم يعد النظام الشرق أوسطى هدفاً غربياً مفروضاً على المنطقة فحسب، ولكن بات أملاً عند اسرائيل أيضاً، والخلاف فى الحالتين أن الغرب أراد أن يفرض نظامه بسياسة الأحلاف والمشاريع العسكرية التى فرضتها قوانين مرحلة الحرب الباردة، أما فى الحالة الثانية فان الرغبة الاسرائيلية تنحصر فى صياغة نظام شرق أوسطى جديد يلبى التطلعات بالهيمنة الاقتصادية على المنطقة مع إبقاء القوة العسكرية والنووية عنصراً للتلويح بالردع ...

لكن مبعث الخطورة فى المرحلة الراهنة، ليست بداية تشكيل هذا النظام فى حد ذاته، وليست فى كونه مفروضاً من خارج النظام العربى فحسب، ولكن فى أن توقيت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، بحيث أن السيناريو الاكثر إحتمالاً الآن، دون شك، هو أن تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى، وليس فى إطار عربى متماسك، وبهذا تتفاقم المخاوف من أن يكون النظام الشرق أوسطى إطاراً لتذويب الهوية العربية، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربى وبين الحقائق الأقليمية والدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ ...

«دوافع نظام اقتصادى جديد»

ولذلك فالدوافع الاقتصادية ستبرز فى المرحلة الحالية وخلال العقد القادم كأهم الدوافع لبناء هذا النظام الاقليمى الجديد، فالاقتصاد الاسرائيلى يتميز بعدة سمات تجعل من إدماجه فى المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد، فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة، يعتمد اعتماداً متصاعداً على الخارج، فتعداد اسرائيل الضئيل لا يشكل قاعدة تكفى لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الأمثل، وهذا يعنى بالضرورى، أن الانتاج «ليس اقتصادياً» بالتعبير الفنى، ويقتضى فى هذه الحالة تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها على نحو ما يحدث فى المشروعات الصناعية، والتى بلغت الاعانات فيها أكثر من ٤٠ بالمائة من قيمة الناتج الأجمالى لقطاع الصناعة،

وعلى ذلك، يصبح البحث عن «مجال حيوى» خارج حدود الدولة، لكى يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى الملائم، «مسألة حياة أو موت في المدى الطويل'».

ولذلك فانقطاع صلة اسرائيل بمحيطها الجغرافى يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة ببعدها الاقتصادى،فتجارة اسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها، وأقل من١,٠٠ بالمائة من وارداتهـا، بينمـا تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائة، ٧٥ بالمائة على التوالى بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التى يحققها التبادل التجارى، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى «المحيط القريب» أى فى منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت المقاطعة العربية للكيان الصهيونى منذ نشأته حائلاً دون تحقق هذا الهدف، ومن هنا ظلت اسرائيل طوال السنوات الماضية من حقبة النفط تضارب على النزعة الاستهلاكية المتزايدة لدى العرب وعلى إتساع السوق العربية التى تشكل اكثر من مائتى مليون من المستهلكين، ولذلك فالسعة الهائلة للسوق العربية باتت غاية ملحة فى المرحلة الحالية، وأصبحت هدفاً يتعين إختراقه على وجه السرعة، وقد اعتمدت اسرائيل لتحقيق هذا الهدف على انتشار الاذواق الغربية فى الأسواق العربية. والتى ذاوت على نحو كبير مع حقبة السبعينات حيث الطفرة النفطية وتزايد النزعة الاستهلاكية، ولذلك فسوف تعتمد فى الواقع على مايعنى بنقل الاذواق الغربية الى الاقطار العربية بديلاً عن الغرب ذاته، ومن هنا فالتقديرات التى يحددها الاقتصاديون الاسرائيليون هى إتجاه ثلث التجارة الاسرائيلية الى العالم العربى لو قامت السوق المشتركة ..

<<التصور العام للدور الاسرائيلى>>

يقوم التصور المستقبلى وفق الرؤية الاسرائيلية على أساس تزاوج الخبرة التكنولوجية اليهودية مع فائض رأس المال العربى، والموارد العربية الوفيرة بما فيها العنصر البشرى من أجل تحقيق تطور اقتصادى سريع ومكاسب مشتركة للطرفين، وتكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات في الوثائق والخطط الاسرائيلية والغربية، على أن النظام الاقتصادى الشرق أوسطي الجديد، سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى، يجمع بين الاردن والكيان

الفلسطينى الوليد، واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول البينيلوكس» الاوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة (بليجكا، هولندا، لوكسمبورج). المستوى الثانى: اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر، تضم كلا من: مصر واسرائيل، الكيان الفلسطينى، الاردن، سوريا، لبنان على أن تنتهى الترتيبات الخاصة بها فى حدود عام ٢٠١٠.

المستوى الثالث: اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى تشمل بالاضافة إلى «منطقة التجارة الحر» بلدان مجلس التعاون الخليجى، تتم فى إطارها، وفق التصور الاسرائيلى، حرية إنتقال رؤوس الأموال.

وضمن تلك التصورات، تعتبر المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادى، مستويات متداخلة ومترابطة يفضى الواحد منها الى الآخر، وتعتبر المفاوضات متعددة الأطراف - الجارية فى سياق مشروع مدريد للتسوية -هى الآليه الفعالة لاقامة هذا النظام الشرق أوسطى الجديد من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الاقليمية الجديدة، فكما هو معروف تغطى «المحادثات المتعددة الأطراف» عدداً من المجالات الحيوية مثل: قضايا المياة، التنمية والتعاون الاقتصادى، البيئة، بالاضافة الى الحد من التسلح وقضية اللاجئين، وتعتبر لجنة «التنمية والتعاون الاقتصادى الاقليمى «هى اللجنة المنوط بها الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات اقليمية ترسى قواعد ومقومات النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد». ولذلك يطمع الاسرائيليون فى أن تتحول اسرائيل إلى مركز اقليمى للتجارة العابرة والمواصلات والسياحة ومركزاً اقليمياً للشؤون المالية والمصرفية للمنطقة، فموقعها الجغرافى يجعلها محطة، ومعبراً، ويكسبها مركزاً متميزاً فى التجارة العابرة الى الاقطار العربية، فموانى حيفا وأسدود منافذ للبحر المتوسط بالنسبة للاردن، والاتصال البرى بين مصر والدول العربية المشرقية لا يتم عملياً إلا عبر اسرائيل،ومن ثم فان السيطرة على طرق المواصلات والتحكم فيها سواء لتجارتها الدولية أو للتجارة العربية العابرة - وهى أهم مورد اقتصادى لبلدان المشرق العربى وبخاصة لبنان ـ تجعل من اسرائيل مركزاً للتجارة العابرة من والى العراق والاردن والسعودية ودول الخليج.

بل ترمى اسرائيل الى نقل الموانى العربية المطلة على الطرق البرية التى تخدم التجارة العربية من مواقعها الحالية فى بيروت واللاذقية وطرطوس الى الموانى الاسرائيلية وربط اسرائيل بشبكة من المواصلات الجيدة مع العالم العربى، والواقع

أن سيطرة اسرائيل على موانى البحر المتوسط وبخاصة حيفا تلقى فى تفكيرها ضرورة الاستئثار بالتجارة العربية العابرة الى الاردن والعراق والخليج، بل وتطمع فى تصدير النفط العراقى عبر الانابيب مثلما تطمع فى أن يعمل خط انابيب ايلات/ عسقلان بكامل طاقته وذلك اعتماداً على النفط العربى وبخاصة القادم من السعودية...

ويكتمل هذا التصور بتحويل اسرائيل الى مركز مالى دولى يتوسط بين المال العربى والسوق المالية العالمية، ويلعب دوراً فى تمويل التجارة العربية. ولذلك فمن المتوقع أن تتولى اسرائيل تصفية المركز الاقتصادى للبنان الذى يعتمد أساساً على قطاع الخدمات يمثل ناتجه السنوى نحو ٦٧٪ من الناتج المحلى.

<<مشارع وأهداف ومصالح>>

يقوم النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياة، النفط، التكنولوجيا) بالاقتصاد الاسرائيلى، وينهض المنطق الاستراتيجى الاسرائيلى بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من «التشابكات الاقتصادية» بين الاقتصاد والاسرائيلى والاقتصادات العربية، من شأنه أن يجعل «كلفة الانفصال» عالية جداً بالنسبة للاطراف العربية التى تود الانسحاب (أو الفكاك) من إسار تلك الترتيبات الاقليمية الجديدة.

ومن هنا تجئ أهمية مشروعات الربط الاقليمى فى مجالات المياة، البيئة، السياحة، الطاقة، تلك المشروعات التى تحتل موقعاً مركزياً فى اطار المحادثات المتعددة الأطراف، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، مما يجعل تكلفة الانفصال مرتفعة لأية دولة عربية مشاركة فى تلك المشروعات الاقليمية.

وثمة جانب آخر تسعى اسرائيل الى ترسيخه من وراء المشاريع المشتركة، فهذه المشروعات هى المدخل الموضوعى الى تقسيم العمل بين اسرائيل والعالم العربى. فهذه المشروعات تعتمد بالضرورة على الاستثمارات المشتركة، لذلك فأن المشاريع التى تتقدم بها اسرائيل تفترض فى الواقع وجود طرف ثالث هو فى الحقيقة الولايات المتحدة، ونذكر جميعاً كيف تدفقت جماعات كبار الرأسماليين اليهود على اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧، والمشروعات التى طرحوها للدراسة من

أجل ما اسموه عندئذ «تعميد الشرق الأوسط» بل وقام رأسمالى اسرائيل كبير -هو مر يدور باروخ- بطرح مشروع للتعاون الاقتصادى الشامل فى حال السلام، ودعا لأن تكون الولايات المتحدة هى المساهم الأول فيه، تليها السوق الاوروبية المشتركة، يليهم كل يهود العالم.

وعلى سبيل المثال، فلقد طرحت امريكا على مصر غداة الصلح مع اسرائيل مشروعاً لتطوير الزراعة المصرية عبر ثلاث حلقات تتم الاولى بين مصر والولايات المتحدة، والثانية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل، أما الثالثة فتضم مصر واسرائيل والبلاد العربية بعد أن تكون مهمة الولايات المتحدة قد انتهت. وبالفعل فقد رصد الكونجوس الأمريكى عقب التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد مبلغ خمسة ملايين دولار لدراسة مشروعات مصرية اسرائيلية مشتركة فى مجال الزراعة.

ومنذ سنوات اعلنت مصر واسرائيل انتهاء المرحلة الأولى من تعاونها فى ميدان الزراعة، وهى مرحلة تحسين مدخلات الزراعة. كما اعلنتا بدء المرحلة الثانية من التعاون الاقتصادى لتحسين مخرجات الزراعة. وكان المفروض أن تكون المرحلة الثالثة -وهى الأهم- هى انفتاح بين مصر واسرائيل من جانب واقطار عربية أخرى، بدءاً بالسودان، من جانب آخر.

واذن فالمشروع الأمريكى الاسرائيلي،انما يستهدف الوصول الى دمج الاقتصاد الزراعى لبعض البلدان العربية عبر صيغة التعاون المشترك مع مصر .. ولذلك تحاول اسرائيل إبراز نموذج التعاون المشترك المصرى/ الاسرائيلى فى مجال الزراعة بوصفة نموذجا قابلاً للتعميم- من وجهة النظر الاسرائيلية -إلى البلدان العربية الاخرى فى مرحلة ما بعد التسوية.

وثمة مثال آخر احتل حيزاً هاماً فى التفكير الاسرائيلى بشأن التعاون الاقتصادى بين اسرائيل والعرب، فقد دأب وزير الخارجية الاسرائيلية شيمون بيريز الى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى «البنك الاقليمى للشرق الاوسط» لتدوير الأموال العربية والاوروبية لتمويل المشروعات الاقليمية المشتركة، باعتباره آليه تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسى للسلام، ويهدف شيمون بيريز من هذا الاقتراح الى إستفادة اسرائيل من رؤوس الأموال العربية لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد الاسرائيل فى الاطار الشرق أوسطى الجديد، وقد ذكر بيريز فى دراسته -عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة- ذكر إن مثل هذا البنك (أو الصندوق)

ممكن أن ينشأ اذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على أن تخصص دولاراً واحداً من سعر كل برميل نفط لاغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، اذ ذاك ستتوفر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً.وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لانقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي ..

<< الرادع الاقتصادى>>

لكن هذه التصورات الاسرائيلية لبناء مشروعات مشتركة مع العرب، لايستهدف منها سوى جنى الثمار الحقيقية للمفهوم الجديد للسلام الاسرائيلى، فالرادع العسكرى الاسرائيلى لم يستطع طوال العقود الماضية أن يحقق أمناً حقيقياً لاسرائيل، وظلت نظريتها في الأمن تثبت عجزها بسبب تعثرها فى فرض السلام على العرب، ومن ثم فالرادع الاقتصادى أصبح هو البديل الاسرائيلى للتفوق العسكرى، ففرض الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربى، هو الصيغة المثلى التى تحقق الاهداف الصهيونية دون بروز معارضة قوية من بعض العرب، فأوهام المشاريع المشتركة ستخلط الأوراق بين السلام الحقيقى، والسلام المزيف ....

«الأطماع الاسرائيلية فى المياة العربية»

تتغير سياسات اسرائيل من مرحلة الى أخرى، لكن أهدافها وأطماعها تظل ثابته، لا تخضع لأى ضغوط، ولا تعرف فى مرحلة من مراحلها انحرافاً عن المسار المرسوم لها، فالتكتيك فى العسكرية يتغير وفق إعتبارات ميدانية وقتالية مفاجئة، لكن الاستراتيجية فى السياسة لا تعرف تغييراً ولا يجب أن تخضع لمظنة تغيير ...

من بين تلك الثوابت الاستراتيجية التى لم تعرف تغييراً فى حياة اسرائيل، ومن قبلها الحركة الصهيونية، ذلك الموقف الصهيونى الثابت من مصادر المياة العربية، فضلاً عن الأهمية القصوى للمياة فى حياة البشر، فانها تمثل لاسرائيل -بجانب هذه الاهمية- عامل تاريخى وسيكولوجى يتعلق بتكوين الحركة الصيونية ذاتها، فالمشروع الصهيونى منذ ميلاده فى نهاية القرن الماضى وضع هدفاً الاستيلاء على الأرض، وهو هدف من الصعب تحقيقه دون توافر القوة العسكرية الكاسحة من ناحية، ودون خلق الفلاح اليهودى، أو المزارع الصهيونى من ناحية ثانية ... ولاسباب تاريخية وسيكولوجية عديدة، لم يستطع اليهودى سوى أن يكون التاجر أو الصانع أو المرابى، أو رجل البنوك أو تاجر الذهب والمجوهرات، وهى أعمال تمكن اليهودى من تحقيق الكسب السريع، والهرب بالثروة التى امتلكها حيث الارتحال الى أى مكان يستطيع أن يقيم فيه «الجيتو» الخاص به ...

لكن هذه الممارسات التى سلكها اليهود منذ مئات السنين تركت بفعل التراكم والتقادم مساحة شاغرة للفلاح فى تاريخ الحركة اليهودية والصهيونية، بدت واضحة على أبرز صوره خلال القرن التاسع عشر ...

ومن هنا أولت الحركة الصهيونية أهمية قصوى لخلق «الفلاح المحارب» و«المزارع المسلح»، فهو منوط بجانب مهمته التوسعية، أداء دوره الجديد، وهو الاستيطان والتشبث بالارض وعدم التخلى عنها لاصحابها الشرعيين ..

ولذلك ارتبط الاهتمام الصهيونى بالارض، اهتمامها بالفلاح، ومن ثم اهتمامها بموضوع المياة، فثمة وقائع تشير الى جهود صهيونية مبكرة لاستكشاف امكانات فلسطين المائية، فقد ركز الزعماء الصهيونيون، ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين بحيث تشمل كافة الأراضى التى تنبع منها روافد

الاردن والاراضى التى يمر بها نهر الليطانى، ولئن فشلوا يومذاك في إدخال أراضى هذا النهر ضمن حدود فلسطين، فأنهم تمكنوا، من أن يُدخلوا فيها مساحات هامة من الاراضى السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبريا وكذلك بعض القرى والاراضى اللبنانية القريبة من الحصبانى.

أما خلال فترة الانتداب فقد عملت الحركة الصهيونية فى اتجاهين: الأول وهو الحصول من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التى كانوا يخططون لتنفيذها فى المستقبل، ومنها الامتياز الذى أعطى لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهر الاردن واليرموك فى نقطة تلاقيهما، لتوليد طاقة كهربائية طيلة مدة تقترب من السبعين عاماً، وكذلك الامتيازات التى أعطيت لشركات يهودية لاستثمار الانهار الداخلية فى فلسطين كاتجاه ثانى وقد حرص اليهود طيلة فترة الانتداب على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفذة لاستثمار مياه هذه الانهار حدود تأمين مياة الشرب فقط للمناطق المحيطة بها، ولكن ما كادت «الدولة الاسرائيلية» تقوم، حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدة لاستثمار مياة هذه الانهار...

ونجد تأكيداً لهذه الحقائق فى أن المساحة المروية فى فلسطين منذ بداية الثلاثينات وحتى عام ١٩٤٨ بقيت شبه ثابتة، لكن وما إن اعلن عن قيام اسرائيل حتى بدأت المساحة المروية فى التصاعد تبعاً للبدء فى تنفيذ الخطط المعدة سابقاً، وقد بدأت النتائج فى الظهور وبشكل متسارع، فبسبب تصاعد المشاريع التنموية الإسرائيلية بدت الاطماع الصهيونية فى المياة العربية واضحة على أكمل وجه.

«آفاق وملامح المشكلة المائية»

طبقاً لبحث قام به مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا فى الولايات المتحدة -بتمويل من قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع الامريكية -فانه «حتى نهاية القرن الحالى ستستنفد دول الشرق الاوسط وبخاصة الاردن واسرائيل، احتياطياتهما المائية مالم تعملا على تغيير سياساتهما المائية الحالية، وفى هذه الحالة ستصبح المياة محوراً للصراعات العسكرية بين الدول المنطقة، وبصفة خاصة بين العرب واسرائيل، فالعلاقات المائية بينهما تشكل مباراة صفرية، فأى مكسب لأحد الطرفين يعد خسارة للطرف الآخر ..

ولو انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، فان الحد الاقصى لمصادر المياة الطبيعية فى اسرائيل نفسها يتراوح ما بين ١٥٣٠، ١٥٧٠ مليون متر مكعب، وهو رقم ليس بعيداً عن كمية المياة المستخرجة سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥ والبالغة ١٣٢٩ مليون متر مكعب، ووفقاً للمصادر الاسرائيلية فان هذه النسبة تشكل حوالى ٩٠ بالمائة من اجمالى مصادرها المائية التى يمكن تقديرها بحوالى ١٤٧٧ مليون متر مكعب.

ولذلك فالثابت عند الباحثين الاسرائيليين والعرب أن اسرائيل تعانى من مشكلات مزمنة فى مسألة توفير المياة، فهى لا تؤثر على مشروعات التوسع الاستيطانى فحسب، بل ويمكن أن تؤثر أيضاً على معدلات الإنماء الزراعى فى المساحات القائمة فى ظل الازمات المائية المتكررة، وآخر هذه الازمات لم تكن بعيدة، فقد وقعت عام ١٩٨٦، ووصل منسوب المياة في بحيرا طبريا الى مستوى متدن لم يسبق له مثيل، وتعرضت مصادر المياة الأخرى لوضع صعب بسبب نقص المياة الجوفية الناتج عن قلة الامطار، كما إذداد خطر زيادة الملوحة فى الآبار بسبب الضخ الزائد، وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد فى مياة الشرب، كما تضررت مساحات تصل الى ٣٥٠ ألف دونم، من أصل مليون دونم، مزروعة بالحبوب بسبب الجفاف، كما أصيب محصول القطن بضربة كبيرة أيضاً وتقصلت زراعته بمقدار ٢٠٠ ألف دونم.

وبنظرة إجمالية على عقدين من الزمن، فان استهلاك المياة فى اسرائيل اظهر تطوأ فى الفترة ما بين ١٩٦٥- ١٩٨٦، فالنمو الكبير الذى بدأ بعد عام ١٩٦٧ قد توقف سنه ١٩٧٥، ولقد استقر حجم المياة طيلة الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ بين ١٧٢٨ مليون متر مكعب و١٧٧٠ مليون متر مكعب، وهو الأمر الذى يشير الى إن اسرائيل كانت مع العام ١٩٧٥ قد استنزفت الموارد المائية الجديدة التى وفرتها لها المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لكن وتيرة النمو المتسارع والاستهلاك الكبير عادت من جديد عام ١٩٨٣، فقد ارتفعت من ١٧٥٩ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٣ الى حوالى مليارى متر مكعب سنه ١٩٨٦، ومن قرأة هذه المعدلات يبدو بصورة مؤكدة أن الطفرة فى النمو والاستهلاك ليست موسمية، ولكنها متصاعدة، ويستدل على ذلك من طول الفترة وحجم الزيادة التى تدرجت من عام لآخر.

«استراتيجية اسرائيل المائية»

أخذت اندفاعة اسرائيل لمحاولة توفير مصادر جديدة للمياة اتجاهين: الأول، التوسع نحو مصادر مائية خارج حدودها، والثانى، محاولة المضى قدماً فى مشاريع تحلية مياة البحر، وتأكيدا لذلك الاهتمام تولى رئيس الوزراء شخصياً -فى كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة- تولى أمر ملف توفير المياه بشتى الطرق.

فعلى الصعيد الأول، أى التوسع، فتشير بعض المصادر على أنه إعتباراً من عام ١٩٧٨، وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودى لجنوب لبنان المعروف باسم الحزام الأمنى، شرعت فى تنفيذ تطلعاتها تجاه نهر الليطانى، وحفرت الخنادق اللازمة لنقل مياة الليطانى الى اسرائيل واقامت محطات مياة عند جسر الخروبى لتحويل مياه الليطانى الى المجرى الجديد، ولذلك تنظر اسرائيل بحساسية بالغة لأى مشروعات تنمية واستثمار مائى فى المنطقة، ولعل مشروع تحويل نهر الاردن عام ١٩٦٤ خير مثال على ذلك، فقد هددت اسرائيل باستخدام القوة ضد المشروع طوال عام ١٩٦٣، وعند عقد مؤتمر القمة العربية فى يناير عام ١٩٦٤ بالقاهرة لمواجهة هذا الخطر، أقدمت اسرائيل فعلياً بتدمير البنية الأساسية للمشروع، حتى اجهزت عليه تماماً، كذلك فأن نظرتها -الحديثة- نحو المشروع السورى فى اليرموك الأعلى لا تختلف عن سابقتها، فهى ترى إن انجاز سوريا لهذا المشروع والمقرر له مطلع عام ٢٠٠٠ معناه التأثير الحاسم فى شبكة العلاقات المائية فى مثلث سوريا والاردن واسرائيل، وليس هضبة الجولان فقط ..

أما نشاط اسرائيل على الصعيد الثانى، أى تحلية مياة البحر، فان ثمة مؤشرات على إتجاه المشروع النووى الاسرائيلى، بعد التأمين الذرى فى مجال التسليح، الى الاهتمام بموضوع المياة، حيث أصبح من أولوياته المعلنة استخدام الذرة فى تحلية المياة وتوليد الطاقة.

وثمة اهتمامات جديدة، فرضها مناخ التسوية فى المنطقة، فقد وضعت لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى مشروعاً لإقامة محطة للقوى النووية من أجل تحلية مياة البحر المتوسط على شواطئ سيناء الشمالية لاستخدامها فى أغراض الزراعة، واشتمل المشروع على انشاء ثلاث مفاعلات نووية من الحجم المتوسط لتحلية ٦١٠ مليون جالون من المياة يومياً الى جانب انتاج حوالى ١٣٠٠ ميجاوت من الكهرباء، وأوضحت اللجنة ان الهدف من المشروع كله هو

«وضع أسس اقتصادية للتسوية بين اسرائيل والبلاد العربية عن طريق مشروع التنمية الزراعية فى سيناء تحت الرعاية الامريكية»

<<حقيقة الأطماع الصهيونية فى المياة العربية>>

فى ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم حقيقة أزمة المياة في اسرائيل، وهى المسألة التى طالما جرى تركيز شديد عليها فى محاولة للتموية على سرقة اسرائيل لمصادر مياة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ومساعيها للحصول على نصيب من المياه اللبنانية، إن ازمة اسرائيل على صعيد المياة يجب أن تفهم فى سياق أن اكثر من نصف أراضيها المزروعة الآن هى أراضى مروية، وأن مستوى معدل استهلاك الفرد الاسرائيلى من المياة مرتفع، ولهذا فان اسرائيل بحاجة الى المزيد من المياة، لا لأن مياهها أقل من العادى، بل لأن مشاريعها أكثر من العادى بكثير، وطموحاتها تتسع لتشمل المنطقة باسرها، فالحدود التاريخية لفلسطين تجاوزتها الاطماع الاسرائيلية، وفتح شهيتها غياب رؤية عربية واضحة ...

«النظام الاقليمى الجديد، والمقاطعة العربية لاسرائيل»

إن الترتيبات التى يجرى الاعداد لها بحماس لتنظيم المنطقة، وتسارع كافة الاطراف الخارجة عنها لصياغتها، ربما تفضى فى المدى القريب لقيام نظام اقيلمى جديد، يقوم على انقاض النظام الاقليمى العربى ...

ومبعث الخطورة فى ذلك البديل القادم أنه يأتى فى ظل ظروف من الضعف والوهن والتمزق تطبع العالم العربى كله وتلقى عليه بظلالها الكئيبة .. ولذلك فالرؤية الاستراتيجية غائبة عن ساحة الفكر العربى، وفى هذه الحالة فان غياب «البعد الاستراتيجى» فى معالجتنا للنظام الشرق أوسطى الجديد، يؤدى قطعاً الى أخطاء فادحة فى التحليل، ولاسيما فى مجال تقييم «المكاسب» و«الخسائر» إذ انه من بين الخسائر الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية المترتبة على الترتيبات الاقتصادية الجديدة للنظام الشرق أوسطى، هو تقويض فرص النمو المستقل والمتكامل للاقتصاد العربى، نتيجة «الاختراق الاسرائيلى» لتلك الاقتصادات، إذ انه فى ظل الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» الجديدة، والتوزيع غير المتكافئ لـ «مكاسب السلام» قد تصبح اسرائيل هى المركز ومحطة الضخ الرئيسية، وبقية البلدان العربية هى الأطراف فى غياب نظام عربى جماعى يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة، فضلاً عن الخسائر السياسية الجمة الناجمة عن تفكيك النظام العربى وتصفية نظام أمنه الجماعى، وضمن هذا السياق يرى بعض المفكرين من أمثال محمد سيد أحمد، أن التداخل بين المنطلق القومى العربى» و«الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثل التحدى فى أيهما أقدر على توظيف الآخر ...؟!

«كسر حاجز المقاطعة الاقتصادية»

هذا السؤال المركزى والمصيرى الذى يطرحه محمد سيد أحمد يحتاج إلى عناصر اجابات أوليه هى بطبيعتها إجابات مشروطة بالمؤشرات الاحتمالية للاوضاع العربية خلال السنوات العشر القادمة، لكن المطلوب اسرائيلياً وبصفة عاجلة حسم

قضيتين خطيرتين، أولهما، رفع المقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل، وثانيهما قضية إقتسام المياة العربية بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها ..

ففيما يتعلق بالمقاطعة العربية، فقد وضعت قواعدها فى عام ١٩٤٨، وقننت فى عام ١٩٥٤، وكان الغرض منها قطع اسرائيل عن مصادر تزويدها بالخامات والمنتجات البترولية والاسواق الطبيعية لمنتجاتها وهى الأسواق العربية ..

وبصفة عامة فقد نجحت الدول العربية فى السابق فى تطبيق نظام المقاطعة الاقتصادية، بحيث لم يحدث تعامل عربى له قيمة أو وزن مع اسرائيل، وظلت اسرائيل معزولة اقتصادياً عن العالم العربى عزلة شبه كاملة، ولاينفى صحة هذه النتيجة حقيقة تسرب منتجات اسرائيلية الى الأسواق العربية سواء عن طريق طرف ثالث كالسوق الاوروبية المشتركة أو عن طريق الجسور المفتوحة بوصفها منتجات عربية من الاراضى المحتلة أو عن طريق التهريب العادى.

ولقد ترتب على قوة المقاطعة العربية، انقطاع صلة اسرائيل بالمحيط الجغرافى الذى تسعى اليه، فتجارة اسرائيل مع دول المنطقة لاتتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها -بعد معاهدة كامب ديفيد- وأقل من ١,٠ بالمائه من وارداتها، بينما تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائه، ٧٥ بالمائه على التوالى بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التى يحققها التبادل التجارى، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى «المحيط القريب»، أى فى منطقة الشرق الأوسط، وقد وقفت المقاطعة العربية حائلاً دون تحقيق هذه الغاية الاسرائيلية، ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لاصرار اسرائيل على التطبيع الفورى لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية. فيقوم الرهان الاسرائيلى لتحقيق ذلك على فرضية محددة، وهى أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الاجنبية الى اسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية (العالية التقنية) لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض، ويؤكد ذلك استطلاع قامت به بعض المؤسسات البحثية الغربية، لدى عدد من الشركات الدولية العاملة فى اوروبا والولايات المتحدة واليابان، إذ اشارت نتائج هذا الاستطلاع الى أن الشركات الدولية العاملة فى صناعات المنسوجات والاغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما

الشركات الدولية العاملة فى مجال الصناعات «عالية التقنية» التى تبحث عن يد عاملة عالية المهارة سوف تتجه باستثماراتها نحو اسرائيل.

وبسبب تعثر الهدف الاسرائيلى برفع المقاطعة، فان ثمة خطة ثلاثية الأبعاد اعتمدتها الولايات المتحدة واسرائيل وبعض دول الاتحاد الاوروبى لكسر المقاطعة العربية.

أول هذه الأبعاد: هى ممارسة أقصى درجات الضغط على الحكومات العربية لانهاء المقاطعة قبل الوصول الى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الأسرائيلى، ولقد وضعت الادارة الامريكية والمفوضية الأوروبية هذه القضية على رأس اهتماماتها منذ عام ١٩٩١، كما أن القضية ذاتها كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال القمة للدول الصناعية السبع التى انعقدت فى طوكيو فى يوليو ١٩٩٣، وقد وصلت الى الذروة فى أعمال مؤتمر واشنطن الذى عقد فى اعقاب الاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى، وأخذ عنواناً له هو دعم عملية السلام فى الشرق الاوسط، فقد طالبت الادارة الامريكية صراحة على لسان نائب الرئيس الأمريكى، ووزير الخارجية كريستوفر برفع المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على اسرائيل، كشرط لاستمرار عملية السلام.

ولم تكن هذه المحاولة الغربية هى الاولى فى هذا السياق، فقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت فى اجتماعاتها فى يونيو ١٩٩١، وقبل عقد مؤتمر مدريد فى نهاية اكتوبر من نفس العام، أن طلبت هذه الدول من العرب إيقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك أول ربط تفاوضى بين القضيتين على نحو مالاحظ الدكتور محمود عبد الفضيل فى دراسته عن الترتيبات الاقتصادية للنظام الشرق أوسطى.

أما البعد الثانى فى الخطة الاسرائيلية/ الغربية، فهو اختراق حاجز المقاطعة العربية، وكانت الثغرة الأولى قد وقعت فى جدار المقاطعة العربية بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وسيناء والجولان، وطبقت عليها سياسة الاحتواء، وانطلاقاً من هذه السياسة استطاعت ان تفتح منها الثغرة الثانية التى تمثلت فيما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة، ولقد فتحت اسرائيل الثغرة الثالثة بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر، فضلاً

عن ثغرة دائمة تقوم على إعادة تصدير المنتجات الاسرائيلية الى بعض الأسواق العربية، بعد اعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه- ومن خلال سلسة من الوسطاء عبر «بلد ثالث» يعتبر أهمها، قبرص، وقد تم تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى مليار دولار سنوياً، أى ما يمثل نحو عشر اجمالى الصادرات الاسرائيلية. وبرغم ذلك فان المطلوب وفق الاهداف الغربية والاسرائيلية المعلنة، الإجهاز نهائياً على المقاطعة العربية من خلال السوق المشتركة للشرق الاوسط، خاصة وأن بعض الدول العربية لم تلتزم بصورة صارمة بقوانين المقاطعة.

أما البعد الثالث والأخير، فيتعلق بالمناخ الذى خلقه التوقيع الفلسطينى الاسرائيلى على اتفاق اقامة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا، فبرغم إن الطريق مايزال طويلاً وشاقاً نحو الوصول الى تسوية نهائية، حددها الاتفاق بخمس سنوات، فان الاصرار الاسرائيلى والغربى على رفع وانهاء كافة أشكال المقاطعة لم تتوقف كنتيجة لهذا الاتفاق، وهو الأمر الذى يعتبر فى الواقع العملى تقديم المزيد من «الهدايا المجانية» للجانب الاسرائيلى دون ربط ذلك بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة، التى تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة. ولذلك يجب التمسك -عربياً- بمفهوم الربط بين «تبادل التنازلات» بنسب متوازية ومتزامنة.

«ترتيبات متعددة، وتقسيم جديد للعمل»

يرتبط بكل الترتيبات السابقة لاستكمال رفع المقاطعة العربية، مجموعة من السياسات الخطيرة التى تنال من الاقتصاد العربى، لعل أهمها تلك التحركات المحمومة لدفع «عمليات الخصخصة» إلى أبعد مدى فى معظم البلدان العربية، وفى هذا التوقيت بالذات، إذ انها بمثابة التحضير للإطار المؤسسى اللازم لتدويل الوحدات الانتاجية والخدمية فى الاقتصاد العربى، وتسهيل عمليات التعاقد من الباطن» واعادة صياغة الاقتصاد العربى فى ظل الاطار الجديد للتقسيم الاقليمى والدولى للعمل. وهو الأمر الذى سيجعل من الرأسمالية العربية، مرشحة - فى أحسن الأحوال- لدور الشريك الأصغر فى اطار السوق الشرق أوسطية والترتيبات الاقتصادية الجديدة. وقد عبر شيمون بيريز صراحة عن هذا المستقبل فى كلمته أمام البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج فى التاسع من مارس ١٩٩٣: «إن على

العرب أن يفاضلوا بين كابوسين: الكابوس الأول هو بقاء الوضع كما هو (أى استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية) والكابوس الثانى: هو السلام وما يتضمن من تنازلات مؤلمة، وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية ..».

ولذلك تبدو الغاية الاسرائيلية بالغة الوضوح، فاما استمرار السيطرة بالمعنى العسكرى للاراضى العربية، أو القبول بالهيمنة بالمعنى الاقتصادى على البلدان العربية، وهو أمر لا يعنى مقايضة الارض بالسلام على نحو ما جاء فى وثائق مؤتمر مدريد، ولكن «مقايضة الجزء بالكل»، فمن المؤكد أن اسرائيل لن تسمح بالتخلى عن كل الاراضى العربية المحتلة، والوارد فقط هو الانسحاب من جزء منها، ولكن فى مقابل هذا الجزء المتوقع، يجب أن تسقط حواجز المقاطعة الاقتصادية العربية، ويتعين القبول بمعادلات اقليمية جديدة تستهدف بناء منظومة جديدة لتقسيم العمل يكون الدور العربى فيها محصوراً فى توفير المال والأيدى العاملة الرخيصة، وفتح الاسواق للاستثمارات الغربية والاسرائيلية .. أما ما يتعلق ببناء سوق عربية مشتركة، وارساء قواعد راسخة لاقتصاد عربى حديث ومتطور، فانها ستكون جزءاً من مشروع عربى تم الأجهاز عليه، لانه سيكون منسوباً -وفق الخطط الغربية والاسرائيلية- الى مرحلة تاريخية سابقة لن يسمح بعودتها ثانية ...!!

فأى نظام اقليمى جديد ينتظر عالمنا العربى؟ فالاخطار المحدقة والمتربصة لم تعد مشاريع وتصورات، ولكنها حقائق بات على النظام العربى الراهن -وبرغم مثالية- ان يواجهها، ولايتباطئ فى تحديها.،

«اسرائيل، ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطينى»

اذا كان نمط الاحتلال العسكرى قد شغل الفكر الاسرائيلى طوال أربعة عقود مضت، فان منهج السيطرة الاقتصادية على فلسطين أولاً، والوطن العربى ثانياً لم يغيب عن بال مخططوا الحركة الصهيونية طوال أكثر من تسعة عقود، فالاهداف الاقتصاديةظلت هى المحرك،أو القوة الدافعة لأى مشاريع سياسية، أو عمليات عسكرية حتى اقترن العمل الصهيونى، سياسى أو عسكرى، باستمرار حركة الاستيطان، وهى فى صميمها حركة إبتلاع واحتلال وسيطرة على الموارد، أى أنها فى جوهرها حركة إبتلاع اقتصادى وسيطرة بشرية على أراضى الغير ...

لكن هذا الوضوح على صعيد الحركة الصهيونية لم يماثله الوضوح المماثل على حركة الفكر العربى عامة، وحقل الدراسات العلمية بصفة خاصة، فبرغم تعدد الدراسات فى الادبيات العربية والفلسطينية وكذلك الاجنبية، الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلى، والتصورات الخاصة بامكانات قيام دولة فلسطينية، إلا أنه يلاحظ تركيزها على البعد السياسى بصفة أساسية، بافتراض أن توافر هذا الشرط، سوف يؤدى بالضرورة الى سهولة تجاوز المشكلة الاقتصادية.

ولكن مع تسارع الأحداث، وتوقيع إتفاق المبادئ الخاص بقيام حكم ذاتى فى غزة وأريحا ، طفت على السطح أهمية البعد الاقتصادى، فمنذ الحديث عن اقامة سلطة وطنية فلسطينية تجدد الحديث من الباب الفلسطينى عن ما هو أهم، فقد كشف النقاب عن المشاريع الشرق أوسطية التى خطط لها منذ زمن ولم يتح لها الطفو على سطح الواقع والاحداث طوال حقبتى الخمسينات والستينيات وبعض من سنوات السبعينات.

ولذلك يبدو المدخل الفلسطينى، وكيانه كقوة اقتصادية- أى كان وزنها أو شأنها- مرتبطاً أشد الارتباط بالنظام الاقليمى الجديد. وحسبنا الاشارة هنا بإن القدرة الاقتصادية الفلسطينية ستتوقف على فعالية الكيان السياسى الفلسطينى، وصموده أمام الإبتلاع الأسرائيلى المحتمل..

ومع التسليم بأهمية هذا البعد، بالنسبة لأى دولة، صغيرة كانت أم كبيرة، إلا أن الأمر بالنسبة للكيان الفلسطينى فى منطقة الحكم الذاتى، يكتسب أهمية أكبر

بالنظر الى طول فترة الاحتلال التى دامت اكثر من خمسة وعشرين عاماً. ويكفينا الاشارة هنا لذلك البعد التاريخى للاطماع الاقتصادية الصهيونية قبل قيام اسرائيل، ليتبين لنا ملامح المنهج الصهيونى مستقبلاً ..

فبعد قرون من الحكم العثمانى، استيقظت فلسطين الى جانب الاقطار العربية الاخرى، وهى مفعمة بالأمل فى الوحدة والاستقلال، وبدلاً من ذلك، وفى ظل ادارة الإنتداب التى أقرتها عصبة الامم شهد الفلسطينيون العرب أن وطنهم التاريخى بدأت تستوطنه طلائع الحركة الصهيونية، كما أن الحرب في اوروبا وما رافقها من مآس زاد من عدد المهاجرين اليهود، الأمر الذى استثار مخاوف الفلسطينين العرب وحفزهم على الثورة والعصيان، أما الادارة البريطانية فى فلسطين التى بدت وكأنها مترددة أحياناً ومضللة أحياناً أخرى، فقد بقيت صادقة بوعودها للحركة الصهيونية، إذ أشرفت خلال فترة سيطرتها على فلسطين، على إحداث تحول أساسى فى البنية الديمغرافية للبلاد، ففى فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن أكثر من ثلاثة أرباع اراضيهم، وقد تشتت معظمهم لاجئين عبر أراضى البلدان العربية المجاورة.

ومع اقامة اسرائيل اضيف للشتات الجغرافى للشعب الفلسطينى ملامحه الاقتصادية، بالواقع الاستيطانى الذى خلقته حركة الاقتلاع الصهيونى لكل ما هو عربى. فباقامة اسرائيل على معظم الاراضى الفلسطينية وعلى الاقسام الاكثر تطوراً ترك اقتصاد الفلسطينين العرب منحدراً وممزق الأوصال ومعاقاً بدرجة خطيرة، فحوالى ٣٢٠,٠٠٠ من السكان الاصليين للاراضى التى احتلتها القوات اليهودية قد طردوا الى الضفة الغربية، وحوالى ١٨٠,٠٠٠ الى غزة، بينما عزل أكثر من ١٦٠,٠٠٠ داخل الدولة اليهودية الجديدة، ووجد ٣٠٠,٠٠٠ فلسطينى أنفسهم فى المنفى والشتات خصوصاً عبر الاردن ولبنان وسوريا ومصر ..

ومع الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ اصيب الاقتصاد الفلسطينى بضربة مؤلمة، فالنتائج الاقتصادية لاحتلال طويل ومديد، ترك اثاراً خطيرة وجوهرية، فالاحتلال المديد يهدد جوهر النظام الاقتصادى والاجتماعى، وليس فقط مظاهره السطحية، فأغلب الاقتصادات تستطيع أن تتحمل فترات قصيرة من القيود التى تفرضها حالات الحرب وكذلك التعطيل المؤقت لنظامها الانتاجى، لكن ليس العديد منها بقادر على أن يتحمل هذه الاعباء على مدى جيل

أو أكثر ...

«إحتواء الاراضى المحتلة، وتدمير اقتصادها»

اذا كانت حرب ١٩٦٧، قد أدت الى الاجتياح العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فى ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان، فإن الحرب ذاتها أدت الى اجتياح مماثل على الصعيد الاقتصادى، وكانت الاراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، هى صمام الأمان، الذى تم من خلاله تفريغ شحنة فائض الانتاج التى اثقلت عاتق الاقتصاد الاسرائيلى، خلال سنوات التضخم فى حقبة الستينات، وكان نفس العامل نصب أعين حكام اسرائيل، عندما اتخذوا القرار الخاص بغزو بيروت عام ١٩٨٢. فالبحث عن أسواق جديدة كان هو الباعث والمحرك لطاقات الاحتلال ومؤسسته العسكرية ..

ولذلك فأن الأمر المؤكد، هو طبيعة الارتباط الوثيق بين مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى، ورغبته فى البحث عن سبل لتجارته الخارجية، وقدرته على التصدير، ولذلك يبدو هذا القطاع -أى قطاع التجارة الخارجية- هو أبرز القطاعات تشابكاً وتداخلاً مع الاقتصاد الاسرائيلى، كما أن طول أمد الاحتلال الذى دام خمسة وعشرين عاماً، جعل هذا التداخل مع الاقتصاد الاسرائيلى من ناحية والاقتصاد الفلسطينى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى أكثر تماسكاً.

فاذا نظرنا الى حجم التجارة بين الجانبين- الاسرائيلى والفلسطينى- سوف نجد أن الرقم المسجل عام ١٩٦٨ بلغ ٦٨,٨ مليون دولار، وكان للصادرات الفلسطينية منها ١٥,٣ مليون أما الواردات من اسرائيل، فكانت ٥٣,٥ مليون دولار بفائض ٣٨,٢ مليون دولار لصالح اسرائيل وبعد ذلك توالت التطورات الرقمية والنوعية، حتى وصلت الى الذروة فى عام ١٩٨٦، فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية بين اسرائيل والاراضى المحتلة الى ١٢٦٤,٩ مليون دولار لصالح اسرائيل ولكن مع اندلاع الانتفاضة فى نهاية عام ١٩٨٧، نجد أن قيمة هذه المعاملات قد انخفضت الى ٧٠٩,١ مليون دولار، لكن ظل الاتجاه العام على ما هو عليه، ممثلاً فى تزايد العجز لصالح اسرائيل، حيث بلغ ٣٦٩,١ مليون دولار.

ولم تتوقف الجهود الاسرائيلية عند هذا الحد، فبفعل عوامل السيطرة الاقتصادية وجدت حالة التضخم الاقتصادى الاسرائيلى منافذها فى إرساء علاقات

متشابكة مع اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ثمة جوانب أخرى نجحت اسرائيل فى إرساء ملامحها لتكون السيطزرة على الاقتصاد الفلسطينى كاملة:

أولها: أستمرار اسرائيل في مصادرة الاراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ففى منتصف الثمانينات تمكنت اسرائيل من وضع نصف مساحة الضفة الغربية و٣٠ بالمائة من مساحة غزة تحت السيطرة اليهودية، وزاد عدد المستوطنات اليهودية على ١١٨ بلغ عدد سكانها حوالى ٦٥,٠٠٠ نسمة، وفى الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٨٦ بلغت النفقات الكلية علي إقامة المستوطنات وعلى صيانتها مليارين من الدولارلت الأمريكية، هذا الى جانب الاستيطان الكثيف للمناطق الشرقية من القدس، حيث اقيمت اكثر من ٣٠ مستوطنة تستوعب اكثر من ١٠٠,٠٠٠ يهودي.

ومن أجل تحقيق هدفين من وراء اقامة المستوطنات، ألاوهما ربط المستوطنات بالدولة الاسرائيلية وتمزيق تجمعات الشعب الفلسطينى، جرى انشاء شبكة من الطرق لخدمة هذه المستوطنات، بصورة أعادت رسم خريطة الارض التاريخية لفلسطين، مما ترك مناطق واسعة ومفتوحة أمام الاستيطان اليهودى، أو على الاقل كمناطق احتياطية أمام حركة الاستيطان. أما الجانب الثانى، فيتعلق باستنزاف مصادر المياه لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، على حساب الاراضى المحتلة، ومن هنا كان التضاؤل فى المساحة المزروعة والنسبة التى يشكلها الانتاج الزراعى، من الناتج القومى الفلسطينى الاجمالى، ويرتبط بذلك القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الفلسطينية لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، والمعوقات التى من شأنها الحد من تدفق هذه الصادرات الى الخارج، عبر الجسور مع الاردن، مع عدم إتاحة الفرصة لقيام صناعة فلسطينية، حتى لو كانت مرتبطة بالقطاع الزراعى أو الصناعات التقليدية فضلاً عن اغلاق السلطات الاسرائيلية البنوك العربية العاملة فى الضفة الغربية وقطاع غزة واستبدالها بفروع من البنوك الاسرائيلية، فى الوقت الذى أدت فيه القيود الصارمة على الفعاليات الاقتصادية الى تجميد فرص العمالة المحلية الفلسطينية.

وبصورة عامة، أصبحت الاراضى المحتلة، منطقة حرة مطلقة أمام الصادرات الاسرائيلية، بينما صودرت امكانيات قيام صناعات مستقلة فلسطينية، أو تشجيع

الصادرات الى خارج اسرائيل، بجانب دخولها اليها، ومن هنا بزغ نظام التكامل والاندماج الهيكلى، المدعم بالسيطرة السياسية، والتوسعات العمرانية فى ظل زيادة المستوطنات اليهودية ..

<<تشوية الهوية العربية>>

والاكثر أهمية من كل ما سبق، هو أن الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة، اذا ما أخذنا العقيدة الصهيونية مأخذاً جدياً، لايمثل غزواً لارض أجنبية، وانما يمثل فى الاساس انتشاراً للسيطرة اليهودية على ما تبقى من إدعاء «ارض اسرائيل» أن صياغة المشكلة على هذا النحو تستوجب اعادة تعريف طبيعة الظروف التى تتحكم بحياة الشعب الفلسطينى فى فلسطين لانها تتعدى بكل وضوح فكرة الاحتلال بمفهومه الاعتيادى المعهود، فالوضع ينطوى على الاقتلاع والتشريد، فمفهوم الاقتلاع فى هذا السياق يجب أن يفهم لا على أنه تجريد السكان من الارض//التى يملكونها وحسب -وهو فى حد ذاته نوع خطير من الاقتلاع- بل يجب أن يفهم بمعناه الواسع، الذى يتضمن أيضاً سلب المحتل للاسس الماديا للسكان التى ترتكز عليها حياتهم وتطورهم كمجتمع، وفوق كل ذلك إنكاره للحقوق الاساسية لهؤلاء السكان وحرمانهم من الوسائل الكفيلة بازالة المظالم الناشئة نتيجة لهذا الاقتلاع، الى جانب ذلك، فقد اثبتت ممارسات الاحتلال الاسرائيلى طوال العقود الماضية على التنكر للثقافة الوطنية الفلسطينية، وعلى تشوية ومصادرة رموز الهوية الوطنية للشعب الفلسطينى...،

«الباب الثالث»

إسرائيل وفلسطين .. صراع من طراز جديد

الفصل الأول: - قوة العمل الفلسطينية، وضرورات التنمية المستقلة

الفصل الثاني: - الإقتصاد الفلسطينى .. بين واقع التبعية وآمال التنمية

الفصل الثالث: - الرؤية الإسرائيلية لقيام «نافتا» شرق أوسطية

«قوة العمل الفلسطيني، وضرورات التنمية المستقلة»

« من بوابة الحكم الذاتي ترى اسرائيل صورة جديدة للمنطقة» ... ذلك هو التفكير السائد في الخطاب السياسي الاسرائيلي، ومن خلال هذه الرؤية تتحدد خطط، وترسم أهداف، وتصاغ تصورات ...

فمن زاوية العلاقة الفلسطينية. الاسرائيلية يرى الفكر السياسي الاسرائيلي أن بمقدوره تشييد بناء جديد يقوم على التفوق الصهيوني والشرعية الفلسطينية، والقبول العربي بمعادلات القوة الجديدة.

فالحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق التي حددها اتفاق واشنطن، ليس مطلوباً لذاته، فلا يهم اسرائيل من قريب أو بعيد أن يكون للشعب الفلسطيني وطناً أو أرضاً، لكن المهم أن يكون القبول الفلسطيني بالكيان الجديد في غزة وأريحا مقدمة لقبول جماعي عربي بالوجود الاسرائيلي في المنطقة، وجود يتجسد بالتسليم بالمنطلقات السياسية والثقافية للايديولوجية الصهيونية، ولا يتناقض مع الطموحات الاسرائيلية بالهيمنة على اقتصاديات المنطقة ..

لكن هذه التصورات وتلك الخطط، تبدأ في التحقق بتخطي اسرائيل للعقبة الفلسطينية، ولا نعني بهذه العقبة التسليم السياسي بالوجود الاسرائيلي على القسم الاكبر من فلسطين، فذلك تحقق للاعتراف السياسي الذي اسبغته قيادة منظمة التحرير على اسرائيل عشية التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣. ولكن ما نقصده بالعقبة الفلسطينية، تلك القدرة الوطنية الفلسطينية على عدم السماح بجعل الاقتصاد الوطني الفلسطيني اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي، فمع التسليم بضآلة الاقتصاد المتوقع للكيان الفسطيني المحتمل، فأن التحدي الاكبر هو في رفض الانصياع لشروط التبعية والهيمنة الأسرائيلية، وبناء نمط جديد للتنمية يتخطى كل العقبات ويتعامل بقوة مع كل ما من شأنه التخلص من تبعات فترة الاحتلال الطويل.

ربما يكون المفيد لمعالجة هذه المسألة، هو الرجوع الى التفسير الاجتماعى لمهمة التنمية الاقتصادية ، فقبل البدء بمناقشة الزراعة والصناعة والتجارة والتمويل، يجب مناقشة التساؤلات التى لاتزال فى مجتمع ضعيف وقابل للاختراق فى ظل ظروف الاحتلال والافقار والاستيطان؟ كيف يمكن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية -إذا جاز التعبير- لتقوم بتحمل أعباء التنمية وفعالياتها؟ كيف يمكن معالجة العزلة المديدة للمجتمع الفلسطينى عن محيطه العربى والحيلولة دون انحلاله وتمزق روابطه؟.

إن وضع هذه التساؤلات والاهتمامات الجوهرية ضمن سياق اكثر تحديداً قد يمكننا من صياغة استراتيجية ملائمة للتنمية الفلسطينية. غير انه يتعين على أى باحث أو مخُطط أن يواجه الفرضية التى لا يمكن التهرب منها، والتى عبر عنها المفكر الاقتصادى الفلسطينى الكبير -يوسف صايغ- والتى لايشك فى صحتها أساساً أى من الباحثين، والقائلة بان التحول الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى للمناطق المحتلة لا يمكن بلوغه إلا فى ظروف السيادة الوطنية الكاملة، وربما لا يكون هذا شرطاً كافياً للتنمية الأصيلة كما هو واضح من أن عدداً من الدول النامية التى حققت السيادة. لم تحقق التنمية الاصيلة، ولكنه لا شك شرط ضرورى لإحداث أى عملية جادة وصادقة للنمو.

وعلى ضوء ذلك يتعين علينا التعرف على المحددات الاساسية للدولة الصغيرة، ثم ننتقل منه الي مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الراهن فى مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الحالى فى كل من الاراضى المحتلة واسرائيل على حد سواء، رغبة فى الوصول الى الاجابة المطروحة... والتى تتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكيان الفلسطينى الوليد، واسرائيل؟ وبداية لابد من الاشارة الى مجموعة من المواصفات التى يتعين توافرها فى «الدولة الصغيرة» حتى يمكن لها أن تبقى، وتنمو وتتطور، ومن أبرز هذا المواصفات والعوامل:

أ - حجم الدولة ومدى أمتداد حدودها. فطبقاً للحجم يتحدد حجم الموارد المتاحة لها، ومن ثم توافر الحد الأدنى من القدرة على البقاء الاقتصادى نتيجة ضمان الموارد الاساسية، كما يرتبط بهذا الجانب قدرة الدولة على توزيع المنتج.

ب - حجم السكان والطاقة الاستيعابية للارض، ويشكل هذا الجانب عاملاً دعماً لقدرة الدولة، على ضوء ما تجسده من توافر كفاءات ومهارات، وهو ما يعرف بقوة العمل.

حـ - كيفية استخدام الامكانيات الفعلية المتاحة، حيث أن سوء استخدام الموارد، يمكن أن يؤدى الى صعوبة تعزيز النمو، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل العام للدولة وفق قطاعات اقتصادية واجتماعية واضحة، قد يؤدى الى اهدار مساهمة الموارد فى بناء القدرة الاقتصادية للدولة.

د - الاداء الاقتصادى. ممثلاً فى حجم الانتاج، والموارد المتاحة والمنح التدفقات المالية الخارجية، إضافة الى حجم العمالة وقدراتها ومستوى التكنولوجيا السائدة، حيث أن حجم الانتاج والمستوى التكنولوجى، يحددان تكلفة الانتاج والقدرة على المنافسة، وعلى ضوء ذلك لابد أن يكون معدل النمو الاقتصادى، معادلاً -على الاقل- للمعدل المحقق فى الاقليم المحيط بالدولة صغيرة، وإلا تخلف اقتصادها وفقد قوته النسبية، فيصبح بذلك عرضة للسيطرة من قبل منافسيه.

«قوة العمل الفلسطينى ومشكلاتها»

يمثل الوضع فى المناطق المحتلة، بالنسبة الى اقتصاديى ومفكرى التنمية، تحدياً قاهراً، ففى العالم الثالث، حيث توفر أغلب الحكومات حداً أدنى من السيادة على الموارد التى يمكن حشدها فى ظل هذه السيادة، تتمثل مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً وبالمفهوم الضيق للتعبير فى تخصيص الموارد نحو غايات مطلوبة، وتمكنت البلدان الاقل تطوراً وبمساعدة منظمات التنمية الدولية بإشراف اجهزتها الحكومية، من صياغة برامج معقولة للتنمية وجندت من أجل ذلك الموارد والطاقات البشرية اللازمة لتنفيذها. والتى يمكن تحديدها فى الحالة الفلسطينية فى أطار عاملاين، هما: قوة العمل والتمويل.

فعلى سبيل المثال، فان هدف الاستخدام الكامل لقوة العمل، والذى يعتبر عنصراً ثابتاً فى معظم خطط التنمية التى تتبناها البلدان النامية، يحتاج الى إعادة

تحديد جذرية فى ظروف الاراضى المحتلة، فهل ينبغى تشجيع الاستخدام لقوة العمل، حتى وإن كان معظم العاملين الجدد فى سوق العمل ينتهون عملياً كعمال هامشيين بمهارات متدنية فى الاقتصاد الاسرائيلى؟ ومالذى يعنيه «الاستخدام الكامل» ضمن مفهوم البنية الاقتصادية المشوهة التى يتميز بها اقتصاد الاراضى المحتلة؟ كذلك، فان هدف تعظيم الانتاج والدخل يتطلب إعادة النظر فى مثل هذه الظروف. هل أن مجرد الدخل العالى الذى تخلقة مثلاً فعاليات المقاولات الاسرائيلية الثانوية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، يعطى ما يكفى من التبرير لاعتباره أفضل من الفعاليات الاقتصادية للصناعة الصغيرة التى تنتج دخلاً أقل، غير أنها تعزز فى اعتمادها على المواد الأولية؟ إن هذه التساؤلات تتضح أبعادها بصورة أكبر، لو اقتربنا من معالجة قوة العمل الفلسطينية من حيث حجمها، وتأثيراتها، وبعض المشكلات المتعلقة بها.

فبالنسبة لقوتها، فقد تراوحت تقديرات حجمها، ما بين ٣١٢ ألف نسمة فى نهاية عام ١٩٩١ طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية. أما تقرير الانكتاد لعام ١٩٩٢، فيشير إي أن هذا الرقم يبلغ ٣٣٢ ألف نسمة، واذا اخذنا فى الاعتبار عودة بعض العمالة الفلسطينية من الخارج، فمن المتوقع أن يرتفع حجم العمالة بحوالى سبعين ألف فرد حتى نهاية العقد الحالى.

ومع التسليم بأن هذا الرقم قد يبدو ضخماً فى مجال الحسابات الاقتصادية الخاصة، حيث يعادل ٢٥ مليون دولار سنوياً، إلا أن التعمق وراء تكوين قوة العمل الفلسطينية، مقارنة باجمالى عدد السكان فى الاراضى المحتلة، يبرز عدة نقاط:

أ - ارتفاع نسبة الإعالة، لارتفاع نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم أربعة عشر عاماً، فأقل. وقد قدرت هذه النسبة بحوالى ٥١ فى المائة من اجمالى عدد السكان فى قطاع غزة، مع تضاؤل النسب الخاصة بمراحل العمر الانتاجية، ونفس الوضع بالنسبة للضفة الغربية، وأن كانت الى حد أقل.

ب - باستعراض المراحل العمرية والتقسيمات الجنسية، الخاصة بقوة العمل الفلسطينية، سوف نجد أن هناك مراحل يتزايد فيها عدد الاناث لصالح الشباب من الذكور، مما يؤثر على فاعلية قوى العمل فى الداخل، وإن كان يعرض هذا الغياب نسبة التحويلات المالية الواردة من الخارج إلى داخل الاراضى المحتلة.

جـ - مع ارتفاع عدد السكان فى كل من الضفة والقطاع وبالتالى ارتفاع

الكثافة السكانية، فضلاً عن تزايد الاعالة عن هم دون سن العمل، وخاصة في مناطق المخيمات، فإننا نجد الانعكاسات الحادة لظاهرة البطالة حيث ترتفع الكثافة السكانية، ولذلك تكون الظاهرة اكثر وطأة في منطقة مثل قطاع غزة على سبيل المثال، والذى يتركز به نسبة ٦٣٪ من اللاجئين، مما ينعكس على الممارسات السياسية لسكان القطاع وتحولهم الى ما يشبه القنبلة الموقوتة في وجه سلطات الاحتلال، مما جعلها اكثر المناطق المحتلة عنفاً في مواجهة الجيش الاسرائيلى.

يضاف الى المظاهر السابقة لقوة العمل الفلسطينية، ظاهرة الاهتمام بالتعليم المتوسط - الجامعى- وكذلك الدرجات العلمية المتخصصة، مع عدم توافر القاعدة الانتاجية والخدمية القادرة على توليد وتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه العمالة، ولذلك نجد أن العمالة غير المدربة والتى تتميز بانخفاض أجورها وقبولها القيام بالاعمال الشاقة، تجد طريقها الى سوق العمل داخل اسرائيل، أو في المشروعات التابعة لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم لا يوجد ارتباط طردى بين سنوات التعليم أو الدرجة العلمية، وبين أوجه العمل أو النشاط الاقتصادى الذى يقوم به المواطن الفلسطينى داخل الاراضى المحتلة، مما يخلق بعداً اضافياً لظاهرة البطالة، وهى العمل- إن وجد- في غير مجال التخصص.

«البعد الوطنى للعمالة الفلسطينية»

لكن هذه المظاهر المتعددة لقوة العمل الفلسطينية، ربما تحمل في مجموعها ما يمثل وضعاً سلبياً يتعين تغييره، لكن اسرائيل تدرك أن هذا التغيير ربما تتاح له الفرصة الحقيقية بقيام سلطة وطنية فلسطينية، وسيادة حقيقية على الأرض والموارد والقرار السياسى ..

وحتى تحين هذه المرحلة، فإن . العمالة الفلسطينية تمثل مازقاً متعدد الجوانب لسلطات الاحتلال، فالسكان العرب - داخل المناطق المحتلة قبل عام ١٩٤٨ أو بعد ١٩٦٧ ، يتزايدون بمعدل يتجاوز معدل الزيادة السكانية لليهود فمعدل الهجرة اليهودية لاسرائيل من جانب يهود الاتحاد السوفيتى وبعض دول اوروبا الشرقية، بدأ في التناقص عن تلك المعدلات التى ظهر عليها في منتصف الثمانينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أو قبل انهياره.

ولذلك كان ارتفاع نسبة الفلسطينين فى داخل الاراضى المحتلة، السبب الحقيقى وراء تراجع اسرائيل عن قرار ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب ما يمثله هذا القرار فى حالة صدوره اختلالاً واضحاً لصالح الهوية الفلسطينية، وتهديدها فى الوقت نفسه، لما يسمى بـ «نظرية التميز العرقى اليهودية».

ولذلك، ليس هناك أدنى مبالغة، بإن القبول الاسرائيلى بترك قطاع غزة والانسحاب منه بأى ثمن يقف وراءه عامل الكثافة السكانية العربية على النحو الذى يتسارع به ويتفوق كثيراً على معدل الزيادة الطبيعية اليهودية. وقد بدا هذا المأزق لسلطات الاحتلال بصورة جلية واضحة فى قطاع غزة، فالكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة البطالة، جعل القطاع معبأ بالعنف في وجه سلطات الاحتلال، مما دفع اسحق رابين الي التصريح اكثر من مرة، بإنه يتمنى أن يستيقظ من نومه ذات صباح ويجد قطاع غزة- بكل ما فيه ويمثله- قد غرق فى مياه البحر!؟.

لكن هذا العامل، المسبب للقلق والعنف والتوتر للاحتلال، هو بمثابة سلاح ذو حدين بالنسبة للدولة الفلسطينية الوليدة، وخاصة خلال فترة الحكم الذاتى، حيث أن الموارد البشرية ثروة اذا احسن استثمار قدراتها، وتنوع مستوياتها التعليمية وكفاءاتها الفنية، إلا أنها فى ذات الوقت تحدى يتعين مراعاة الدقة والموضوعية فى قياس حجمه وتاثيره، خاصة عندما تتسع الفجوة بين الامال والواقع، وبين الطموح والتحديات...

«الاقتصاد الفلسطيني، بين واقع التبعية وآمال التنمية»

التنمية للدول حديثة الاستقلال ضرورة حياة ... ذلك هو المبدأ أو الغاية التى استقرت عليها جهود الشعوب والنظم طوال حقبة الستينات وقبلها الخمسينات، فقد شهدت سنوات هذين العقدين تصاعد موجة التحرر الوطنى والسعى حثيثا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل ...

تلك الحقيقة التى عبرت عنها جهود تنموية، صارمة ومخلصة، فى العديد من بلدان وأقطار العالم الثالث، تمثل ضرورة جوهرية لتلك الدول خلال الحقبة الراهنة، فبدون مواصلة عمليات التنمية واستحداث اساليب جديدة، وتحقيق معدلات أعلى للنمو، فإن التراكمات المالية التى احدثتها عمليات التنمية خلال العقود الماضية، فانها مهددة بالتآكل والذوبان، بل أن الأخطر من ذلك هو تلاشى البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية لعمليات التنمية، تحت وقع ضربات الاقتصاد العالمى واحتكاراته الدولية، وهو الأمر الذى ينتهى بالتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الرأسمالى وانهيار آمال النمو.

هذه الحقائق التى تتصل بواقع التنمية فى الدول المستقلة، وتلك التحديات الهائلة التى تواجهها، تمثل تحدياً مضاعفاً أمام اقتصاد يقع تحت هيمنة الاحتلال وسيطرة مؤسساته السياسة والعسكرية على آلياته ومكوناته، وحسبنا التطلع الى النموذج الفلسطينى أو الحالة الاقتصادية الفلسطينية ليتبين لنا على الفور كم هى تلك التحديات، وما هى أبعادها الراهنة والمستقبلية وآثارها على عمليات التنمية الفلسطينية. ؟

فثمة اعتراف لدى جمهور الباحثين فى قضايا الاقتصاد الفلسطينى على حدة القيودالتى يصطدم بها أى برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل الظروف القاسية فى الاراضى المحتلة، فيوسف صايغ -المفكر الفلسطينى الذى أسهم بدراسات رائدة عن الاقتصاد الفلسطينى -يجد أن «تنمية ذات معنى وأثر لا يمكن بلوغها ولا حتى السعى اليها، تحت ظروف التبعية- تبعية الاستئصال والاقتلاع- فأن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق رؤية صايغ، لا تستطيع إلا المحافظة

على مستوى متدنٍ من الانجاز الاقتصادى». ففى مثل هذه الظروف لا يمكن البدء بتصميم خطط وبرامج موسعة للتنمية.

لكن ثمة وجهة نظر أخرى، ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاراض «المحتلة ليست خياراً يمكن القبول به أو الاستغناء عنه، لكنها -أى التنمية- ضرورة، فاسرائيل خططت لتحطيم البنية التحتية للفلسطينين وتتنكر لحقهم فى التنمية، ولهذا يجب أن تجابه باستراتيجية للمقاومة والتنمية.

<<الاقتصاد الفلسطينى .. الملامح والتحديات>>

ولكى تصاغ تلك الاستراتيجية، التى تستهدف التنمية مع استمرار المقاومة يتعين علينا، بحث الواقع، لكى نستشرف المستقبل، وهذا لن يتحقق لنا دون معرفة ملامح الاقتصاد الفلسطين ومراحل تطوره.

ولذلك سنجد أن التطورات التى شهدها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧، وحتى توقيع اعلان المبادئ الفلسطين الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣، قد مرَّ عبر ثلاث مراحل أساسية، كانت ذات صيغة سياسية بالدرجة الاولى، إلا أن تأثيرها فى الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كان ذا بعد كبير وعميق، بحيث أصبح من المتعذر فصل العلاقة المتشابكة بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى.

بل أن من الامور المثيرة للانتباه، أن يكون الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧، والسياسات الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية حياله، من أبرز العوامل التى يمكن أن نفسر بها البعد الاقتصادى الباعث على التحرك السياسى، والذى تبلور فى توقيع اعلان المبادئ، وهو الأمر نفسه الذى ينطبق على الجانب الاسرائيلى، فالباعث عند كلا الطرفين يكاد يتشابه الى حد كبير.!

على أى الأحوال، وعلى ضوء تلك العلاقة المتشابكة بين سلطة الاحتلال ومحاولات التنمية الفلسطينية، يمكن تقسيم التطورات التى شهدها اقتصاد الضفة والقطاع الى ثلاث مراحل أساسية:

* المرحلة الاولى، وهى تشمل تلك الفترة منذ الاحتلال فى عام ١٩٦٧ الى ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر عام ١٩٨٧، وتتخللها أحداث حرب

اكتوبر ١٩٧٣.

* أما المرحلة الثانية، فتبدأ من نهاية عام ١٩٨٧، وحتى أحداث الغزو لعراقى للكويت، وما ترتب عليهامن تطورات.

* اما الفترة منذ عام ١٩٩٠ وحتى بداية ١٩٩٣ فهى المرحلة الثالثة، والتى شملت الحصار السلبى والايجابى، لما بعد حرب الخليج الثانية، على صعيد الواقع الاقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة، وردود الفعل الاسرائيلية ازاء ذلك ورد الفعل لفلسطينى ازاء ردود الافعال الأسرائيلية، مما أوجد نوعاً من الحلقة المفرغة، التى يرى البعض ان اتفاق اعلان المبادئ قد كسرها بينما يرى البعض الأخر ان الاتفاق أدى الى تغيير في الافعال وردود الافعال، فقط لا غير.

ولذلك سوف يكون تركيزنا على هذه الفترة، حيث أن نتائجها تشكل الواقع لراهن، كما أنها شهدت فى بدايتها اندلاع أعمال الانتفاضة وماحملته معها من تحولات على صعيد الاقتصاد الوطنى الفسطينى.

وقد ترتب على أحداث تلك الفترة -الانتفاضة وحرب الخليج- مشكلات متعددة بدت واضحة فى مجال التجارة الخارجية، وظروف العمالة وتصاعد البطالة الفسطينية فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧، نتيجة عودة أعداد كبيرة من العاملين فى الخارج.

فقد أدى كلا الحدثين الى التأثير على الحياة اليومية للشعب الفسطينى من خلال توسع اسرائيل فى تطبيق سياسة حظر التجول والاعتقال الادارى، اضافة الى مصادرة الاراضى وهدم المنازل، وقد بلغ عدد الافراد الذين اعتقلوا خلال سنوات ما بعد الانتفاضة ١٥,٢٤٠ ألف مواطن فلسطين، كما أن حظر التجول حال دون مباشرة الافراد لأعمالهم، فتأثرت الزراعة بداية، ثم امتدت النتائج الى باقى قطاعات الاقتصاد الفلسطينى، يضاف الى ذلك مصادرة ٣٥٩,٨٠٦ الف دونم، وإزالة ٢,١٩٣ ألف منزل، ٣٨ فى المائة منها لأسباب تتعلق بالانتفاضة.

لكن هذه التحديات والمشكلات التى عانى منها الاقتصاد الفلسطينى لاسباب تتعلق بالمواجهة الفلسطينية لسلطات الاحتلال، أضيف اليها عاملين، أو حدثين يتعلق بالخارج:

أولهما: تراجع الطفرة النفطية عند منتصف الثمانينات، فقد تبين ان

اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق قدراً يذكر من التقدم الاقتصادى والاجتماعى، الأمر الذى لم يسمح لها بانجاز التغيرات البنيوية المطلوبة للتنمية السليمة، ففى القطاع العام تدهورت البنية التحتية بسبب غياب الاستثمار بينما شلت المؤسسات العامة بسبب قلة الموارد، والاهمال المتعمد أو العداء الصريح من قبل سلطات الاحتلال، ففى كلا المنطقتين -الضفة والقطاع- ضعف القطاع الزراعى، بينما جرى استثناء مناطق واسعة من الاستغلال الاقتصادى ولهذا انخفضت العمالة الزراعية انخفاضاً سريعاً، كما عم الركود القطاع الصناعى، وحدث تدهور ملحوظ فى العديد من الفروع الاساسية، أما الحدث الثانى: فيتعلق بالاثار الاقتصادية المباشرة لحرب الخليج وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية بالنسبة للدول العربية عامة والاراضى الفلسطينية المحتلة خاصة، حيث أن اثرها لم يقتصر على عودة الالآف من الفلسطينيين الى الاراضى المحتلة نازحين من الدول الخليجية، بل امتد إلى مجال التجارة الفلسطينية مع الدول العربية، فقد اغلقت بعض الأسواق العربية فى وجه المنتجات الفلسطينية، مما جعلها نهباً مباحاً للاجراءات الاسرائيلية الخانقة لأى محاولات تصدير للخارج، فضلاً عن تعثر أو نضوب التدفقات المالية من قبل الفلسطينيين العاملين فى العديد من الدول الخليجية، وبذلك تراكمت الاثار السلبية للتطورات على الساحة العربية، مع الاثر التراكمى للقيود التى فرضتها السلطات الاسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطينى فى اعقاب اندلاع الانتفاضة.

وفى ظل هذا المنعطف الذى شهده عام ١٩٩٠ نتيجة غزو العراق للكويت وما أعقبة من تداعيات، انخفضت الصادرات الفلسطينة، إلى اسواقها العربية التقليدية بنسبة ٣٠ فى المائة عن مستواها فى عام ١٩٨٩، حيث لم تتجاوز ٢٨,٣ مليون دولار، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى فلم تتجاوز نسبة ٥٪ من مجموعة الصادرات الفلسطينية فى عام ١٩٩١، وكانت هذه النسبة تبلغ ٤٣,١ فى المائة عام ١٩٦٨، ٢٦,٦ فى المائة ١٩٨٦.

<<محاولات فلسطينية للتنمية>>

برغم هذه التحديات الهائلة فان ثمة محاولات بطولية، لقيام اقتصاد وطنى برغم عنف الاحتلال، فالمجتمع العربى الفسطينى داخل اسرائيل، أى داخل الاراضى المحتلة منذ عام ١٩٤٨- تنامى عدده أربع مرات بين ١٩٤٨و ١٩٨٦، وبرغم

العوائق العديدة، نجح في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية باستمرار، ففي سنة ١٩٥٤ كان عدد خريجي الجامعات محدوداً جداً، ولكن في عام ١٩٨٤ بلغ العدد المتراكم من خريجي الجامعات ٩,٠٠٠ خريج.

أما في قطاع غزة فان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية كانت ولاتزال دائما أكثر قسوة والآفاق أكثر كآبة عن مثيلتها في مدن الضفة الغربية، فمصادرة الاراضي لاغراض الاستيطان اليهودية، والتنامي السريع للسكان في شريط من الارض مزدحماً أصلاً، بالاضافة الى ندرة الموارد الطبيعية، طرحت تحديات هائلة لبراعة اكثر من نصف مليون من السكان ولقدرتهم على مواجهتها، فبالرغم من أن صناعة صيد السمك في قطاع غزة تفتقر الى التسهيلات المرفئية وتعاني من القيود الشديدة على فعاليتها، فانها قدرة استثنائية على التكيف والتطور، كذلك فقد أدى تحريم اقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على الزراعة التقليدية للحمضيات في غزة والقيود المعطلة لتسويقها الى تدهور هذا القطاع الذي كان مزدهراً قبل الاحتلال، وبرغم ذلك فان قطاع غزة قد استمر في تسويق حمضياته بجهد المزراعين نفسهم، حتى وإن كان حجمه أقل.

أما في الضفة الغربية، فان الفرص التنموية أفضل بصورة نسبية، فقد ظل الفلسطينيون يتمسكون بحقهم في متابعة فرص التعليم، فبرغم عداء السلطة المحتلة، تم تأسيس خمس جامعات تستوعب حوالى ١٠,٤٠٠، وتمول هذه الجامعات من مصادر فلسطينية وعربية، كما انه برغم التدهور الواسع للمستويات الاكاديمية وللتسهيلات التعليمية في نظام المدارس الحكومية (وهي تحت مسؤولية سلطات الاحتلال) استطاع الفلسطينيون وبجهودهم الذاتية ايقاف التدهور من خلال زيادة دعمهم للمدارس غير الحكومة بالكيفية نفسها. ونتيجة لشح الاستثمار في المرافق الصحية، انخفض عدد الأسرة بالمستشفيات لكل ألف من السكان، فمن ٢٦ سريراً عام ١٩٧٤ الى ١٨ سريراً عام ١٩٨٥، لكن من خلال العمل التطوعي والاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر التحويلية الذاتية، استطاعت المجتمعات الفلسطينية اقامة العديد من المستشفيات المتوسطة والصغيرة التي تخدم قطاعات واسعة من سكان المدن والارياف.

اما على صعيد التجارة الخارجية للاراضي المحتلة، فانه مع السعي لزيادة الصادرات الى الاسواق الخارجية، فان هذه الجهود لم تثمر في بادئ الأمر نتائج يعتد

بها. بل انها مالت الى الانخفاض، إلا أن القيمة الحقيقية والتطور الايجابى الذى شهدته الاراضى المحتلة فى الضفة والقطاع على صعيد العلاقات الخارجية، يتمثل فى المنهج الجديد الذى سارت عليه المعونات المقدمة من الخارج، وبخاصة من قبل المجموعة الأوروبية، فبسبب وجود مؤسسات وهياكل ادارية وسياسية، وقادة عمل شعبى أفرزتهم حركة الانتفاضة فإن هذه المعونات وجدت القنوات التنموية التى يمكن أن تضخ بدورها فى بنية الاقتصاد الفلسطينى، ببناء العديد من مؤسساته التحتية، مثل تحسين الخدمات وبناء المستشفيات والمدارس وتوفير الحصص التموينية، واعالة اسر الشهداء والمعتقلين، فضلاً عن توفير المناخ الملائم للتمويل الذاتى لعمليات الانتفاضة.

<<مثلث المقاومة>>

على هذا النحو، تبدو ملامح استراتيجية جديدة تفرض نفسها فى الارض المحتلة، فواقع الاحتلال بوجهه العسكرى والقمعى جعل من الانتفاضة عملاً يومياً مشروعاً، لكن هذه الحركة المقاومة لايتأتى لها الاستمرار دون توافر الضلع الثانى من مثلث المقاومة، وهو محاولة بناء اقتصاد بديل، برغم محدوديته وضعفة المرحلى، فإن بذرة الاستقلال وقطع سبل الارتباط والتبعية بالاقتصاد الاسرائيلى يمثل الضلع الثالث فى هذا المثلث المقاوم والمجاهد ...

«الرؤية الاسرائيلية لقيام (نافتا) شرق أوسطية»

لايمثل الاختراق الاقتصادى الاسرائيلى لاقتصاديات ما بعد الحكم الذاتى خطراً مباشراً فحسب، ولكنه يجسد ذلك التصور القديم لمفهوم الشرق الأوسط، بكل ما يعنيه من سيطرة لقوى وارادات من خارج المنطقة، على قوى ودول ونظم تمثل فى مجموعها الارادة العربية، والمفهوم العربى، والنظام العربى ..

فالاقتصاد بات بديلاً عن الحرب، والهيمنة بالتفوق فى تحقيق معدل اكبر للتنمية، والاستحواز على قدر أكبر من الاسواق، أصبح هو اللغة السائدة فى الخطاب السياسى الغربى عامة، والاسرائيلى بصفة خاصة. فاخضاع الارادة العربية بالاقتصاد أقل تكلفة وأقل مخاطرة من حسابات القوة والحرب والقتال، فالاولى، هى القبول بالمشروع الصهيونى دون عنف وبهدوء وبغير صخب، أما الثانية، أى الحرب والقتال، فانها محاولة للارغام والقهر وهو ما لاتقبله الشعوب، بل تقاومه وترفضه، وتخلق فى المقابل ارادة لا تقبل التطويع أو التسليم ..

الصراع القادم، هو استمرار لصراع مضى، ولكن بوسائل أخرى وفى ساحات مواجهة تختلف عن سابقتها، ويحضرنا هنا أن محمد حسنين هيكل، عبّر لسنوات خلت عن اختلاف جوهرى بين العرب والغرب فى تحديد هوية هذا المنطقة من العالم، وجوهر هذا الاختلاف كما رآه هيكل، هو فى التركيز العربى على التاريخ والثقافة للبرهنة بوجود أمه عربية، وفى التركيز الغربى على الجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط»، ومفاد هذه المقولة، أن الفكرة الاولى مشروع حضارى سياسي متكامل، أما الفكرة الثانية فهى خلق وضع يفترق العرب فيه احداهم عن الأخر، ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم، حتى تغيب هويتهم وتضيع حضارتهم، فمع القيام المحتمل «للسوق الشرق أوسطية» نشهد بطبيعة الحال انتصاراً هائلاً لاشك فيه لمفهوم الغرب ومشروع اسرائيل بشأن المنطقة ..

ولذلك، فأن هاجس، ومخاوف قيام تلك السوق لا يمثل تحدياً خارجياً اضافياً للعرب بقدر ما يشكل فى جوهره عملية حاسمة لفضح وكشف العجز العربى خلال العقود الماضية عن صياغة أى نوع من الاسواق العربية المشتركة، فقيام السوق

الشرق أوسطية المنتظرة ليس مسخاً للهوية العربية فحسب، بل سيفجر بالضرورة التناقضات العربية خارج البيت العربي، فالنظام العربي وبرغم ماحمل من نواقص وثغرات خلال العقود الماضية -فانه سيصبح مع قيام النظام الشرق أوسطي، أحد موروثات الماضي ..

لكن هذه التصورات وتلك الهواجس، لم تعد أحلام أو أوهام أو أفكار، بل هي دراسات ومشاريع واجبة التنفيذ، ولازمة التحقيق.

<<تصورات باقامة «نافتا» شرق أوسطية>>

فثمة دراسة رائدة أنتجها فريق عمل اردني/فلسطيني/اسرائيلي خلال سنه ونصف، ونشرت نتائجها في مطلع صيف ١٩٩٣، وقبل شهر واحد من الاعلان عن اتفاق اوسلو، والدراسة هي أول دراسة مشتركة للفرقاء الثلاثة، بقيادة امريكية حازمة، تمثلت بكبار الاقتصاديين من جامعتي هارفارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا (ام أي تي)، وبينما لا تنفي هذه الدراسة الرغبة في السيطرة على اقتصاديات المنطقة، وخاصة مصر وسوريا كمرحلة أولى، فانها تركز على سيناريو اساسي، هو السيناريو المثلث الاضلاع: اسرائيل/الاردن/ فلسطين، فهي تنطلق من مبدأ مقايضة السيادة الاقتصادية للكيان الفلسطيني بعدد من التنازلات الاردنية/الفلسطينية التي تشجع «المواطن الاسرائيلي» على القبول بالتخلي ولو الشكلي عن الاراضي المحتلة ولذلك تدعو الدراسة الى تحقيق ثلاثة أهداف كانت موضعاً لاتفاق الاقتصاديين المشاركين.

١ - قيام نوع من «السيادة الاقتصادية الفلسطينية».

٢ - حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

٣ - هيمنة اقتصاديات السوق على الكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة.

وتدعو هذه الدراسة وفق الاهداف الثلاثة المعلنة، الى قيام صندوق يعنى بالتنمية والتعاون بين الاطراف الثلاثة بحيث تندمج الاقتصادات الثلاثة وتتكامل، ويرى أصحاب هذه الدراسة أن هذا التكامل ممكن «خلال أشهر» بين اسرائيل وفلسطين، انطلاقاً من وجود هذا التكامل أو بالدقة التبعية بين الاقتصاد الاسرائيلي والفلسطيني في ظل الاحتلال وبضرورة استمراره بعد الانسحاب، ولذلك فهم يحذرون

بشدة من امكانية وضع نقاط جمركية بين الاطراف الثلاثة، أو السماح برسوم جمركية محدودة ولفترة انتقالية قصيرة جداً.

وبالمقابل تدعو هذه الدراسة الى عودة العمال الفلسطينين الى السوق الاسرائيلية بسرعة وانما بأعداد محدودة لا تتجاوز الحد السابق للانتفاضة وربما أقل منه/ مائه الف عامل على سبيل المثال/، كما تدعو الى غض النظر عن «التجارة غير الرسمية»، أى تلك التى تدخل الاردن وفلسطين/ بينما هدفها الفعلى هو الاسواق العربية الاخرى، وتؤكد الدراسة على أهمية التعاون السريع فى مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف، أما صندوق التعاون فامواله مصدرها الاطراف الثلاثة انفسها.

ولازالة المخاوف من ضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني وهشاشة مكوناته، فثمة محاولات تستهدف ابراز جوانب القوة فى بنية هذا الاقتصاد باعتباره الواجهة الاولى للتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلي.

فاذا كانت التشوهات فى الهيكل الاقتصادى الفلسطينى قد تعمقت مع طول المعاناة وسنوات الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، وماصاحبها من تفتيت للملكية، وضآلة حجم المساحة الى اعداد السكان، وماتنطوى على ذلك من ضآلة الموارد الطبيعية،إلا أنه يبقى دور الموارد البشرية، ممثلة فى السكان بالضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة اللاجئين من سكان المخيمات، فطبقاً لأحدث دراسة اجريت فى هذا المجال، وجد أن نسبة التعليم العالى أعلى ما يكون بين سكان المخيمات الفلسطينية، مقارنة بباقى سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨، علماً بان مستوى التعليم فى الاراضى المحتلة، بعد مرتفعاً مقارنة بغيرها من المناطق والدول العربية الاخرى.

يضاف الى ذلك طبيعة الارتباط والهوية الوطنية الفلسطينية فيما بين الفلسطينى المهاجر الى الخارج، ووطنه فى الارض المحتلة، حيث يوجد بين هؤلاء المهاجرين قدرات بشرية ذات مهارات فنية ومستويات علمية متقدمة، ومن ثم يمكن أن يساهموا فى تقديم خبراتهم، إن يعودوا بذواتهم للاستقرار فى مناطق الحكم الذاتى، وإن كان باعداد محدودة.

وبالنسبة للعمالة شبه الفنية، التى عملت فى القطاع الصناعى الاسرائيلى، أو المشروعات الفلسطينية التى كانت تتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى من الباطن، فانها تشكل هى الاخرى، رصيداً من العمالة الماهرة، التي يمكن أن توفر المزيد من

الأساليب الانتاجية المتقدمة، فى المجالات المختلفة.

ولا ينبغى -وفق بعض الدراسات الفلسطينية- أن نسقط من الحسبان طبيعة التطورات التى شهدها الاقتصاد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة فى اعقاب اندلاع الانتفاضة، سواء بالنسبة لتعميق مفهوم الاعتماد على الذات، أو بالنسبة لتطور مفهوم المساعدات الخارجية، فلم تأخذ هذه التطورات صورة قيمة ممثلة فى تقليل الاعتماد على الصادرات الاسرائيلية، وزيادة الانتاج الوطنى الفلسطينى والمساعدات المالية الغربية، وكفى، ولكنها تمثلت فى بروز دور المؤسسات الطوعية الخاصة، مثال تلك الخاصة بالتعاونيات الانمائية، المجالس المتخصصة فى مجالات السياحة، السكان ، الصناعة والصحة الى جانب غرف التجارة الفلسطينية المشتركة.

وتشير هذه الدراسات، بصفة خاصة الى التغير فى نهج التعامل مع المساعدات الخارجية، وذلك عن طريق تقديمها الى الفلسطينين مباشرة من المؤسسات والهيئات الاقتصادية العالمية، وتوظيفها فى مؤسسات وقنوات فلسطينية وطنية.

«المخطط الاسرائيلى .. وأهدافة الشرق أوسطية»

لكن هذه التصورات الفلسطينية، والتى تستند على وقائع حقيقية يتهددها التخطيط الاسرائيلى، الذى يدرك عوامل القوة فى الاقتصاد الفلسطينى بدراسته لعناصره المختلفة، لكن الاطماع الاسرائيلية اكبر من التعامل مع اقتصايات نامية ومحدودة ومكبلة كما تجسدها حقائق الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فالمخطط الاسرائيلى أوسع من حدود العلاقة الثنائية المشتركة مع الاردن وفلسطين، فهو يرى من توثيق روابط العلاقة الثلاثية مدخلاً لبناء هيكل جديد لاقتصايات المنطقة، فمن الحجج التى استعملها رئيس الحكومة الاسرائيلية اكثر من مرة، دفاعاً عن اتفاق اوسلو امام الكنيست هو أن السلام سيسمح لاسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ الى ٢٠ مليار دولار سنوياً قبل سنة ١٩٩٥، ومن الحجج الاخرى المستعملة بكثرة اشارات يكتنفها الغموض الى اسواق الخليج واسواق المغرب العربى والتطبيع معها، وهو ماكان يستحيل حدوثه لولا الاتفاق مع منظمة التحرير، فالاسرائيليون يعتبرون أن للانسحاب ثمناً يتعين على الفلسطينين أن يدفعوه فى المجال الاقتصادى. فاسرائيل تجنى سنوياً حوالى مليار دولار تصدير واعادة تصدير نحو الاراضى المحتلة

وهي مصرَّة، لا على إبقاء هذا الرقم فحسب، بل على ارتفاعه أيضاً وعلى إدماج السوق الاردنية به لاحقاً.

الصورة في ذهن اصحاب المخطط الاسرائيلي، هي صورة جديدة من «النافتا»، أي اتفاق التبادل الحر في شمال امريكا (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) بمعنى الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال. غير أن الاقتصاديين الاسرائيليين، يطالبون أيضاً بضمانات اضافية تستهدف تعزيز وبسط الهيمنة الاقتصادية الحالية، ومن جانب آخر اختراق الاسواق العربية من خلال العلاقة الفلسطينية الاردنية بالاقتصاد الاسرائيلي، ويرتكز هذا التخطيط الأسرائيلي على إلحاق كلا الاقتصادين، باقتصاد طموح لا يخفي أهدافه أو مطامعه، وللدلالة على ذلك يمكن الوقوف عند هذه الحقائق:

* هناك أولاً، فرق هائل في حجم الاقتصادات الثلاثة، بمعنى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يفوق نظيرة الاردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع اكثر من ٢٠ مرة، ولو أخذنا بوجهة نظر الاقتصاديين الذين يؤكدون أن نظام التبادل الحر ينفع الاطراف الضعيفة فيه (مما يفسر تقبل المكسيكيين اجمالاً لفكرة النافتا) فلا ريب أن نظاماً كهذا سيقوي أيضاً الامكانات الرأسمالية في الدولة الاقوى.

* هناك خلل ثان في توزيع الناتج على السكان، وهو نتيجة واضحة للخل السابق، فهو أقوى في اسرائيل ٦ مرات منه في الضفة والقطاع، واكثر من ١١ مرة في اسرائيل منه في الاردن، وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية تعود على الاردن وفلسطين من قيام نظام التبادل الحر، فالسؤال يبقى قائماً: ألن يسعى الطرف الاقوى/ اسرائيل/ على الاقل للحفاظ، وفي الارجح لتحسين مستوى معيشته بحيث يبقى عالياً؟، ثم هناك سؤال آخر: ماهي بالضبط الفئات الاجتماعية في الاردن وفلسطين التي ستستفيد من هذا النظام بعد إقراره: هل ستكون المنافع عامة أم سيستأثر بها الوسطاء المنخرطون في هذا النظام على حساب عامة الشعب؟

<<مخاوف وهواجس وتساؤلات>>

تلك المخاوف، وهذه التساؤلات التي تطرحها العلاقة الاسرائيلية مع جارتيها: الاردن وفلسطين، لاتنبع من ضعف بنيه الاقتصاد الفلسطيني الوليد، ولا لعجز الاقتصاد الاردني في بعض جوانبه ولكن ثمة جوانب اجتماعية وسياسية ينطوي عليها المشروع الاسرائيلي، فضيق سوق العمل الفلسطيني والاردني بالقوة العاملة فيه، والامكانيات المتاحة في المقابل لدى الاقتصاد الاسرائيلي ستخلق على المدى القريب، وقطعاً على المدى البعيد قوة اجتماعية ضاغطة على القرار الفلسطيني في حالة العجز عن توفير فرص عمل مناسبة وسريعة لقوة عمل تتميز بالخبرة والكفاءة فضلاً عن طبيعتها الشابة صغيرة السن، والتي ستسلك مسلكاً عنيفاً في حالة تعثر ايجاد مجالات عمل كافية.

لكن الاكثر خطراً هو القفز على الحواجز العربية المعتادة، والوصول الى أسواق ما كان لها أن تكون مفتوحة على النحو الذي سيكون .. وفي هذه الحالة، فان الاقتصاد العربي لن يكون هو المستهدف فحسب، فالهوية العربية سينالها التشوية، والنظام العربي سيكون أحد تركات الماضي البعيد ..؟!،

«الباب الرابع»

إسرائيل ومشروعات السيطرة الإقتصادية

الفصل الأول: - النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية

الفصل الثانى:- الأهداف الإقتصادية للسلام الإسرائيلى

الفصل الثالث: - إسرائيل ونظرية الردع الإقتصادى

الفصل الرابع: -إسرائيل من حلم السيطرة الإقتصادية إلى آفاق الهيمنة الإستراتيجية

«النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية»

عند توقيع منظمة التحرير واسرائيل على الاتفاق الاقتصادى بينهما فى نهاية ابريل عام ١٩٩٤، فان كلمات وزير المالية الاسرائيلى جاءت معبرة تماماً عن تلك التصورات الصهيونية بقيام شرق أوسط جديد، وهى فى العرف الاسرائيلى، سوق شرق اوسطية جديدة، تمثل النقيض الموضوعى لتلك التصورات العربية التى سادت فى الفكر السياسى العربى، خلال العقود الماضية، لقد تحدث الوزير الاسرائيلى، ووصف الاتفاقية الفلسطينية/ الاسرائيلية، بـ «الاستثمار الجيد»، وقال: أن الامر يتعلق باتفاق جيد يحافظ على المصالح الاقتصادية لاسرائل ويسمح للفلسطينين بتطوير اقتصادهم، انه بداية حياة مشتركة جديدة بين الشعبين مختلفة كل الاختلاف عن الماضى. ثم يصل ابراهام شوهاط الى مربط الفرس، فيقول: إن العلاقات الاقتصادية التى ستنتج عن هذا الاتفاق بداية لشرق أوسط مختلف،ومؤشراً لعلاقات مستقبلية مع الدول العربية، نحن على اعتاب حقبة جديدة، وشرق أوسط جديد ...»

وفى حقيقة الأمر فان كلمات المسؤول الاسرائيلى تثير ذلك السؤال الجوهرى: من سيوظف من؟ وما هو موقع العرب من سوق جديدة عجزوا عن صياغتها منذ زمن؟

إن نشوء أيه سوق مشتركة، كما يلاحظ المفكر الاقتصادى المصرى محمد محمود الامام، هو بناء نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعى وحضارى واحد، وتصور معين للمستقبل، فأين اسرائيل من هذا كله ؟!

ويثير المفكر العربى فى قضايا الاستراتيجية، أمين هويدى، السؤال بصورة أخرى، وبمحتوى جديد، فيقرر حقيقة موضوعية هامة مفادها، أن اسرائيل لاتمثل سوقاً كبيرة لكى تمتص جزءاً من الانتاج الزراعى أو الصناعى العربى، علاوة على أن البلدان العربية تمتلك الأرض الواسعة والمصادر المائية والأيدى العاملة الرخيصة، و«فوائض الأموال»، والنفط .. فماذا سوف تقدم اسرائيل للاقتصادات العربية فى مقابل ذلك؟.

ولعل هذه المفارقة الواضحة، وذلك التفاوت فى الأداء والتوجه يحوى فى ثناياه رداً على تساؤل: من سيوظف من؟.

فاسرائيل تمتلك بالمقابل، الخبرة التقانية (التكنولوجية) المتقدمة، والتفوق النووى والمعلوماتى، والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية واللوجستية مع أمريكا والعالم الغربى عموماً. مما سوف يسمح لها باختراق الاقتصادات العربية والقضاء على «الخيط العربى المتصل» واعادة هيكلة تلك الاقتصادات فى اطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات «تدويل» الاقتصاد العربى والحاقة بالاقتصاد العالمى من موقع متخلف، فى غياب رؤية عربية وارادة سياسية فاعلة ..

«تصورات اسرائيلية وأوضاع عربية»

لقد كانت اسرائيل المبادرة دوماً فى طرح التصورات حول آفاق «اقتصادات السلام» سواء من منظور التنمية الاقتصادية أو التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط، وفى هذا السياق، نرى -على سبيل المثال- أهمية الأفكار التى طرحها البروفسير الاسرائيلى /حاييم بن شاهار/ فى مؤتمر عقد بجامعة تل أبيب فى منتصف الثمانينات، وشارك فيه صانعو القرار السياسى، واكاديميون ورجال أعمال، لقد ناقش /بن شاهار/ الفرص والمخاطر، والمنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها «السلام العربى/ الاسرائيلى» من منظور اقتصادى، وبالطبع من منظور اسرائيلى.

تنطلق الدراسة المذكورة من أن القضايا الاقتصادية يتوقع أن تلعب دوراً هاماً فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع بين اسرائيل والعرب، ذلك أن العوامل الاقتصادية، مثل نقص المياه، قد تولد صراعاً وتمثل عقبة أمام العلاقات السياسية السلمية، وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية، وقد تبقى اتفاقية السلام «مجرد ورقة» حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها بخلق مصالح دائمة فى السلام.» وتتوقع الدراسة الاسرائيلية أن يزيد الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل بنحو ٢٢٪ خلال أقل من عشر سنوات من السلام بالمقارنة مع تقديرات النمو مع استمرار الاوضاع السياسية المضطربة كما كان قائماً آنذاك.

ولذلك تقدر هذه الدراسة نسبة الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار فى اسرائيل بتقديرات عالية لم يعهدها «المستوطن الاسرائيلى»، ويرجع هذا النمو المتوقع الى خفض الانفاق العسكرى وتحرير موارد أكثر للاستثمار

والنمو، وتحرير جانب هام من قوة العمل الموظفة للعمليات العسكرية، وجذب الاستثمار الاجنبى بما يخفض تكلفة رأس المال، وتوسع التجارة الاقليمية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو، واقامة مشروعات تطوير البنية الاساسية وغيرها.

بيد أن الدراسة ذاتها تحفل بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصالح اسرائيل، واهدار المصالح العربية الحيوية على نحو خطير، مثل الدعوة الى إمداد اسرائيل بمياه النيل «الرخيصة»، واقامة خط للغاز الطبيعى من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب اسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودى الى حيفا بدلاً من صيدا، ومقايضة منتجات الصناعات الاسرائيلية بالمصنوعات التقليدية المصرية.

لكن الطموح الأسرائيلى فى أداء دور قائد ومهيمن على اقتصاديات المنطقة، تعاظم بعد توقيع اتفاق غزة/ أريحا، فمثلاً يؤكد/ دان جيلرمان/ رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية انه فى «اطار السلام يمكن لاسرائيل أن تصبح سنغافورة الشرق الاوسط، ويمكن أن تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها، ويتصور رجال الاعمال أن تصبح اسرائيل مركزاً مالياً فى الشرق الاوسط ...

ويتلخص منطق اسرائيل فى المكاسب البعيدة والقريبة التى تتوقعها والتى تتراوح بين «أن اسرائيل لا تريد أن تكسب بضعة كيلو مترات وتخسر فى المقابل اسواقاً عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار» وفقاً لتصريح منسوب لأحد المفكرين الاقتصاديين بحزب العمل.

ويضيف شيمون بيريز الى ذلك البعد الاقتصادى تلك التكلفة المتعلقة باعباء القتال والحرب، فيذكر أن أعباء التسلح أشد خطراً على اقتصاد اسرائيل من شن هجوم عسكرى على أى من الدول العربية، ويتطلع بيريز الى قيام مشروع مارشال جديد لبناء شرق أوسط جديد بتمويل ذاتى من المنطقة، ومطالبته بانشاء سوق مشتركة فى الشرق الاوسط. والسير على درب النمور الاسيوية السبعة والسوق الاوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية.

لكن هذه التصورات الاسرائيلية، والوضوح فى الهدف يقابلها على الصعيد العربى مشكلات واقعية ترقى الى مستوى التحديات، وستمثل ثغرة فى حالة التباطؤ فى تداركها. أولها: غياب التبادل التجارى العربى/ العربى، فبينما ارتفعت

التجارة البينية بين ١٩٨٣/ ١٩٩١ بنسبة ١٤٪ داخل الاقليم الأسيوى، ارتفعت بنسبة ٢٤ بالمائة داخل اوربا، فان التجارة العربية المتبادلة بقيت على حالها التعيسة، لاتزيد عن مستوياتها المتدنية، وأحيانا تنقص، ولكن فى الأغلب لا تتجاوز نسبة التبادل التجاري مانسبته ٧ بالمائة أو ٨ بالمائة من مجموع التجارة الخارجية لأى بلد عربى معين، لذلك يختلط هاجس الاختراق الاسرائيلى مع شعور عميق بالإخفاق، إذ نحن على أهبة مشاهدة تجارة اقليمية بينية متزايدة محركها هو اسرائيل نفسها، بينمابقيت التجارة الخارجية العربية لعقود طويلة أسيرة علاقاتها الثنائية الدونية بالدول الغربية المصنعة.

ثانيها: تلك التحديات التى تتعلق بغياب التنسيق العربى تجاه التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، فتقتضى تحديات «النظام الشرق أوسطى» الوافد والمفروض عنوة، أعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة: «الاتحاد الاوروبى» مجموعة دول الباسفيكى، للحصول على اكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، إذ أن تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة العربية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، يتيح للاقتصادات العربية درجات اكبر للمساواة وحرية الحركة. ولذلك يجب تعزيز العلاقات الاقتصادية للمجموعة العربية مع البلدان المتقدمة فى عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل وغيرهما من البلدان التى يمكن أن تلتقى مصالحها الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) مع مصالح اقتصادات المجموعة العربية، كذلك لابد من تأمل فكرة تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع بلدان «الفضاء المتوسطى» أى الجنوب الاوروبى، بحيث لا تقتصر تلك العلاقات على البلدان العربية بالشمال الافريقى، بل تمتد لتشمل مصر وبلدان شرق المتوسط العربية، اذ انه فى ظل هذه الترتيبات يمكن الحد من «الدور الاسرائيلى» على الصعيد الاقتصادى فى المنطقة العربية، والتخفيف من القيود والشروط السياسية الامريكية/ الاسرائيلية

«نفى هوية النظام العربى»

ثمة مفارقة واضحة بين تصورات اسرائيلية تسعى بقوة الى إرساء قواعد واسس مادية فى أرض الواقع العربى، وبين تصورات عربية تسعى الى ملاحقة تطورات تندفع بقوة لنفى النظام العربى، ونفى الهوية العربية، فبينما تنجح اسرائيل فى جر أطراف عربية للمشاركة فى بناء مشروعها، فأن المحاولات العربية تظل أسيرة إجتهادات فردية، أو أفكار أكاديمية تصطدم كل يوم بارادات سياسية تقترب من المشروع الشرق أوسطى اكثر من انتسابها للمشروع العربى، ففى ظل هذه المفارقة المؤلمة، وفى اطار هذا الاختلال الخطير فى ميزان القوى العربى/ الاسرائيلى، فان اسرائيل لن توافق على تنازلات مرضية للعرب فى مجال الارض الااذا تلقت مكافأة اكبر فى مقابلها على جانب القضايا الاقليمية، بما فيها ترتيبات الامن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية، بمعنى تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استعادة الاراضى المحتلة مما يؤدى ضمنياً الى نفى للذاتية النظام العربى. وخضوعه لشبكة الروابط الاقليمية الجديدة والى سوق يتم نسجها فى ظل نظام شرق أوسطى جديد على النحو الذى أوضحة الاسرائيليون.

ولعل العودة الى تصميم اطارين متوازيين للتفاوض العربى/ الاسرائيلى فى ظل صيغة مدريد، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الاراضى المحتلة فى مسارات «التفاوض الثنائى» بانتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربى حول الترتيبات الاقليمية «الشرق أوسطية» الجديدة فى مسار «المفاوضات المتعددة الاطراف» اذ أن بنية «المفاوضات المتعددة الاطراف» قد جرى تصميمها وتشغيلها لكى تفضى الى اطار مؤسسى جديد يتجاوز «بالنظام العربى» المهترئ بمؤسساته وآلياته، ويخضعه لشبكة جديدة من الروابط والنظم الوظيفية الفرعية التى تحتل اسرائيل فى طارها موقعاً متميزاً وقابضاً ...

«الأهداف الاقتصادية للسلام الاسرائيلي»

عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨، كان واضحاً منذ البداية بان مقولة «الأرض مقابل السلام» لم تكن تعكس واقع وحقيقة ميزان القوى الدولي والاقليمي، واذا اردنا تحديد شعار المؤتمر بصورة واقعية لوجب استبداله بشعار «السلام مقابل التطبيع الكامل»، وذلك أن العرب في خريف عام ١٩٩١ لم يعد بامكانهم تهديد أمن اسرائيل،حتى تعطيهم الارض مقابل أن يعطوها السلام ...

بل أن الأقرب الى الواقعية والصحيح، وما تشير به موازين القوى، هو أن اسرائيل كانت هي القادرة على تهديد أمن العرب، وعلى ضوء ذلك فهي القوة القادرة على منح السلام مقابل أن يطبعوا علاقاتهم معها في كل المجالات ..

كذلك فالصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، لم تستفق فجأة على ضرورة إدراك الحق العربي المتمثل في قراري مجلس الأمن واحقاقهما، بل الصحيح أنها وجدت الظرف الدولي والاقليمي مواتياً لاعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع النظام العالمي الجديد ويحقق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى.

وعلى ضوء ذلك الميزان المختل للقوى الاقليمية والدولية، تم استعادة مشاريع التسوية المطروحة منذ ربع قرن، واكسابها شرعية دولية جديدة عبر عنها مؤتمر مدريد بالياته (المفاوضات الثنائية، والمفاوضات المتعددة الاطراف». ومن أجل تحقيق هذه المصالح التي طرحها النظام العالمي الجديد بقوة، كان مطلوباً أن تزول (وتزال) جميع العقبات أمام هذه الغاية الأهم وذلك الهدف الاعلى .. ومن أجل ذلك كان من الضروري تفكيك نظام، وإحلال نظام اقليمي جديد بدلاً منه، ولتحقيق هذه الغاية وجبَ البحث عن حل للصراع العربي./ الاسرآئيلي بعد أن اصبح عقبة، فيما كان في مرحلة سابقة مصدر إفادة ونفع.

ولذلك تبدو وقائع اللحظة الراهنة بكل مواصفاتها، اننا أمام مواجهة محتملة بين نظام عربي تفرضة أوضاع طبيعية وعناصر أصيلة غير طارئة أو مفتعلة، بين نظام شرق أوسطي، تفرضة عوامل خارجة عن المنطقة، لاتستهدف تحقيق مصالح دائمة بين

أقطار النظام العربى، بقدر ما تسعى لتحقيق الاهداف العاجلة للمشروع الصهيونى الغربى، الذى تعثر خلال المرحلة التاريخية السابقة، ويجد ضالته الآن وفرصته فى التحقيق والتجسيد بالاختلال الحادث فى موازين القوى الاقليمية والدولية ...

«المدخل الفلسطينى للمشروع الاسرائيلى»

ولكى تتضح هذه الحقائق، ويتحقق المشروع الشرق أوسطى فى صياغته الجديده، فان المدخل الفلسطينى، هو الخطوة المناسبة الواجب اتخاذها، ووضع الصراع كله بعد ذلك على أرضيته الاقتصادية، ولذلك لم يكن غريباً أو مدهشاً إن يأتى الاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى محكوماً بعوامل اقتصادية ولجد أن اثنين من اربعة ملاحق للاتفاقية/ اتفاقية ١٣ سبتمبر ١٩٩٣/ يتعلقان بالتعاون الاقتصادى فى اطار ثنائى، وهو الاطار الفلسطينى/ الاسرائيلى، وفى اطار اقليمى أى الشرق الاوسط ..

وقد تعرض الملحقان لأهم المجالات الاقتصادية للصراع المطلوب تأميمه وانهاءه، والتعاون المستهدف تطويره بين اطراف اقليمية لا يجمعها سوى التناقض والتنافس والاختلاف ..

وهكذا، فان برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى/ الاسرائيلى فى اطار ثنائى، تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياة وهى قضية صراعية، وتشمل التنمية الاقتصادية المشتركة كهدف للتعاون، وتمتد الى توسيع السوق الاقليمى وجلب الاستثمار الدولى مجالاً للتنافس والصراع فى ظل مناخ جديد ..

ولذلك فان جوهر التسوية الراهنة هى تحقيق المصالح الاقتصادية للشركاء الاقوى والاطراف اصحاب الكلمة الفاصلة، فالاتفاق يعلن بوضوح تأسيس كيان اقتصادى جديد،هو الكيان الاسرائيلى/ الفلسطينى وبالتعبير التجارى وبالمفاهيم الاقتصادية، فان المشروع الوافد هو بمثابة اعلان تأسيس شركة قابضة عملاقة، تتعامل مع جميع أنواع النشاطات الاقتصادية، وفى كافة المجالات، فى ما بين الشريك المميز وصاحب الاكثرية الساحقة من الأسهم، أى اسرائيل، وبين الشريك الأصغر/ فلسطين/ مالك النسبة الصغيرة من الأسهم. وهو فى هذه الحالة الشريك الفقير بامكانته المادية، ولكنه الغنى باتصالاته، وبما يؤمن للشركة من مجالات العمل الواسعة مستقبلاً، واللافت للنظر أن الاتفاق يخضع جميع النشاطات الاقتصادية

والانمائية والاجتماعية الفلسطينية والمشتركة (أى الفلسطينية/الاسرائيلية) لسلطة هذه الشركة القابضة باكثرية اسهمها وادارتها الاسرائيلية، فيما تبقى القضايا الاسرائيلية خارج سلطة هذه الشركة ..ولإثبات هذه الحقيقة يكفينا إلقاء نظرة على البند السابع، الفقرة الرابعة من اتفاق غزة/ اريحا ..فيقول النص: «... من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادى حال انشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحرى فى غزة بنك تنمية فلسطينى، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أرض فلسطينية، وسلطة ادارة مياة فلسطينية وأى سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التى ستحدد صلاحياتها ومسئولياتها».. كذلك ينص البند الحادى عشر على مايلى: «... اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تطوير وتطبيق، ضمن روح تعاونية، البرامج المشار اليها فى البروتوكلات المرفقة فى الملحق الثالث والملحق الرابع ...».

والملحق الثالث هو «بروتوكول التعاون الاسرائيلى/ الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنمية» ويشمل كل وجوه التنمية الاقتصادية، من ماء كهرباء وطاقة ومال ونقل وتجارة محلية واقليمية وصناعة والعمل والضمان الاجتماعى وتنمية الطاقات البشرية ومراكز الابحاث وبنوك المعلومات وحماية البيئة والاتصال ووسائل الاعلام وأى برامج أخرى ذات اهتمام مشترك» ...

واذا نحن ربطنا ماسبق باستمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل، وهو أمر لايوجد مايمنعه ولا يتوقع ذلك فى القريب المتطور، لو جدنا أن الموجة الاخيرة (١٩٧٩ - ١٩٩٢) قد أدت عملياً الى ارتفاع مستوى البطالة فى اسرائيل من نسبة ٤,٨ بالمائه سنوياً سنه ١٩٨٨ الى حوالى ١١ بالمائه سنه ١٩٩١، مما يعنى أن الحكومة الاسرائيلية ستسعى بصورة طبيعية، كما هو الحال الآن فى مختلف دول أوروبا الغربية، لحماية عمالتها الوطنية تجاه الوافدين، اكثر من ذلك فان مستوى البطالة الاسرائيلية يمكن ربطه بالذات مع الدعوات المتكررة لاقرار مبدأ حق المهنيين (اطباء،مهندسين، صيادلة، اساتذة) بالعمل حيثما شاؤا وفقاً لقانون التبادل الحر، واذا تم هذا الربط أمكن تصور حال تصدر فيه فلسطين عمالة غير متخصصة، رخيصة الثمن نحو السوق الاسرائيلية، بينما يقيم فى فلسطين (وربما فى الاردن)آلاف من الفائض المهنى المتخصص الذى لايجد له عملاً فى اسرائيل فى مجالات الصحة

والهندسة والتكنولوجيا والتعليم ..

وإذا تم الغزو الاقتصادى المصحوب بقوة العمل الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية ثم الاردنية، فليس هناك ما يمنع من فتح أسواق العمالة العربية الاخرى أمام الموجة البشرية الاستيطانية الاسرائيلية ..

<<البعد العربى فى السوق الشرق أوسطية>>

ولذلك فان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لا يحصر اهتمامه فى البرامج الاقتصادية ومواضيع التنمية داخل الكيان الاقتصادى الاسرائيلى /الفلسطينى، بل يتسع ليشمل أيضاً القضايا الاقتصادية والتنموية فى المنطقة ككل، وهذا هو الأهم، فالبند الثانى عشر عنوانه: «الارتباط والتعاون مع مصر والاردن» ويقع على ما يلى: «... سيقوم الطرفان بدعوة كل من الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينين من جهة، وحكومتى الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم ..» كما يقع البند السادس عشر تحت عنوان« التعاون الفلسطينى/ الاسرائيلى المتعلق بالبرامج الاقليمية» وينص على مايلى: «... ينظر الطرفان الى مجموعة عمل المحادثات المتعددة الاطراف كاداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» وبرامج اقليمية وبرامج أخرى،...»

لكن هذه التصورات والخطط التى تأخذ صياغات اسرائيل والمصالح الغربية، وذلك لاعتبارين:

أولاً: لأن تجاربنا التنموية فشلت -فى اغلبها- فى تأمين الحد الادنى من التنمية المستقلة، ولذلك فان امكانية تحقيق هذا الاستقلال الاقتصادى، ستكون شبه منعدمة فى ظل النظام الشرق أوسطى الجديد، لأن تبعية الاقتصاد العربى ستزداد بنسبة كبيرة فى ظل ما يحضر للمنطقة، ولأن الاقتصادات العربية ستشكل بالفعل هوامش واطراف النظام الاقتصادى الجديد، وستزداد تهميشاً فى المستقبل، كلما زادات وتيرة التدخل الاقتصادى للشركات الصناعية العملاقة ..

ولذلك فالنظام الجديد سيقضى تماماً على الأمل فى التحكم فى الموارد والطاقات الاقتصادية العربية فى المستقبل ولوقت طويل جداً. واذا تحققت الخسارة على صعيد

السيادة الاقتصادية، فاننا نقول حتماً بفقدان السيادة السياسية، اذ لاسيادة سياسية بدون سيادة اقتصادية تحميها وتحصنها ...

أما الاعتبار الثاني، الذي يمكن أن تحدثه السوق الشرق أوسطية، فانه يكتسب خطورته من واقع العلاقة التنافرية السائدة في السوق العربية، فان كانت السوق الجديدة، تعني اقتصادياً عملية استفراد اسرائيلية ببعض الاسواق العربية، فإنها ليست مفاجئة بل تأتي تتويجاً لعدد من الخطوات التي كرست مؤخراً الاتجاه التنافري بين الاقتصادات العربية، فالتجارة البينية العربية /أي التبادل التجاري العربي/ بقيت على حالها دون زيادة التجاري بين الدول العربية بينما اذدادت مع دول العالم الصناعي في أوروبا والولايات المتحدة واليابان.، واذا اضفنا الى هذه الحالة التنافرية ما تشكله هجرة الارصدة المالية العربية الى الخارج لتبين لنا حجم التردي الذي يعاني منه الاقتصاد العربي، فالمنطقة، ونعني هنا الدول العربية فقط، لا تستطيع سنوياً اجتذاب اكثر من مليارى دولار من الاستثمارات غير الوطنية، أي أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا ...

«معنى السلام الاسرائيلي»

وهكذا تبدو ملامح الصورة، ويتحدد معنى السلام الاسرائيلي، فهو في الحقيقة بعث لمشروع اقتصادي جديد، يأتي من حيث الأهمية قبل الجانب السياسي والجانب الأمني والدفاعي، فالواضح من كل الظواهر أن قلب النظام الجديد وعقله ونقطة الجذب فيه ستكون اسرائيل، بمساعدة الفلسطينيين- وفق التخطيط الصهيوني- فبدونهم، أي بدون الفلسطينيين، لن تتمكن اسرائيل من أن تعبر الى عمق المجالات الاقتصادية العربية، اسرائيل إذاً في هذا المناخ ستشكل قلب الاعصار الاقتصادي القادم الى المنطقة، وسيكون الاردن ومصر البلدين الاقرب الى النظام الجديد، وسيشكلان (وفق ماينبئ به الاتفاق وحسب ما يرغب فيه) الحلقة الأولى والاقرب من الحلقات الدائرة في فلك هذا النظام الجديد .. ولم يكن اختيار الاردن ومصر اعتباطياً، فالاردن هو الشريك الأقرب الى (الكيان/ الشركة) الجديد، وعبر الاردن ستفتح أبواب العراق الزاخر بالامكانات الكامنة والثروات الهائلة.. كذلك ستفتح أبواب الخليج العربي الذي تدق اسرائيل ابوابه بقوة. وعبر البوابة المصرية، فان المشروع الاسرائيلي للهيمنة على اقتصاديات الشرق الأوسط، سيأخذ بعده الافريقي فعبر مصر ستفتح

أبواب الشمال الأفريقى كله، بما يمثله من مخزن هائل من الأيدى العاملة الرخيصة، وبما تمثل من أسواق استهلاك واسعة، كذلك لا يمكن إغفال موقع مصر المميز، معنوياً وسياسياً وثقافياً ودينياً، فى العالم العربى والاسلامى وفى افريقيا ..

على هذا النحو سيكون النظام الاقليمى الجديد، بمثابة هجمة استعمارية جديدة، تعيد الى الاذهان حملات النهب الاقتصادى الاوروبى فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر لبلدان الشرق الأدنى والاقصى ..

لكن العلامة الفارقة، أن الشرق الاقصى لم يعد مفتوحاً لموجات النهب، فقد تقدم وتطور بحيث أصبح منافساً للمستعمر الأوروبى بل وشريكاً له فى احيان كثيرة ...لكن يبقى شرقنا العربى الذى يراد له أن يكون كما كان، موطناً لأمة لاتحسن الدفاع عن ثرواتها وحقوقها، وتقبل بسهولة وروح طيعة ما يفرض عليها من مشاريع، حتى لو كانت اسرائيل هى قلب هذا المشروع، فالهدف الاستراتيجى الواضح عند الغرب وعند اسرائيل على السواء، هو ربط الاقتصاد العربى بمصالح اسرائيل، قلب النظام الاقليمى الجديد، ونقطة الجذب فيه، ومركز السيادة والسيطرة على باقى أطرافه ...!!

«اسرائيل ونظرية الردع الاقتصادى»

فى أعقاب حرب اكتوبر قاد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق/ هنرى كيسنجر/ قادة حملة ضد النفط العربى، وضد القوة المالية العربية، حيث أثبتت القوة الأولى إرتباطها بالأهداف العربية العليا، وأشارت الثانية، أى المال العربى، أنها مرشحة لأداء دور يتناسب مع تاثيراتها فى ساحة المال العالمى ...

وبعد ابتعاد كيسنجر عن صياغة سياسات القوة الأولى فى العالم، لم تبتعد تلك النغمة بل تعاظمت، وإن كان تعاظمها يتمثل فى مجموعة من الاجراءات والسياسات التى من شأنها إجهاض أى قدرة عربية على استخدام كلا السلاحين:" النفط ، والمال.

لكن البعد الاخطر فى الخطاب السياسى الغربى ضد العرب أنه استخدام مفردات جديدة، ففى الوقت الذى إتهم كيسنجر العرب بانهم يستخدمون النفط من أجل قضايا التحرير، على نحو ما جسدته حرب اكتوبر، فان مفردات الخطاب السياسى الغربى الراهن هو ربط عوامل القوة العربية بظاهرة ما يسمى ب «تصاعد الاصولية الاسلامية»، حيث شكلت وفق الفهم الغربى ثلاثية جديدة هى: النفط/ القوة/ العنف، ولذلك رتب الفكر السياسى الغربى مجموعة من التصورات والاجراءات الكفيلة بردع العرب اقتصادياً، ولذلك فمن الضرورى، وفق خططهم، فرض مجموعة من القيود والوصايا على حرية استعمانتهم بهذه الاموال وتلك القوة أى إجهاض العرب اقتصادياً.

لكن هذه الحملة التى تأخذ مساحة واسعة من الخطاب الاعلامى والسياسى فى الغرب، تأخذ بعدها الاقليمى باحياء نمط جديد من أنماط نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرى، فهى تذهب فى صياغتها الجديدة الى القول بان «اسرائيل هى الدولة الحضارية الوحيدة فى هذه المنطقة من العالم، وهى الدولة المتفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وهى التى تستطيع بواسطة تفوقها العسكرى أن تحفظ السلام فى الشرق الاوسط، وأن تزمن -وهذا هو الأهم- استمرار تدفق النفط العربى الى العالم الخارجى وضبط إستعمال المال العربى ضمن حدود «بسليمة» باستعمال القوة العسكرية اذا لزم الأمر»..

وتلك الصياغة تبدو بمثابة رد فعل- وأن أخذ فى تحقيقة اكثر من عقدين من الزمن- لإحياء نظرية الردع العسكرى الاسرائيلى، بعد ما تسببت حرب اكتوبر فى إنهيار بعض جوانبها والفشل الذريع فى قدرتها على فرض تسوية، وذلك على الرغم من كل الملابسات العسكرية التى ظهرت خلال الحرب أو التى كانت قائمة وقت وقف اطلاق النار.

إلا أن هزيمة القدرة العسكرية لنظرية الردع الاسرائيلى لا يعنى أن العرب ربحوا المعركة، وان كانوا قد ربحوا جولة، خاصة على صعيد العمل العسكرى، لكن العدو برغم ذلك لم يسلم بالهزيمة بهذه السهولة، ولذلك فالغالب أنه راجع نفسه واقنع حلفائه، خاصة الولايات المتحدة، بضرورة التخلى عن نظرية الردع العسكرى، لتحل محلها نظرية السلم الاسرائيلى، التى يمكن تلخيصها بما يأتى «مقايضة الارضالعربية المحتلة بالتعاون الاقتصادى مع العرب، وتحقيق الهيمنة الكاملة على المقدرات الاقتصادية والسياسية للمنطقة.».

«الاطار الدولى لنظرية الردع الاسرائيلى»

ولكى تحقق نظرية الأمن الاسرائيلى ميلادها الجديد، فانها تستند على الاطار الدولى، الذى يتفق فى أهدافه مع المصالح الاستراتيجية المباشرة، «فعملية بناء المستقبل الاقتصادى للمنطقة تلقى دعماً قيادياً وأساسياً من الولايات المتحدة، ليس فقط باعتبارها «راعية لعملية السلام»، وليس بوصفها «القطب القائد فى النظام العالمى الجديد»، وانما- وهذا هو الأهم- تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، التى اكتسبت مكانة مركزية فى إدارة الرئيس بيل كلينتون، حتى أن وزير خارجيته وصفها بانها ترقى الى قضايا الأمن القومى الامريكى، حيث تحدث وارن كريستوف أمام لجنة العلاقات الخارجيةفى مجلس الشيوخ الامريكى، وفى اعقاب توقيع غزة/ اريحا قال: يأتى فى رأس الأولويات الست للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية موضوع: الأمن الاقتصادى، والذى يرتبط بمصالحنا الحيوية فى الشرق الاوسط..»/ جريدة الحياة اللندنية فى ١٩٩٣/١١/٤).

ولذلك ففى الوقت الذى تحرص واشنطن على تثبيت الوجود القوى لاسرائيل بالمنطقة وتحقيق الاعتراف العربى بها وتوطيد التحالف الاستراتيجى الامريكى معها، وهى أهداف ثابتة للسياسة الامريكية، تسعى الولايات المتحدة- من منظور اقتصادى

استراتيجي- الى دعم «عملية السلام» فى الشرق الاوسط لتحقيق أهداف أخرى وأهمها تأمين الوصول غير المقيد الى النفط الخام والغاز الطبيعى، وهو ما هددته الحروب العربية/ الاسرائيلية، ويهدده عدم التوصل الى سلام مستقر، فضلاً عن تحقيق هدف عاجل يتمثل فى إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وخاصة التمييز ضد الشركات الامريكية التى تتعامل مع اسرائيل لتوسيع الصادرات الامريكية الى المنطقة، وإعادة بناء اقتصاديات الشرق الاوسط فى إطار بناء سوق شرق أوسطية تقوم على أساس تحرير التجارة والاستثمار بما يخدم مصالح الأعمال الامريكية بتوسيع الفرص أمامها، وقد نضيف هنا، أن العلاقة الشرق أوسطية الجديدة من شأنها تضييق الخناق على النظم «المناوئة» للولايات المتحدة فى العراق وليبيا وايران، ولذلك فالدعم الاقتصادى للاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى يحقق فى بعض جوانبه تقليص الأسباب المولدة لقوى التطرف «المهددة» للمصالح الامريكية ..

أما المجموعة الاوروبية، أو دول الاتحاد الاوروبى، فانها تشكل البعد الدولى الثانى، الذى يوفر الأرضية المناسبة لانطلاق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى، فالأهداف المباشرة لدول الاتحاد الاوروبى بدت واضحة من متابعة نشاطها المؤثر فى لعب دور الوساطة مع دول الخليج العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم العون الاقتصادى للكيان الفلسطينى الجديد، وتظهر المصلحة الاقتصادية الاوروبية وراء ذلك، حيث تمثل علاقات التبادل لالاقتصادى مع الدول العربية ركنا هاماً فى شبكة العلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبى، إذ تبلغ الواردات العربية اكثر من ٤٠٪ من الواردات العربية الاجمالية خلال الفترة ما بين منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات وفى المقابل فان دول الاتحاد الاوروبى تعتمد بصورة كبيرة على واردات النفط العربى وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ فى عام ١٩٩٢ وتسعى الى زيادة حصتها فى صادرات الغاز الطبيعى من الشرق الاوسط، والتى بلغت خلال عام ١٩٩١ الى نسبة ٨٥,٨٪ من اجمالى صادرات الغاز الطبيعى العربى للعالم.

وعلى ضوء ذلك اعلنت الجماعة الاوروبية اعتزامها تنفيذ خطة تنموية على مدار خمس سنوات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وأوضحت «أن الجماعة الاوربية تهدف من وراء ذلك الى العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط، وذلك من أجل تحقيق إندماج اقتصادى قائم على أسس تنموية، وطرحت دول الاتحاد الاوروبى وثيقة

توضح تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط تضم كل اطرافه، وعلى رأسها اسرائيل، وذلك بالربط بين المستقبل الاقتصادى بالمنطقة باستحالة التفكير فى فرض أى حرب عربية اسرائيلية، بتحويل المشروعات الاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة الى روادع اقتصادية من شأنها دفع العرب الى القبول بالحلول الوسط، وإستبدال الاهداف السياسية المتعلقة بالتحرير الى المشاركة الاقتصادية مع الطرف الأقوى، أى اسرائيل، ثم قيام دول المجموعة الاوروبية «باقناع اسرائيل بالتنازل» عن بعض الاراضى المحتلة فى مقابل توفير أسواق اقتصادية أوسع، لم تستطع نظرية الردع العسكرى أن تحققها خلال العقود الماضية ..

<<هواجس عربية وروادع اسرائيلية>>

لكن هذه التصورات الامريكية والاوروبية ستكرس فى حالة قيام السوق الشرق اوسطية، بعلاقاتها التنافرية، القائمة على فرض قوانين التبعية، ستكرس ردتى فعل مختلفتين تماماً فى مسألتى الهوية، فقد يحمل التنافر المؤسسى الى تكوين اسقاطات ثقافية وافره للمنطقة، تسرع من تآكل الفكرة العربية، كما حدث فى نمو الهوية الثقافية والسياسية الاوروبية فى نصف القرن الحالى بناء على قيام السوق الاوروبية المشتركة. ولذلك فقد تؤدى العلاقات التنافرية بين دول «الشرق الاوسط الجديد» الى رد فعل أقسى، بسبب انخراط الاطراف العربية كل من جانبه فى علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذاك مع اوروبا وذلك مع تركيا أو غيرها، فضلاً عن تبعية الجميع للولايات المتحدة.

لكن هذه العلاقات التابعة لغالبية الدول العربية، ربما تحدث فى المقابل ما هو أخطر، وذلك بحدوث رد فعل قومى أو بروز وتصاعد الموجة الاصولية الاسلامية، وهى موجات ربما تعيد للفكر الغربى عامة والعقل الاوروبى خاصة، تلك الموجة القومية العنيفة التى شهدتها بعض الاقطار الاوروبية غداه توحد المانيا والخوف من هذا التوحد من هيمنة العملاق الاقتصادى الالمانى على مصائر أوروبا، مما دفع البعض الى التقوقع مجدداً داخل إطار الدول القومية أو النزعات القطرية، وقد برز ذلك بوضوح فى فرنسا مثلاً، حيث فوجئت النخبة السياسية الفرنسية، وهى مؤيدة فى غاليتها للمشروع الاوروبى الموحد كما عبرت عنه معاهدة ماستريخت، فوجئت هذه

النخبة بمعارضة شعبية واسعة اشترك فى قيادتها اليمين الفرنسى والحزب الشيوعى وبعض رموز الديجولية، وقد أدت هذه المعارضة الى حصول المشروع الاوربى على تفوق ضئيل فى وجه معارضيه، لاتزيد نسبته أى نسبة هذا التفوق عن واحد بالمائة..

أمام هذا الاحتمال الوارد حدوثه عربياً فان نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى تقوم بدورها الحالى، حتى لايتسنى لقوى الرفض العربى إستعادة دورها المفقود وصياغة مشروعها القومى أو الأصولى المقاوم لخطط التسوية.

وتبرز الخطوات الأسرائيلية على نحو واضح بارساء شبكة متكاملة من التعاملات تستهدف تعزيز التشابك الاقتصادى بين اسرائيل، ودول المنطقة، وتمثلت الخطوة الأولى فى تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» عقب توقيع اعلان المبادئ الفلسطينى/ الاسرائيلى لبحث العلاقات الاقتصادية المتبادلة، وتشير التصورات الاسرائيلية المعلنة الى أن اسرائيل الى إنفتاح كامل وتعاون وثيق يكون نموذجاً للانفتاح والتعاون فى الشرق الأوسط، وعشية توقيع اعلان المبادئ اكدت وجهة النظر الاسرائيلية مصلحتها من ابراز مخاوفها، فقد ذكرت «انه من مصلحة اسرائيل أن تحرص على تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة فى الاراضى المحتلة باسرع ما يكن، بحيث يكون لنا فى جوارنا شريك إقتصادى مأمون العواقب، بديلاً من أن نجد بجوارنا برميل بارود»!!

وتمثلت الخطوة الثانية الهامة، فى تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» فور توقيع اعلان المبادئ الاردنى/ الاسرائيلى للتعاون فى مواجهة المشاكل الاقتصادية المشتركة مثل مكافحة التصحر فى المنطقة والاستخدام «العادل» لمياه حوض الاردن وغيرها»، بالاضافة الى تطوير وسائل النقل والمواصلات المشتركة، والربط الكهربى الاقليمى، وتدفق الاستثمارات وتنشيط التجارة والسياحة.

أما الخطوة الثالثة والأهم: فقد تمثلت فى تأكيد رئيس البنك الدولى على صحة التصورات الاسرائيلية، للربط بين عملية السلام وتمويله للمشروعات فى الشرق الاوسط، واعلانه الأولوية للمشروعات الاقتصادية الاقليمية التى من شأنها تعزيز الروابط بين اقتصاد اسرائيل واقتصاد كل من الاراضى المحتلة والاردن كخطوة أولى، يتبعها الخطوة الأهم ببناء اقتصادى أشمل وأوسع يشمل دول المنطقة وفى القلب منها اسرائيل، وذلك بتطوير شبكة الطرق التى تربط دول المنطقة، وبناء مشروعات عملاقة لنقل الغاز من الجزائر والخليج الى أوربا، وإشراك اسرائيل فى غالبية مشروعات توزيع

المياة فى المنطقة.

<<مرحلة جديدة، ونظرية اسرائيلية جديدة>>

على هذا النحو تبدو ملامح نظرية جديدة للامن الاسرائيلى، فبقدر ما كانت نظرية الأمن بمفهوما العسكرى هى فرض السيطرة على المنطقة بقوة السلاح وامكانية الردع، فان النظرية الحالية التى تشهد المنطقة الخطوات الأولى من ميلادها، ترتكز على نفس المفهوم من الردع، ولكن بوسائل أخرى، بوسيلة التفوق الاقتصادى، وفرض قوانين التبعية الاقتصادية، وتطويع الارادة العربية بفتح أسواقها للمنتجات الاسرائيلية، وضمان تدفق الاستثمارات العربية داخل قنوات وشرايين الاقتصاد الاسرائيلى..

ولكى تحقق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى أهدافها، فانها حريصة على اكساب نظريتها الجديدة، كل الخصائص الدولية التى تتفق مع مكونات النظام العالمى الجديد، الذى يبرز فيه الدور السياسى المهيمن لواشنطن، والدور الاوروبى الذى ارتبطت مصالحة الاقتصادية بالمنطقة ..

لكن ثمة فارق هائل بين نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرى، ونظرية الردع الاسرائيلى بجوهرها الاقتصادى، فالأولى، وخلال العقود الاربعة الماضية، ساهمت فى صلابة الارادة العربية وحرصها على انجاز أهداف التحرير، أما الثانية، فهى إقناع العرب، أو تحديداً النظام العربى، بان ضمانات بقاءة تقتضى التسليم بقوانين الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربى ...،

«اسرائيل ... من حلم السيطرة الاقتصادية الى آفاق الهيمنة الاستراتيجية»

برغم ماتحمله فكرة الشرق أوسطية من بريق وضجيج، فانها تحمل كل مواصفات اللحظة الخاطفة أوالحدث المفاجئ، فالفكرة وإن كانت من اجتهادات الفكر الاستعماري فى الاربعينات والثلاثينات، فانها لم تستطع الصمود عند سنوات الخمسينات، فقد أدرك النظام العربى، وخاصة فى اجتماع رؤساء الوزارات العربية عام ١٩٥٤، أن ثمة ضرورة موضوعية واستراتيجية لبناء نظام بديل للفكرة الشرق أوسطية، وكانت كلمات الرئيس عبد الناصر[*]- الذى ترأس هذه الإجتماعات -أن الامة العربية تملك من المقومات السياسية والاقتصادية والحضارية ما يمكنها من بناء نظام اقليمى عربى يستند على كل العوامل التى تؤهله بأن يؤدى دوراً استراتيجياً ومحورياً فى العالم»..

ولم تكن أفكار عبد الناصر اجتهادات مفكر، أو حالم بامنيات محلقة فى الفضاء، أو شطحات سياسى استوجبتها المرحلة التاريخية، لكنها كانت بمثابة استنهاض لعوامل النهضة الوطنية والقومية والتعامل مع الأمة العربية كقوة استرتيجية لها كل مقومات الاستمرار والوجود والمواجهة- إن لزم الأمر- ولذلك فعندما أمم قناة السويس، كان النظام العربى الوليد فى لحظة إختبار، خرج بعدها اكثر قوة، فقد تبلورت الفكرة القومية على نحو بالغ الوضوح وشهدت سنوات الخمسينات الصعود القوى لحركة القومية العربية، وقامت أول وحدة إندماجية فى التاريخ العربى بين مصر وسوريا، ولعبت الجامعة العربية دوراً رائداً فى التعبير عن طاقات النظام العربى وآلياته..

فى تلك السنوات كان من طبائع الأمور أن يصل الصدام بين حركة القومية العربية والمصالح الاستعمارية الى ذروة المواجهة السياسية والعسكرية، لكن مابدا مؤكداً برغم ضجيج المعارك وصخب القتال وغبار المواجهة: أن فكرة النظام الشرق أوسطى قد توارت الى الظل، وأختفت وراء الكواليس، وافتقد الناطقين بكلماتها أى

---

* انظر: عبد الناصر والنظام العربى: قسم الملاحق فى نهاية الكتاب.

أسس موضوعية لدعاويهم،بل أن الفكرة فى حد ذاتها لم تكن مطروحة على أى نحو فى مفردات الخطاب السياسي العربى، فالسائد حنيذاك، هو: الأمة العربية، والوطن العربى، والقومية العربية، والوحدة العربية، بل أن عبد الناصر أشار فى وثيقته الرئيسية/ ميثاق العمل الوطن الصادر عام ١٩٦٢ - الى أن الخلافات العربية بين هذا النظام أو ذاك هو دليل حيوية الامه العربية وأحد البراهين القوية على وحدتها فالخلافات هى فى أحد وجوهها الاجتهاد حول تحقيق أهداف واحدة ..

وهكذا بدت الفكرة الشرق أوسطية غائبة عن الساحة، ساحة الممارسة والفعل وحتى الفكر، لكن الفكرة ظلت حبيسة أفكار واجتهادات ساسة الغرب والحركة الصهيونية وبعض المشايعين لها من أمة العرب!!

<<ثمن الشرق أوسطية>>

ولذلك فان الترتيبات المتسارعة والتى تشهدها المنطقة لقيام النظام الشرق أوسطى على أنقاض النظام العربى، تبدو فى أحد وجوهها إحلال ما هو طارئ وغريب محل ما هو موضوعى وأصيل وثابت، ومن هنا يمكن القول بان الفكرة الشرق أوسطية وإن كانت لها فرصة التحقق والتجسيد على المدى القصير أو المتوسط، فان مستقبلها على المدى البعيد والتاريخى تحيط به الظلال، فالحركة العربية، وان كانت تعانى من أوجة ضعف واهنة أو حالية، فان المستقبل والتطور مكتوب لها، فمقوماتها- على نحو ما اكد الباحث والاكاديمى العربى. د.أحمد يوسف أحمد- مازالت باقية، ومن الصعوبة بمكان أن يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلافات العربية/ العربية الرسمية، فالواقع أن النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الأحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها مازال حتى الآن يمثل حالة المواطن العربى العادى حتى فى تلك المناطق التى يقال بحق أن العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع فى مواجهة إنتماءات أو ولاءات أخرى أضيق منها أو أوسع فالفكرة العربية وأن كانت غائبة عن ساحة التجسيد السياسى، فانها تماثل العنصر المحورى والركيزة الأساسية لهوية أى شعب، فأى كانت الشرق أوسطية مغالية فى امكانياتها المادية من إبهار إقتصادى أو تهديد عسكرى، فانها خليط من قيم وثقافات ولغات وطباع، وهى عوامل كامنة داخل بنية النظام الوافد، قادرة عند أى مواجهة أو خلاف حول إقتسام

المصالح أن تفجر أى شكل من أشكال التنسيق أو العمل المشترك، فالاهداف فى كل الحالات هى أهداف مرحلية والغايات هى مجموعة من المصالح المتعارضة والأطماع المتبادلة ..

ولذلك ستبدو الصيغة الشرق أوسطية، الفاقدة لاسس موضوعية، ستبدو كياناً يقوم على تناقض المصالح، واستخدام القوة- إن تعارضت الاهداف- فى فرض ارادة الأقوى على الشركاء الأضعف المشاركين فى النظام الاقليمى الجديد، النظام الشرق أوسطى. ذلك أن اسرائيل الداخلة فى المعادلة الاقليمية الجديدة، ليست قوة عادية على الصعيد العسكرى، فالشعور العربى يدرك دلالات قيام قادة اسرائيل بالتفاوض مع واشنطن وغيرها لتنمية قدراتهم العسكرية لدولتهم فى الوقت الذى تزعم فيه التزامها بصيغة السلام الشامل مع العرب، كذلك فابناء الشعب العربى يزدادون بهواجس الإنسحاق عندما يقارنون تراكم اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية مع التدمير المنظم دولياً للاسلحة/ الأقل قيمة بكثير/ فى العراق، أو حين يسمعون أنباء التعاون الاسرائيلى/ الصينى فى المجالات الأستراتيجية، أو عندما يتنبهون للنتائج المؤلمة التى ألحقها انهيار «الصديق» السوفيتى بقدرات اكثر من دولة عربية، أو عندما تتكون لديهم صورة واضحة عن مدى التقدم التكنولوجى الاسرائيلى الذى يضعه المفكر الأمريكى/ برنارد لويس/ فى قمة المعطيات المكونة للشرق الأوسط الجديد. والذى دفع بأحد أساتذة جامعة تل ابيب للتأكيد بأن اسرائيل أقرب عملياً لليابان وبريطانيا منها لأى بلد عربى.

وتزداد هذه الهواجس بالخطر، عندما يلاحظ المواطن العربى ماتحمله دلالات هجرة عشرات الالوف من العلماء الروس والاوكرانيين من أتباع الدين اليهودى الى اسرائيل، بحيث يعد اساتذة الفيزياء والكيمياء والعلوم النووية بعشرات الالوف .. هنا تطرح هذه المخاوف والهواجس ذلك السؤال المنطقى: أين العرب من كل هذا الكم والنوع فى التقنية والتكنولوجيا؟ وأين منهم عشرات الرؤوس النووية التى وضعتها اسرائيل فى ترسانتها والتى لايبدو أنها لاتفكر بالتخلى عنها يوماً؟!

إن تداعى هذه التساؤلات وتلك المخاوف تبرهن على متانة وقوة العلاقة بين الخلل العسكرى/ التكنولوجى، وقيام السوق الشرق أوسطية، ويمكن بالواقع تخيل نتائج أسوأ للعرب من خلال تلك العلاقة، فعند اسرائيل امكانات واسعة لتصدير

عناصر معينة من هذه التكنولوجيا كما هو حاصل حالياً مع الصين والهند أو بعض الدول الاخرى، من خلال مبيعات السلاح العادية أو عمليات نقل تكنولوجيا متقدمة قد تتحفظ دول الغرب المصنعة على نقلها الى بعض الاطراف. ولنا أن نتخيل، وهو أمر ليس ببعيد، الى قيام اسرائيل ببيع سلاح الى اطراف عربية أو الى عملية نقل تكنولوجى محدود الى هذا الطرف العربى أو ذاك بهدف مكافأته على موقفه المتعاطف مع اسرائيل؟!

وإن حدث هذا الاحتمال، واعتقادى ان إحتمال قيام السوق الشرق أوسطية سيقوى كثيراً من حدوثة، فنالجه هو تحول تدريجى لاسرائيل من موقع العدو الشامل لجميع العرب الى حكم فى نزاعاتهم، ثم الى مرجع لبعضهم ضد البعض الآخر؟!.

آنذاك يكون التطبيع قد وصل الى حدوده القصوى، إذ لا تكون اسرائيل طرفاً مقبولاً من العرب فحسب، بل تصبح أيضاً طرفاً مرغوباً بالصداقة معه والتحالف بشروطه، بحيث يتم الإستقواء به ضد أى طرف عربي آخر من خلال إدماجه الضمنى أو المعلن فى صلب الخلافات العربية وضمن ميزان القوى الداخلى فى المنظومة العربية، ولا تقول داخل النظام العربى، فعندما يحدث ذلك، يكون هذا النظام أحد ذكريات الماضى العربى البعيد ...

«مخاطر .. عسكرية واستراتيجية»

ولكن ما علاقة هذا الخلل التكنولوجى والعسكرى بـ «سوق الشرق الاوسط»؟ وهل ثمة رابطة بين الردع الاقتصادى والردع العسكرى؟ ..

أن العلاقة التاريخية للصراع فى المنطقة، قامت على أن العرب قاوموا هذا التفوق المتعدد الوجوه من خلال نفيه من خلال رفض الاعتراف به وباسرائيل أساساً، والآن جاءت آلام المخاض، آلام الواقع المر: فالتطبيع الاقتصادى على وشك التحقيق مع دولة لم يستطع العرب انتزاع أى تنازل منها للتخفيف من عبء إنعدام التوازن الاستراتيجى معها، قد تقوم اسرائيل بتخفيض عددالجيش أو باختصار مدة الخدمة العسكرية لمواطنيها، ولكن لا مؤشرات البته على انها ستبادر من جانب واحد الى ردم الفجوة التكنولوجية مع العرب. أو الى انهم قادرون على إرغامها على سد هذه الهوة مقابل تسوية وضعها القانونى والاقتصادى فى المنطقة، حتى أن الحكومة المصرية حاولت من خلال لجنة الحد من التسلح فى اطار

المفاوضات المتعددة الاطراف وضع الترسانة الاسرائيلية المتطورة، خاصة في مجالها النووي، في حسابات الميزان العسكري للمنطقة، لكن تفتيت العملية التفاوضية كما اراد لها مصمموها على ثنائية في مسارات أربعة، وعلى مفاوضات متعددة في لجان خمس، وعدم حضور مصر المفاوضات الثنائية، وغياب سوريا عن المفاوضات المتعددة وهشاشة التنسيق بين الاطراف العربية في هذه أو تلك، تجعل من عملية مقايضة ردم الهوة الاستراتيجية مقابل اتفاقات صلح عملية شبه مستحيلة ...

ولا تقف المطالب الاسرائيلية عند حدود توسيع الفجوة التكنولوجية بينهم وبين العرب، ولكن ترتبط المخططات والتصورات الجديدة لاقامة «نظام شرق أوسطى اقتصادى جديد» بتخفيض حجم الانفاق العسكرى على القوات التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن بشكل ملموس، مما يعنى تأكيد التفوق العسكرى الاسرائيلى على سائر البلدان العربية، ولاسيما بلدان «المواجهة»، ذلك يحدث في ظل غياب أي أجراء لنزع السلاح النووى الاسرائيلى، إذ أن تخفيض الانفاق العسكرى على القوات والاسلحة التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن يجردها من مصدر القوة الوحيد الذى يحقق لها بعض التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل، بينما تعتمد اسرائيل في تفوقها العسكرى على ترسانة نووية تزيد على مائتى رأس نووى وعلى امكانيات التفوق الجوى كأساس للردع الفعال في نزاعاتها مع العرب ...

«الهيمنة الاستراتيجية»

على هذا النحو تبدو الصورة، فاذا كان البعض لا يتخوف من «هيمنة اقتصادية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فان الخطر القائم والقادم هو حدوث «هيمنة استراتيجية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فاذا استبعدنا قيام «سوق شرق أوسطية» في المدى الزمنى المنظور، فان مفاوضات السلام الحالية لابد أن تفضي -من خلال الآلية التسيرية للمفاوضات متعددة الأطراف- الى نشوء مجموعة من الأنظمة الوظيفية الفرعية: المياه، البيئة، المشروعات الاقتصادية الاقليمية، الأمن، تكون اسرائيل طرفاً هاماً وفاعلاً هاماً في معادلاتها، ومحصلة هذه العملية التفاوضية طويلة المدى، انه داخل كل نظام من هذه النظم أو الانساق الفرعية سيكون هناك عدد محدود من الاقطار العربية برغم بالمشاركة مع اسرائيل، مما يعنى أن ثقل اسرائيل في داخل كل نظام فرعى وظيفى أو أقليمى سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الاقطار العربية في تلك الانظمة الوظيفية، مما يعنى في

نهاية الأمر تحقيق السيادة الاستراتيجية لاسرائيل فى المنطقة العربية ... وهنا يكمن الخطر، كل الخطر المستقبلى على العرب، ولعله لم يعد هناك عذر كبير لأحد لم تتضح له معالم الصورة ومكامن الخطر فى عصر ليس فيه مكان «للمغفلين والجهلة»!.، على حد تعبير شيمون بيريز فى كتابه عن الشرق الاوسط الجديد ...

«الباب الخامس»

مشروع عربى للمقاومة

الفصل الأول:- تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى

الفصل الثانى:- مشروع مقترح للنهضة العربية

«تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى»

برغم إنتساب النظام العربى الى عوامل وعناصر ثابتة، تبدأ باللغة والفكر والثقافة، وتلتقى عند المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، برغم ذلك فان المشروع الشرق أوسطى/ الوافد والمفروض/ يملك عناصر قوة لا يستهان بها، ولا يجب التقليل من أهميتها فى اطار المعادلات الجديدة التى تفرض على المنطقة .. فثمة خطران كبيران يلقيان بظلالهما على حسابات القوة ومنطق التفاوض، وبالقطع سوف يسهما يصياغة ملامح النظام الشرق أوسطى الجديد.

«خطران»

* أول هذه الاخطار ماتمثله الترسانه النووية الاسرائيلية من تأثير على المرحلة القادمة، من حيث صياغة ملامحها وتحديد أهدافها ومن هو المنتصر خلالها، فلم يعد يختلف اثنان على أن نفى اسرائيل تصنيعها لرؤوس نووية لا يقنع أحداً، وإن كان هناك اليوم من إختلاف فهو على حجم تلك الترسانة النووية لا على وجودها أصلاً. فبينما لايزيد «جفرى كمب» عدد الرؤوس المقدر على ٥٠ أو ٦٠، يرفع المعهد لندن للدرسات الاستراتيجية الرقم الذى تمتلكه اسرائيل الى مائه، بينما يرى «سيمورهيرش» فى كتابه «الخيار شمشون» أنه يجب مضاعفة هذا الرقم لأن عدد الرؤوس اكثر من ٣٠٠ رأس نووى، ولا يختلف إثنان على أن اسرائيل قد طورت ما يكفى من التكنولوجيا لحمل هذه الرؤوس نحو أهدافها، فالعديد من طائراتها قادر على نقل رؤوس نووية، ثم انها طورت صورايخ أرض/ أرض يمكن تسليحها برؤوس نووية مثل صاروخ لانس (١١٠كم) وأريحا-١ (٥٠٠كم) ومؤخراً صاروخ أريحا-٢ (١٥٠٠كم) واخيراً صاروخ أرو وليس هناك من إشارة واحدة الى أن اسرائيل قد أوقفت أو يمكن أن توقف فى المستقبل عملية تطوير قدراتها النووية.

وخطورة هذا التفوق النووى على العرب، أنه يكبل القدرة القتالية العربية الى أقصى حد، فوراء هذا الخلل النووى، يتواجد ويتجسد تدهور مماثل فى ميزان القوى العسكرى العام يمنع العرب إجمالاً من تحدى اسرائيل من خلال تهديدها بالمواجهة،

حيث أن هذا التهديد لم يعد فعالاً بالنظر الى تملك اسرائيل لسلاح اللحظة الاخيرة، ولتفردها في ذلك، فان لاسرائيل إمكانات للردع ليست متوفرة عند العرب، والردع النووي في اصلة دفاعي- كما يجمع مفكرو الاستراتيجية الحديثة- لكن في حالة نشرة يكتسب كل المواصفات الهجومية، بمعنى أنه يضع الاطراف الاخرى في موقع دفاعي دائم بالنسبة الى مصالحهم الكبرى، وهو أيضاً يؤدي الى مضاعفة تأثير الردع بالوسائل التقليدية، وقد أسهم امتلاك اسرائيل للسلاح النووي في عجز العرب عن خوض حرب واحدة ضدها خلال عقدين من الزمن -بينما سمح لها هذا التملك على توسيع رقعة تدخلاتها بالوسائل التقليدية وعلى جعلها أسرع وتيرة واكثر حسماً، على النحو الذي بدا نادحاً بضرب المفاعل النووي العراقي، أو التدخل العسكري الدائم والواسع والمتكرر في جنوب لبنان، حتى بلغ الأمر احتلال عاصمة عربية في حرب ١٩٨٢، دون حدوث رد فعل عربي لانقاذ بيروت من محنتها ..

* أما الخطر الثاني، فهو عناصر التفوق الاقتصادي الذي تمتلكه اسرائيل في المواجهه المقبلة مع «خصومها»، فالحسابات الاقتصادية تشير الى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يتفوق بالمقارنة مع حجم دول «الطوق»، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الاخرى ذات الدلالة (مثل: الدخل القومي، والدخل الفردي، والمديونية الخارجية والاحتياطات النقدية الخارجية والودائع المصرفية والتركيب الاقتصادي القطاعي، ونسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ونسبة التعليم والحالة التكنولوجية .. الخ، هي عوامل وعناصر لصالح اسرائيل في الغالب، وبنسب كبيرة . .

واذا أضفنا الى هذه العوامل والمؤشرات الاقتصادية بعض عناصر القوة الاقتصادية الاسرائيلية لتبين لنا حجم الخطر القادم:

١ - فالمجتمع الاسرائيلي المدني يتمتع بنسيج مؤسساتي وقانوني واداري حكومي يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية، فالمنافسة بين اسرائيل والدول العربية ستكون بالفعل منافسة بين دول وانظمة واقتصادات تختلف اختلافاً غير بسيط في مستوى تطورها وحداثتها وتقنيتها.

٢ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة حكومية قوية، من حيث خلق الأجواء المناسبة لها، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة، تفوق في اهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها.

٣ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية/ بجانب تمتعها بالدعم الحكومي/ بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتد فروعها وأصولها في مختلف

أنحاء العالم، كما تعود جذورها الى عشرات السنين أو مئاتها فى بعض الاحيان، الأمر الذى لا يتوفر حالياً للمؤسسات العربية، وفى هذا المجال فنحن لا نستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة الامريكية بتفوق اسرائيل الاقتصادى على مجموعة الدول العربية خلال فترة السلام العربى/ لاسرائيلى، كما التزمت بتفوقها العسكرى على الدول العربية مجتمعة طوال مراحل الصراع العربى/ الاسرائيلى ..

<<إطار للمواجهة>>

مهما تحدثنا عن «الأبعاد الاقتصادية» للنظام الشرق أوسطى والتأثير الذى يحدثه التفوق النووى الاسرائيلى، يظل «البعد الثقافى والحضارى» للصراع هو البعد الحقيقى الماثل فى العقل العربى حول موضوعات جوهرية، مثل الهويات المستقبلية والسوق المفروضة على طموحات الشعوب العربية ، إذ يذهب بعض المحللين الغربيين الى القول بأن وضع الوطن العربى فى المستقبل سوف يشبه/ فى أحسن الأحوال/ وضع دول أمريكا اللاتينية بوصفها مجموعة من البلدان التى تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك فى شكل وحدة ذو كيان سياسى مشترك، وهنا بالتحديد تكمن التحديات الحقيقية للنظام الشرق أوسطى المقترح بالنسبة الى المستقبل العربى.

كذلك هناك «البعد الثقافى» لصراع مرحلة ما بعد السلام، فاذا كانت اسرائيل تود الدخول الى المنطقة العربية اقتصادياً، فانها ضد «التطبيع الثقافى» لأن معظم قيادات وكرادر الدولة «الدولة العبرية» يعتبرون أنفسهم إمتداداً للغرب فى المنطقة، وقد عبر عن ذلك غالبية مفكريها وساستها، فهم يرفضون الارتباط بثقافات المنطقة، ويطرحون بديلاً عنها الارتباط بعالم دول البحر الابيض المتوسط، عالم الغرب وثقافاته ..

فى مواجهة هذه التحديات، فان العقل العربى مطالب بطرح صياغات فكرية جديدة من شأنها مواجهة التحديات القادمة، فماذا عسانا فاعلون؟.

لن يتحقق النجاح للفكرة العربية فيما نسعى اليه، إلا بخروج العقل العربى من اسار و«قمقم» الأيديولوجيات والشعارات، الى حيز العلم، فالفكرة العربية قد تنجح وقد تفشل كغيرها من التيارات القومية فى العالم، وأنها لا تمثل تعبيراً عن

أمة موجودة بل مشروعاً لايجاد أمة، وبالتالي فانها فعل لارادة ذاتية واعية، ومشروع راهن ينبغي تجسيده وتحقيقه، تماماً كما هي «السوق الاوسطية» التي يراد لها أن تقوم.

بمعنى آخر، انه يجب التعامل مع فكرتي «النظام العربي» و«النظام الشرق أوسطي، بانهما متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقيق والتجسيد، انهما مشروعان تتحدد قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل، بانهما مشروعان اراديان متنافسان، ومن الطبيعي أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر، ومن الطبيعي أن يميل العروبيون للأول منهما لا للمشروع الشرق أوسطي، ولكن تعلق أصحاب المشروع العربي بالمفهوم العروبي على حساب المفهوم الشرق أوسطي لا يعطي المشروع الأول أي حظ اضافي بالنجاح إلا بقدر العمل الجاد على تحقيقه، وبالتالي فان وجود الأمة العربية ليس هبه أزلية أو دائمة، انها من الآن فصاعداً يجب التعامل معها -أي الأمة والقومية العربية- بوصفها مشروع يتعين تحقيقه، واحتمال من الممكن تعثره وفشله، تماماً كما السوق هي مجرد احتمال وفكرة تسعى بكل السبل وشتى الوسائل الى التحقيق والنهوض!

«تحديث المشروع العربي»

من حقائق ودواعي التطور، أن الفكرة أي فكرة، لاتكتسب أهميتها دون ارتباطها برؤية تحديثية، قادرة على تحويل الأفكار والتصورات الى حقائق مادية ملموسة والى واقع يعيشه الناس وينعمون بمكاسبه وانجازاته ..

فمنذ قيام محمد علي ببناء مصر الحديثة، واكسابها مواصفات عصرية لم تنقطع الحملة الغربية المعادية ضد العرب، ودون العودة الى الملفات التاريخية القديمة، تبقى ملامح حركة النهضة العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، فمع نهوض الفكر القومي وصعود القومية العربية ارتبطت النهضة الفكرية بحالة تحديثية شاملة مما استوجب تربص الغرب الاستعماري بها، ويمكن الإكتفاء بالاشارة الى ثلاثة أحداث تاريخية لندرك أن المواجهة الغربية للشرق العربي لم يكن مبعثها الصعود النظري للفكرة العربية فحسب، ولكن لاقترانها بحركة تحديث وتطوير ... فحملة السويس على مصر الناصرية، وحملات حلف شمال الاطلنطي والجيش الفرنسي على ثورة الجزائر التحررية، والتآمر الغربي والامريكي على إجهاض النتائج العسكرية لحرب اكتوبر ١٩٧٣، هي حملات متعددة لعدو واحد اتفق على

إجهاض التجربة العربية الحديثة، فالغرب شن حملاته على هذه النماذج الثلاثة، وعلى غيرها، لأنه اعتبرها، وعن حق، مهددة لمصالحه الحيوية، فقد امتلكت عناصر وأسباب التحديث والنهضة والتنظيم والتفكير والتقنية، ما يكفى لأن يكون تهديدها للمصالح الغربية- بوسائل مقبولة وسلمية- أمراً لا يطيقه الغرب، وينبغى آخذه بالحسبان، فان تم الفشل فى تطويعه فينبغى تدميره .. وهو ما حدث بالفعل بتحريك اسرائيل بشن حرب يونيو ١٩٦٧، أو اجهاض سلاح النفط العربى فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، أو فرض التسوية المشروطة على العرب، كما أسفرت وقائع ما بعد حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١.

ولذلك فحداثة المشروع الشرق أوسطى هو مكمن الخطر، ولذلك يتعين بناء المشروع العربى على اسس من الحداثة والتطور، فالتمسك بما يسمى إجمالاً بالتراث العربى فى الوحدة والثقافة لا يكفى للمواجهة القادمة، فالمشروع الشرق أوسطى سيكتسب المزيد من القوة إن كانت مواجهته قائمة على فكرة الإنطواء على الذات، وعلى الهوية التقليدية- وعلى التاريخ المعاد كتابته بألوان وردية، ان طرح البديل العربى، لمشروع السوق الشرق أوسطية، لن يتقدم إلا بتمسك أصحاب المشروع البديل بوسائل تتفوق على «السوق» حداثه وعقلانية ونظرة حازمة نحو المستقبل بدلاً من التغنى بالماضى ....»

«مشروع مقترح للنهضة العربية»

تبدأ مرحلة النهوض العربى المنقود بالبحث عن وسائل جديدة لتحقيق الأهداف والغايات القديمة، فاذا كانت الامة الواحدة والوحدة العربية هى الأهداف التى اعلنتها الأمة العربية فى منتصف الخمسينات وظلت متمسكة بها برغم عثرات الستينات وتراجعات السبعينات، فان الوسائل المقترنة بمرحلة مقبلة هى الواجبة التغيير والتحديث والتطوير ..

فالفكر يظل فكراً طالما لم تشمله الوسائل بيد الابداع والتحقق والتنفيذ، والغايات والأهداف تظل أمنيات جميلة عند الساسة والمفكرين والشعب مالم تجد الطرق الصحيحة والواقعية لتطبيقها وتجسيدها وتوفير الضمانات الكفيلة بنجاحها ..ولذلك فان عناوين التمسك بالأهداف والغايات القومية، التمسك بالحداثة، ومن عناوين التمسك بعملية التحديث:للتجربة العربية الراهنة والنهضة المستعادة، تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الأيديولوجية والحكم على أية سياسة أو على أى حاكم لا بمعايير الخطب الرنانة من القضايا الكبرى التى يسعى الحكام دائماً جرنا اليها، بل بمقاييس عادية متعارف عليها، كنمو الناتج المحلى والقومى، ومستوى البطالة،وتحسين مستوى المعيشة، والفائض فى التجارة الخارجية وانخفاض حجم الديون الخارجية، ومستوى التصنيع، وسرعة انتقال التكنولوجيا وتأصيلها ويرتبط بعملية تحديث الوسائل، دعوة أخرى مماثلة بالتواضع فى تحديد الاهداف- دون التنازل عنها- وتوضيح الامكانات والاعتراف بالعوائق والصعوبات .. علنا نتمكن آنذاك من الكف عن هذا التأرجح العقيم بين الأوهام الطوباوية والشعور المقيم بالعجز.

«دور جديد للجامعة العربية»

ليس هناك شك بان الجامعة العربية هى المؤسسة العربية الأولى المعنية بتجسيد الاهداف العربية، أو بمعنى آخر هى الوسيلة الاولى والأهم المطالبة بادخال التحديث المطلوب على مؤسساتها ولذلك فهى البديل المؤسسى التقليدى للسوق الشرق أوسطية..

لكن هذا البديل الموجود فعلاً على أرض الواقع كيف يواجه مشروع «السوق»؟ يكفى للاجابة على هذا التساؤل أن نذكر أولاً، بان الجامعة لم تؤثر لا من قريب أو بعيد فى تطور الاقتصادات العربية خلال السنوات الماضية، فهى لم تؤثر فى شئ فى أهم تطور اقتصادى بين العرب بعضهم تجاه بعض، أى إنتقال العمالة من بلدان فقيرة الى أخرى ثرية، فهى لم تسهل هذه العملية، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المنتقلة ولاضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية فى بعض بلدان الاغتراب. ثم أن الجامعة ثانيا، لم تنجح يوماً فى عملية تأسيس تبادل حر للسلع، ولم تنجح حتى فى تصديق الاتفاقات التى رفضها البعض، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها، ووقعها البعض الأخير وصدق عليها ولكنه لم ينفذها!!

لكن برغم هذه السلبيات، فان الجامعة هى الإطار العربى الوحيد القادر على إحداث النهضة المؤسسية داخله، فهى برغم العثرات والمثالب المستمدة من الواقع العربى، فهى الصيغة المقبولة من النظم العربية كافة، لانها تملك من الوسائل والصلاحيات ما يسمح لها بفرض سياسة ما على أحد النظم العربية، أو فرض عقوبات سياسية أو اقتصادية عليه اذا أخل بصيغة التعاقد العربى أو أضر بالمصلحة العربية العليا، ولاينبغى حسبان قرار المقاطعة العربية الذى أصدرته الجامعة العربية ضد مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عقوبة بالمعنى الدقيق، فبسبب افتقاده الحس السياسى والصدق فى التوجه فلم يصب النظام المصرى بأى ضرر، فضلاً عن بقاء الروابط العميقة بين الشعب المصرى واشقائه من الشعوب العربية برغم حملة المقاطعة الرسمية، مما أفقد القرار الصادر من اجتماعات قمة بغداد أى تأثير سياسى ملموس..

على أى الأحوال، فأن الأوضاع العربية الراهنة تختلف كل الاختلاف عن ذلك المناخ المصاحب لعام ١٩٧٨، وهو عام قمة بغداد، فالرافضين للمعاهدة المصرية. الاسرائيلية آنذاك يجدون أنفسهم اليوم سائرون فى نفس الطريق لتحقيق نفس الغاية، وهى الصلح مع اسرائيل، وإن كان بشروط أقسى وأمر!؟

وعلى ذلك ينبغى البحث عن دور جديد للجامعة العربية فى ظل هذا المناخ الجديد، ولا نجد أفضل مهمة ملقاة على عاتق الجامعة سوى بناء السوق العربية المشتركة، فهى الوسيلة الوحيدة القادرة على توحيد جهود الوطن العربى وامكاناته الاقتصادية- وهو أحوج ما يكون اليوم الى وحدة الصف- وتوفر له

سهولة استعمال السلاح الاقتصادى كقوة ضاربة، ومن تطور المؤسسات الاقتصادية العربية على الوجه الصحيح لتتمكن فى المستقبل من أن تواجه المنافسة الخارجية من أى مصدر جاءت منه وتدخل اتفاقات ثنائية مع الدول الاخرى أو التكتلات الاقتصادية الاخرى، تمنح وتمنع، لما يؤمن مصالح الوطن العربى الاقتصادية والسياسية على حد سواء.. ولا نجد أفضل من الوقت الراهن للبحث بجدية فى إقامة السوق العربية المشتركة، فاتحاد كلمة العرب السياسية مهم جداً فى الظرف الراهن، أما وحدة كلمتهم الاقتصادية فاهم بكثير، حاضراً ومستقبلاً ...

«مهام عربية عاجلة»

ويأتى الموقف العربى الجماعى من المقاطعة العربية لاسرائيل كأحد الاختيارات الهامة لصدق التوجه العربى ووحدة كلمته على الصعيد السياسى والاقتصادى، فينبغى الاستمرار بالمقاطعة العربية، طالما أن المفاوضات مستمرة، وطالما أن هدف السلام العادل والشامل لم يتحقق بعد، بل ينبغى فى ظل المناورات الاسرائيلية أن تنفذ المقاطعة العربية وتحترم شروطها بدقة وانضباط والتزام اكثر بكثير مما كان قائماً قبل بدء المفاوضات، لانها ورقة الضغط الأهم فى عملية الصراع التفاوضى مع اسرائيل، وأيضاً بسبب جو التراخى الكاذب الذى تخلقه عملية المفاوضات.

وبجانب التمسك بشروط المقاطعة العربية ينبغى إبتكار وسائل وآليات منع التطبيع فى ظل ظروف السلام العربى/ الاسرائيلى الجزئية،ذلك أن التطبيع فى ظل - هكذا ظروف- لن يقتصر على ماكنا نخشاه ونحاول منعه خلال مرحلة الصراع العربى/ الاسرائيلى، أى دخول البضائع الاسرائيلية مباشرة الى الأسواق العربية، فى قناعتنا ان مجالات التطبيع الاكثر رواجاً والاكثر أهمية، وبالتالى الاكثر خطورة علينا، ستكون فى الغالب عبر مؤسسات عملاقة متعددة الجنسيات أو عبر مؤسسات كبيرة ذات شهرة واسعة أجنبية وغير اسرائيلية، أو عبر مؤسسات قابضة انشئت حديثاً من أجل أعمال التطبيع الجديدة يصعب معها كثيراً معرفة حجم المساهمة الاسرائيلية فيها.

أى انه علينا أن نطور مفاهيم ووسائل واساليب وشروط المقاطعة حتى تتلاءم مع ماهو منتظر من محاولات التطبيع فى ظل ظروف السلام الجزئى القائم اليوم والمرشح لأن يستمر طيلة فترة المفاوضات العربية/ الاسرائيلية، وحتى تحقيق هدف السلام العادل والشامل، بمعنى أوضح فان المطلوب الآن إبقاء المقاطعة، وتشديدها،

ثم تطويرها لتواجه محاولات التطبيع الجديدة، كل ذلك كوسيلة ضغط فى المفاوضات العربية/ الاسرائيلية.

وتأتى المهمة العربية الثانية أمام الجامعة العربية، هى صياغة علاقات جديدة مع التجمعات الاقتصادية الدولية، فتحديات النظام الشرق أوسطى تستوجب اعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة مثل: السوق الاوروبية الموحدة، مجموعة إقتصادات بلدان المحيط الهادئ «الباسفيك» ابيك، مجموعة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، وذلك بهدف الحصول على اكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وضمن هذا التصور، لابد من إستعادة دور بلدان «مجلس التعاون الخليجى» للتحرك ضمن اطار الجماعة الاقتصادية العربية والاسهمام بدور فعال ومباشر فى السوق العربية المشتركة، بهدف تعزيز القوة التفاوضية العربية فى حقل العلاقات الاقتصادية الخارجية.

أما المهمة الثالثة والاخيرة، هى تنفيذ البرنامج الانمائى الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى بصورة عاجلة، فبقدر ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية فى تلك المناطق، فان الاختراق الاسرائيلى لاقتصادات الوطن العربى سيكون مؤكداً، فوفق المفاهيم العسكرية، فان الاقتصاد الفلسطينى القوى سيكون بمثابة خط الدفاع الأول لمواجهة الاختراق الاسرائيلى، فمتانة هذا الاقتصاد وقوة بنيته ستكون مانعاً للغزو الاقتصادى فضلاً عن استعصائه بأن يكون تابعاً للاقتصاد الاسرائيلى. وعلى ضوء ذلك ينبغى وضع «البرنامج الإنمائى الفلسطينى ١٩٩٤ -...» والذى بدأ العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشارك فى إعداده اكثر من تسعين باحث من داخل الاراضى المحتلة وخارجها، . وضعة موضع التنفيذ، وهو برنامج يأخذ فى حسبانه وضع أول خطة انمائية فلسطينية تحدد الاستراتيجيات والاسس والبرامج التفصيلية لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة. فهذا البرنامج ينطلق من منظور استراتيجى الى بناء الاقتصاد الفلسطينى على صورة اقتصاديات دول آسيا الصغيرة الديناميكية مثل سنغافورة وهونج كونج، وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وفى اطار اقتصاديات السوق الحرة، وارساء علاقة مميزة مع الاردن فى كافة المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ثابته.

<<استراتيجية عربية مرحلية>>

واضح ماندعو اليه هو أن نرفض نظرية السلم الاسرائيلى هذه كما رفضنا ونرفض نظرية الردع الاسرائيلى، حتى لو اضطررنا الى دخول الحرب فى سبيل ذلك، كما فعلنا سابقاً، وفى عناد وتصميم، أربع مرات، مع الفارق الكبير أن الحرب ضد السلم الاسرائيلى هى حرب اقتصادية، لا عسكرية، وهى حرب نملك نحن، لا غيرنا، أمضى أسلحتها وأقواها وأحدثها، فتقرر نحن وحدنا متى نبدأ الهجوم، وأين نبدأ، وكم جبهة نفتح، ومتى نكثف هجومنا، ومتى «نوقف اطلاق النار» غير مضطرين الى الاهتمام الدائم الخائف بالجسور الجوية والبحرية لتنقل لناالسلاح الذى نحتاج اليه لمواصلة القتال، فما علينا إذن لكسب هذه الحرب، إلا أن نعد أنفسنا لها منذ اليوم، وأن نتدرب على إجادة استعمال إسلحتها المختلفة المتعددة والتى هى، كلها، فى حوزتنا وملك أيدينا.

ولذلك يتعين علينا عدم الوقوع فى شرك السلم الاسرئيلى الذى قد تزين لنا أكثر من جهة منافعه ومحاسنه ومكاسبه بألف لون ولون، بل نقبل بان ندخل «مفاوضات السلام» وفى استعدادنا القبول بالصلح السياسى فى مقابل تنفيذ قرارات مجلس الأمن كما نفهمها نحن، ومن ضمنها حقوق الشعب الفلسطينى، ولكن من غير القبول بالصلح الاقتصادى فى حال من الأحوال، ويبقى التعامل الاقتصادى سلاحنا الأقوى، الذى نشهره في وجه اسرائيل مادامت مصرة على الاستمرار كدولة عنصرية.

هكذا نرى أن تكون مرحلية الاستراتيجية العربية، وهكذا نرى الدخول فى معادلات الصراع الجديد المفروض على منطقتنا .. علينا التمسك بالأهداف العربية العليا، وتحديث وسائلنا، حتى تكمل التجربة العربية الراهنة شروطها .. فبدون ذلك: أى التمسك بالغايات القومية والتحديث على كل صعيد لن تتحقق النهضة العربية المأمولة، وسيكون البديل «الشرق أوسطى» هو الصيغة المفروضة على الأمة العربية.. وهذا ما ينبغى مقاومته، بالنهضة والوحدة والتمسك باهدافنا العادلة ....

ملاحق الدراسة

ملاحق الدراسة

× لتدارك بعض الجوانب التى غاب عن هذه الدراسة، فقد رأيت إحاطة الكتاب بثلاثة دراسات نشرتها فى فترات متباعدة فالاولى تتناول الجانب التاريخى لقيام النظام العربى، والثانية، تحدد اسهامات الرئيس عبد الناصر ودوره التاريخى فى استنهاض نظام عربى مستقل، أما الثالثة، فتعرض لأهم قضايا النظام الشرق أوسطى كما عبر عنه مؤتمر الدار البيضاء المنعقد فى أكتوبر عام ١٩٩٤.

الدراسة الأولى:

«النظام العربى .. ومعركة الميلاد»

استقر المجتمع الدولى فى النصف الثانى من عقد الثمانينات على نظام دولى جديد، نظام يقوم على انقاض الحرب الباردة ونبذ اللجوء الى القوة فى حل المنازعات الدولية.

وقد قامت دعائم هذا النظام على أسس جديدة من الشرعية الدولية، لم تكن موضع اتفاق أو تراضى حوال عقود متصلة من القرن الحالى، بل يمكن القول أنها كانت موضع نزاع وصراع، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى معسكرين متنابذين بعد أن شهد مرحلة مؤقته من التعاون فرضتها ظروف الحرب، تلك الحرب التى شهدت تحالفاً «براجماتيا» بين الاشتراكية والرأسمالية، لمواجهة خطر داهم جسدتها النزعات العسكرية الفاشية والنازية التى امتلكت قلب أوروبا فى نهاية الثلاثينات وبدأت تمارس تهديدها العسكرى على دول اوروبا بأسرها فى مطلع الاربعينات.

وبعد ان انتهت الحرب تم التدشين لبداية عصر الحرب البادرة، التى قننت أوضاعه اتفاقية «يالتا» والتى انطلقت من التسليم بحتمية التناقض بين الاشتراكية والراسمالية. وذلك على انقاض انهيار المانيا النازية وهزيمتها العسكرية. ولم يكن التسليم بالتناقض بين الشرق والغرب هو التسليم بوسائل تقليدية للصراع، فنظراً لامتلاك المعسكرين المتصارعين أسلحة الدمار النووى، فقد أصبحت الحرب المباشرة غير قابلة للتحقيق، وغدت الرغبة فى تعميم السلام الشامل حلماً غير قابل للتجسيد فى نفس الوقت.

وقد خلقت هذه المرحلة من الصراع الدولى نمط جديد للتعامل بين القوتين العظميين، فبين عدم القدرة على استخدام السلاح النووى فى الصراع العسكرى، وبين الرغبة فى بناء السلام وعدم المقدرة على تحقيقه. تشكلت الخريطة الدولية: فبرز الصراع الأيديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية على امتداد العالم، وفتحت ساحات وميادين جديدة فى أسيا وأفريقيا، فاشتعلت الثورة الوطنية فى أحراش افريقيا

وغابات آسيا، ونهضت نماذج متعددة للاستقلال الوطنى والتنمية فى كثير من الدول الحديثة النمو، وأخذ الصراع الايديولوجى بين قطبيى النزاع- أمريكيا والاتحاد السوفيتى- صيغاً شتى، كان أبرزها انقسام العالم الى معسكرين عسكريين هائلين، مما أحدث استقطاباً شاملاً على خريطة العالم. ووجدت حركات الاستقلال والشعوب المستقلة حديثاً أنها ليست بعيدة عن هذا الاستقطاب الحاد فى الصراع الدولى.

«العالم العربى فى قلب الصراع»

وكان عالمنا العربى فى قلب هذا الصراع لاعتبارات عديدة، ولأسباب تتصل مباشرة بامكاناته الهائلة وأفاقها المستقبلية.

× كانت الثورة الوطنية، وحركات التحرير بها تموج بمطالب الاستقلال الوطنى والعدل الاجتماعى والحريات السياسية.

× ولتوسط العرب قلب العالم، تأكدت مقولة نابليون عن الاهمية الاستراتيجية للعالم العربى فى الصراع الدولى، والتى زادت بفعل الاستقطاب الجديد فى التحالفات الدولية.

× وبتفجر الثورة البترولية الهائلة فى اكثر من موقع، من مواقع عالمنا العربى، دخل النفط كأحد عناصر الأهمية الاستراتيجية فى اقتصاديات العالم والطاقة المحركة به، خاصة فى العالم الغربى.

وفى منتصف الأربعينات ومطلع الخمسينات بدأ النظام الدولى فى التشكل، واحتلت المنطقة العربية مكانها البارز فى المخطط الاستراتيجى للغرب. وقد تحددت عناصره فى المهام التالية:

أولاً: اقامة اسرائيل فى قلب الوطن العربى، كنموذج للاحتلال الاستيطانى، لفصل مشرقه عن مغربه، والقضاء على أمل الوحدة بين شعوبه، وأجهاض التنمية المستقلة فى اقطاره.

ثانيا: ربط المنطقة، ومحاصرتها بسلسلة من الأحلاف العسكرية والسياسية، والتعامل معها كجزء من «المخطط الشرق أوسطى» الذى يقوم على طمس التحايز القومى العربى.

ثالثا: تأمين المصالح الاقتصادية للغرب بطريقة التواجد المباشر، أو بخلق تحالفات

سياسية مع عدد من الكيانات والمؤسسات السياسية بالمنطقة، مما يعمق عوامل التجزية، ويدفع الى الصدارة القطرية والاقليمية بديلاً عن الارتباطات القومية المشتركة. وبذلك يتحقق وفق هذا المخطط هدفين أساسين.

الهدف الأول: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة الى الوحدة العربية، فتبعاً لهذا التصور تصبح القومية العربية فكرة يحيطها الغموض، ان لم تكن غير ذات موضوع على الاطلاق. وقد برز فى هذا المجال اتجاهان: اتجاه يتحدث عن «خرافة» الوحدة العربية، باعتبار العرب يتحدثون عن امة واحدة ولكنهم يتصرفون كدول قومية مستقلة، وهى دول تستند- وفق تصور الغرب- على خصائص قومية متميزة تجعل من تونس والعراق ومصر على سبيل المثال، قوميات متعددة لا يجمعها رابط مستقر، بقدر ما تفرق بينها عوامل الاختلاف والتحايز والاضطراب. واتجاه ثان يعترف بوجود القومية العربية باعتبارها مجموعة من الروابط الثقافية والتاريخية، ولكن لاعتبارات تتعلق بالنظم السياسية العربية فان أمل الوحدة يعد فى حد ذاته غاية يتعذر الوصول اليها أو الاقتراب من تحقيقها.

الهدف الثانى: تبرير شرعية الوجود الصيهونى فى المنطقة، وفق هذا التصور فان المنطقة العربية هى خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال ومن ثم، فان النتيجة المنطقية هى أن تكون لكل «قومية من هذه القومية دولتها الخاصة بها، وفى هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها، باعتبارها احدى الدول القومية فى هذه المنطقة».

«ميلاد النظام الاقليمى العربى»

فى مواجهة هذه التحديات بدأ النظام العربى فى التشكل، والنظام العربى هنا لا يعنى الامة العربية أو القومية العربية، ولكنه يعنى تحديداً مجموع النظم السياسية العربية، ملكية أو جمهورية، رئاسية أو دستورية، وهى نظم اختلفت طبيعتها السياسية لأسباب تاريخية وحضارية تكونت وتحددت ملامحها وعناصرها عبر سنوات طويلة من الزمن.

والنظام العربى هو بنية النظم العربية مجتمعه، التى تربطها عناصر وحدة اللغة والتاريخ والحضارة، وهى عناصر منسوبة إلى الأمة الواحدة، ولتوافر هذه العناصر فى

التجمع البشرى الذى يسكن منذ آلاف السنين هذه الرقعة الممتدة من الخليج العربى شرقاً حتى شواطئ الاطلسى غرباً، تشكلت الأمة العربية وترسخت عناصرها.

وفى مواجهة تحديات مابعد الحرب العالمية الثانية وجدت النظم العربية التى حصلت على «استقلالها الشكلى»، أنها فى حاجة الى كيان مؤسس واحد يحافظ على الوجه الرسمى لوجودها، ويدفع بعض مطالبها الاستقلالية للاستكمال والتحقق، فبرغم حصول مصر -على سبيل المثال- على استقلالها عام ١٩٢٢ أثر ثورة ١٩١٩، إلا أن تصريح فبراير الصادر فى نفس العام قد سحب جوهر هذا الاستقلال وأفقده أى معنى من معانيه، ولذا ظلت الحركة الوطنية المصرية تناضل من أجل اعادة بعض المكاسب المهدرة لهذا الاستقلال واعتبرت نجاحها فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ غاية المُنى، وهى المعاهدة التى قضت بتجميع قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس، مع بقاء الهيمنة الفعلية للسفير البريطانى على المقدرات السياسية للبلاد.

وجاءت سنوات الحرب الثانية ليتأكد للحركة الوطنية المصرية أن بريطانيا أبرمت المعاهدة بسبب ترتيبات الغرب للحرب العالمية الثانية، وليس رضوخاً للمطالب المشروعة للحركة الوطنية المصرية، ولذا وجدت مصر فى أعقاب الحرب أن استقلالها مهدر وسيادتها منقوصة وقرارها السياسى غائب. وقد حاول احزابها التقليدية تحسين الشروط التى جاءت بها معاهدة ١٩٣٦، ولكن محاولاتها المستمرة وُجهت بالرفض من قبل الحركة الوطنية بفصائلها الشعبية التى وجدت فى محاولات تلك الأحزاب أنها مراهنة خاسرة تتم فى حلبة الاستعمار وسيادته، أصطدمت بالاحباط المستمر بسبب تنكر الاحتلال لوعودها التى أطلقتها فى سماء المنطقة عشية اندلاع الحرب.

ولم يكن الشأن المصرى وحده الذى يعانى من هذه الأزمة التى تتعلق بسيادته المنقوصة واستقلاله الشكلى، ولكن ازمة التحرر كانت شاملة، ومطالب الاستقلال فى المستعمرات البريطانية فى الخليج العربى، والفرنسية فى شمال أفريقيا كانت الموضوع الدائم للصراع والكفاح المسلح للفصائل الوطنية فى هذه الأقطار.

كانت النظم العربية تحتاج الى نظام أو اطار مؤسسى يعبر عن مطالبها فى نيل الاستقلال الوطنى أو استكماله، اطار يكون بمثابة الكيان السياسى الواحد الذى يضم النظم العربية برغم اختلافاتها السياسية أو التاريخية، ويوحد ارادتها السياسية حول الحد الادنى من المطالب الوطنية والقومية تجاه قوى النظام الدولى الجديد الذى أفرزته الحرب العالمية الثانية.

ولذلك فقد اتفقت الادارة السياسية للنظم العربية على اقامة الجامعة العربية فى مارس عام ١٩٤٥، أى قبل الاعلان الرسمى بنهاية الحرب العالمية الثانية بشهور قلائل، وقبل قيام منظمة الأمم المتحدة بما لايقل عن عام. كان العالم فى سبيله الى صياغة جديدة، فقد سقطت دول المحور، واحتلت المانيا بقوات الحلفاء وضربت اليابان بأول سلاح ذرى فى التاريخ، وانهارت عصبة الأمم التى تشكلت فى أعقاب الحرب الأولى تحت قنابل الحلفاء وسقوط الآلاف من الضحايا على جانبى خطوط القتال.

وكان العالم العربى ساحة واسعة ممتدة أمام القوى الجديدة الصاعدة من انقاض الحرب، كانت بريطانيا وفرنسا تلعقا جراحهما برغم النصر الذى تحقق، وغابت دول المحور عن ميدان الاطماع الاستعمارية بفعل الهزيمة الدامية، ولم يبقى بين انقاض الحرب وانهياراتها المتسارعة سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كانت الأولى مصدر التحويل الهائل لقوات الحلفاء الغربين فى ميادين القتال، ولم يشارك جنودها فى الحرب إلا فى ساحات محدودة وفى السنوات الاخيرة من إسدال ستار النهاية على مسارح القتال، وكانت القوات السوفيتية الهائلة فى ميادين القتال ومسارحه الممتدة من موسكو فى أقصى الشرق إلى برلين فى أقصى الغرب، هى جواز مرور الاتحاد السوفيتى الى عالم القوى الأعظم عن جدارة واستحقاق.

ولم يغيب عالمنا العربى عن مخططات القوى الجديدة، بل لم يبتعد عن سياسات وخطط القوى التقليدية، فقد راودتها احلام القوة التى تهشمت فى ميادين القتال. ولذلك فقد سارعت بريطانيا الى وضع سياسة جديدة لدول المستعمرات فى «الشرقين الاوسط والادنى»، وزادت قبضة العنف الفرنسية على دول شمال افريقيا، فبلغت ضحايا مظاهرات مدنية سطيف فى الجزائر عام ١٩٤٦ اكثر من أربعين ألف شهيد فى يوم واحد ..!!

وتحالفت القوى الجديدة الباقية من ركام الحرب ونيرانه، مع القوى التقليدية التى ادركت أن زمانها ينذر بالافول على قيام اسرائيل، كيانا غريباً فى قلب الجسد العربى، يمتص طاقاته المتجددة، ويلهب ظهر حركته الوطنية بسياط العنف والأرهاب. ولذلك لم يكن غريباً أن يتوافق اعلان قيام جامعة الدول العربية وميلادها، مع بيان الملوك ورؤساء العرب المجتمعون في انشاص على توحيد الصفوف العربية لمواجهة موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، والتوجه الى بريطانيا ومناشدتها الالتزام بما جاء فى الكتاب الابيض الصادر عام ١٩٣٩ والذى حدد اعداد المهاجرين اليهود

ووضع مجموعة من القيود عليها.

كان النظام العالمى تتحد قواه الفاعلة، وكان النظام العربى تتشكل ملامحه. وكان النظامان يتخلقان فى ظل معركة جديدة يشهدها العالم بأسره. كانت القوى الصاعدة من انتاض الحرب تعيد صياغة العالم بفعل أطماعها المختلفة والمتعددة، وكان النظام العربى يتكون ويتشكل مدفوعاً بمطالب الاستقلال والعدل والديمقراطية.

وكانت مطالب الأمن وصون الأوطان من أخطار الغزو والابتلاع هى الحد الأدنى الذى التقت عليه إرادة النظم العربية، فاجتمعت على اتخاذ قرار الحرب فى فلسطين، واتفقت على اصدار ميثاق «الضمان الجماعى» عام ١٩٥٠ ليطرح لأول مرة، اتفاقية جماعية للأمن العربى.

«النظام العربى .. والاستقلال المنقوص»

كان النظام العربى آنذاك يتحرك صوب حدوده كأقطار تعانى مشكلات هائلة تنال من طبيعه استقلاله، فقرار الحرب فى فلسطين والذى شاركت فيه سبع من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة، وضعت تفصيلاته بين يد قوى الاستعمار البريطانى، وسلمت القيادة العليا للجيوش العربية الى الجنرال الانجليزى «جلوب» باشا.؟! وضمان الأمن الجماعى العربى كان صياغة متقدمة لواقع أمنى مُخترق حتى أعماق الأعماق، فالجيوش العربية «قيادة وخطط وامكانيات » تتحرك وفق العقيدة القتالية الغربية، بل أن خطط العمليات كانت أجهزة الأركان البريطانية على علم بكل تفصيلاتها.

كان النظام العربى، كما عبرت عنه الجامعة العربية، هو نظام يدور فى فلك التفكير السياسى «الشرق أوسطى» أى التفكير الاستراتيجى الغربى تجاه المنطقة، وبرغم أن النظم العربية حاولت بناء نظامها الاقليمى تعبيراً عن ارادة عربية، إلا أنها بفقدها الجوهر الحقيقى للاستقلال الوطنى أصلاً، جاء «نظامها المأمول» تجسيداً مباشراً لروابط التبعية ومقتضياتها المُذلة.

فقد جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية الموقعة فى ١٣ ابريل عام ١٩٥٠، مانصه «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فانها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى تلتزم

تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة
جتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع مالديها من وسائل بما فى ذلك استخدام
ة السملحة لرد الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام الى نصابها».

وبرغم أن هذه المعاهدة كانت تحمل فى مضمونها رؤية صادقة لمواجهة خطر قائم
عل. جسدته اسرائيل، فانها كانت غير ذات معنى فعلى إزاء هذه المواجهة
تملة، القوات البريطانية كانت تحتل مصر والاردن والعراق تحت ستار معاهدات أو
اقيات ثنائية الأمر الذى كان يلقى بظلاله الكئيبة على جدوى هذه المعاهدة.

ولأن هذه المعاهدة كانت تمثل فى أحد جوانبها اهتمام النظام العربى بالعمل
ربى المشترك والاتفاق على قضايا أمنه، فانها قدمثلت خروجاً -ولونظرياً- عن
اق ومنهج التفكير «الشرق أوسطى» لقضايا الأمن بالمنطقة، ولذلك فقد سارعت
لايات المتحدة فى الشهر التالى مباشرة لتوقيع المعاهدة، وبالتحديد فى ٢٥ مايو
ام ١٩٥٠، باصدار التصريح الثلاثى حول سياسة الدول الغربية ازاء «الشرق
وسط» بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا.

كان أول بند فى التصريح الثلاثى يتضمن معارضة الدول الثلاث لسباق التسلح
ن العرب واسرائيل، واشار الى أن الطلبات المقدمة من البلاد العربية لشراء الاسلحة
لمواد الحربية الاخرى سينظر فيها فى ضوء «. مبادئ ثلاثة هى: الأمن الداخلى،
لدفاع الشرعى، ودور هذه الدول فى الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها فى الدفاع
ن المنطقة».

وقد أحس النظام العربى أن المبادئ الثلاثة التى يتضمنها هذا التصريح تعطى
سرائيل الحق فى التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة، فضلاً عما تمثله من
دخل صريح فى شؤونها الداخلية.

واجتمع مجلس الجامعة العربية فى ١٢ يونيو عام ١٩٥٠، واصدر بياناً يرفض
يه وصايا الدول الثلاثة على المنطقة، واشار الى «أن مسئولية حفظ الأمن الداخلى
الدفاع الشرعى والحفاظ على الأمن الدولى يقع على عاتق الدول العربية وجامعة
لدول العربية».

كان النظام العربى بصدامة المبكر مع الرؤية الغربية لقضايا الأمن فى المنطقة
ينذر برغبة عربية للتميز والتحرر والاستقلال ، وكان النظام الدولى الذى أفرزته الحرب
الثانية يسعى بالحاح على تأمين عالمنا العربى فى مخططه الجديد، كان الاتحاد

السوفيتى هو الطرف الأخر فى المعادلة الدولية الجديدة، ولكنه كان الغائب عن الحركة الفعلية فى ميادين تتصل مباشرة بحدوده وامنه وسلامته، ولكنه بفعل جموده العقائدى الذى عبر عنه ستالين بفهمه الخاطئ لطبيعة الحركة الوطنية العربية، جعل الغرب هو الطرف الحى والفتال فى الصراع الجديد فى الشرق العربى الذى بدأت ملامحة تنذر بعواصفة القادمة وصداماته المدوية.

وكانت المرحلة القادمة من بروز النظام العربى الجديد، تتوقف على مقدرة الأمة العربية وثورتها التحررية على التخلص من روابط التبعية وكسر حلقات الاذلال المضروب حولها، واقتحام المعارك بجسارة المقاتل، لا بخضوع المستسلم.،

١٩٩٠/١٠/١٤

الدراسة الثانية

«عبد الناصر .. والنظام العربى»

فى عام ١٩٥٣ التقى وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس بالرئيس عبد الناصر. كان اللقاء فى القاهرة ، وكانت المناسبة استكشاف آفاق النظام الجديد فى مصر وأهدافه السياسة.

كان العام وقتها قد خرج من الحرب العالمية الثانية، اصبحت خريطة الصراع الدولى قد استقرت ، وانتهت قوى وبرزت قوى. وأصبح العالم منقسماً بين قطبين رئيسين. الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وكانت ورائها وأمامها ساحة ممتدة من الدول حديثة الاستقلال أو المستعمرات المترامية الاطراف، وأصبح الصراع بين القطبين الرئيسيين هو المقدرة على استحواز مناطق نفوذ جديدة، واحتلال مساحات واسعة من ذلك الميدان.

كانت مصر هى واحدة من المواقع المؤثرة فى تلك الساحة الممتدة من اندونيسيا شرقاً حتى امريكا الوسطى فى أقصى الغرب، فهى بالمقاييس الاستراتيجية تتوسط عالمها العربى، معايير البشرية هى القوة الأكبر، وبالحسابات الاقتصادية كانت الأغنى فى عالم يتلمس طريقه الى الثروة البترولية التى بدأت تطفو على السطح فى أقصى الشرق من عالمها العربى.

كان دالاس يتحدث الى عبد الناصر وفى ذهنه كل هذه العناصر التى تجعل من مصر المفتاح الوحيد لعالم الشرق الجديد. ولكنه بخبرة السياسى المحترف وبأدراك مبكر لطبيعة الصراع القادم مع الشرق والذى تأكد ببروز الاتحاد السوفيتى كقوة نووية منافسة للولايات المتحدة. كان يريد مصر. حليفا جديداً للسياسية الامريكية، ومنظمة من مناطق النفوذ المأمولة. ونقطة وثوب وانطلاق لحصار الاتحاد السوفيتى وعزله عن العالم الجديد، عالم آسيا وأفريقيا.

ولم يتوقف إدراك دالاس عند هذه الرؤية الاستراتيجية العامة، فقد درس أوضاع مصر المستحدثة وهى تحت قيادة النظام الجديد. كان تحليله للنظام الجديد يقوم على تطويعه بفعل ثلاثة عناصر هى فى حقيقتها التحديات الماثلة أمام أى نظام وطنى، ينتمى الى عالمنا العربى:

× كان التحدى الأول يتمثل فى وجود اكثر من سبعين ألف جندى بريطانى فى قاعدة قناة السويس. يجسدون تراثاً ممتداً من السيطرة الاستعمارية بدأ فى أعقاب الاحتلال الأنجليزى لمصر عام ١٨٨٢، ووصل الى مابعد منتصف الخمسينات.

كان وجودهم فى قاعدة قناة السويس ترتبه معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمها حزب الوفد عشية الحرب العالمية الثانية وفى اطار التحالف البريطانى، الذى أقتضته ظروف أوروبا المضطربة، فتوجهت بريطانيا للحركة الوطنية المصرية بدعاوى الاستقلال فى مقابل منح المزيد من التسهيلات العسكرية للجيش البريطانى فى مصر، تحسبا لنذر معركة قادمة تأكدت بصعود النازى الى السلطة فى برلين.

ووجدت الثورة أن قضية الاستقلال الوطنى لاتمثل ضرورة للأمن الوطنى والقومى فحسب، ولكن عناصر الشرعية ومبررات وجود النظام الثورى ذاته تستمد من مدى النجاح فى تحقيق مطلب الاستقلال، وطرد المحتل من مصر.

× وتجسد التحدى الثانى فى وجود اسرائيل، كقاعدة أمامية للاستعمار الغربى فى المنطقة، وامتداداً شاذاً لاسوأ ما فى الحضارة الغربية من عنصرية وعدوان.

ولم يكن الشروع الصهيونى بدعاويه السياسية وقتها تنطلى على النظام الجديد فى القاهرة، فبعد أن قامت «الدولة اليهودية» على جزء من الأرض الفلسطينية بفضل الدعم الغربى، وخلل الاستراتيجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية تجاه العرب، يقوم على «دعاوى الصلح واقامة سلام جديد فى المنطقة»، ورأت أن النظام الجديد فى مصر وبفعل الضغط الذى يجسده التخلف والفقر سوف يتوجه فى سياسته الخارجية شطر «تل ابيب» طالباً السلام والصلح؟!

بيد أن الانتظار قد طال، وأن المبادرة الاسرائيلية لدعاوى «الصلح والسلام» لم تأتى كما توقع ساسة اسرائيل.. وغاب عن هؤلاء الساسة أحد مبررات قيام الثورة هو قيام اسرائيل ذاتها، بل أن قيام الجيش المصرى باحداث التغيير فى القاهرة كان فى أحد الوجوه تعبيراً حاسماً عن أسباب الفشل فى فلسطين.

ولذلك كان التحدى الاسرائيلى متوقعاً للثوار فى القاهرة، وأصبحت ضرورات مواجهته أحد مبررات وجودهم.

× كانت التنمية هى التحدى الثالث. فعند ما قامت الثورة كانت الأزمة

الاجتماعية أهم بواعث انطلاقها، فقد انقسم المجتمع انقساماً اجتماعياً حاداً، وبلغ الفقر والتدهور الاجتماعي أعلى معدلاته، وانفجرت الاضرابات الاجتماعية المطالبة بالخبز والعمل والكرامة في كل المدن المصرية، ووصف «على الشمس» رئيس البنك الأهلي، وأحد أعمدة النظام الملكي في خطاب له في ٢٧مارس عام ١٩٤٧ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر بقوله: «إن حالة الاحتكار التي نشأت عن الحرب، أغرت بالمبالغة في رفع الاسعار، فالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التي ينتجها مسئول عن ضيق السوق المحلي وانكماشه، وعدم استطاعة الكثير من الجماهير المصرية أن تشتري ما تحتاجه من السلع الأساسية لارتفاع اسعارها».

وارتبطت معركة التنمية هنا بمعركة الاستقلال، فقد سيطر الاحتكار الاجنبي على اغلب الصناعات المصرية، وحال دون التطور الأقتصادي للصناعة الوطنية. وقطع الطريق على أي مشروعات للصناعات الثقيلة أو الحديثة. وأصبحت مصر بفعل عوامل القهر الاستعماري نموذجاً للتخلف برغم امتلاكها عناصر النمو والتقدم.

وبسبب الانتماء الاجتماعي لعبد الناصر للطبقات الاجتماعية المقهورة في المجتمع المصري، اصبحت قضية التنمية ضرورة حياة، فضلاً عن ضروات التحديث والنمو. ولم تكن مصادفة أن تكون كلمتي العزة والكرامة، اكثر الكلمات التي تتردد في جنبات خطابه السياسي في حقبة الخمسينات باكملها. فقد أدرك استحالة التعايش بين الكرامة والفقر، وبين العزة والقهر.

«دالاس وسياسة الاحلاف»

كان دالاس يدرك حجم هذه التحديات التي يواجهها الثوار الجدد، ويعرف أنها المعارك الحاسمة التي ستحدد مصيرهم السياسي بل ووجودهم المادي -بمعنى الكلمة- ففشلهم في مواجهة هذه المعارك يعني سقوطهم المدوي، واغلاق ملف أي حركة للتحرير في المنطقة، وكانت هذه التحديات هي المدخل الذي يمكن أن يضغط به دالاس على الثوار ومطالبهم الملحة في الاستقلال والنمو. فما هو مطلبه، وماهي التصورات التي جاء بها؟

*جسد دالاس مطلبه الملحة في قيام صيغة للتحالف الغربي في المنطقة، كانت شمس الاستعمار البريطاني التقليدي قد بدأت تتجه نحو تجمع أشعتها وتغيب.

وبدا الدور الامريكى فى أبهى صوره وأقوى تعبيراته السياسية والعسكرية. فقد وصل دالاس الى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣، وكانت معه ضمن أوراق عمله رسالة من وزارة الخارجية الامريكية الى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن الامريكى آنذاك، تقول بالحرف الواحد «ان هدف السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط يتمثل فى الحيلولة دون وقوع المنطقة فى أيدى الشيوعيين، سواء بالتخريب الداخلى أو بالغزو، والاحتفاظ بمواردها ومزاياها الأستراتيجية للعالم الحر» وينتهى التقرير أو الرسالة الى «التوجيه بتقديم مساعدات عسكرية امريكية على هيئة منح بمبلغ مائة مليون دولار لدول الشرق الاوسط.» ويحدد التقرير الوسيلة التنفيذية لتحقيق ذلك فتقول «لكى يتم تحقيق تقدم ضد خطر الحرب الباردة، فان هناك اجراءات مطلوبة من شأنها أن تترك آثاراً سياسية فورية. فلابد من تدعيم الحكومات، ولابد من تقوية إرادتها على مقاومة التخريب الشيوعى، ولابد من التغلب على عدائها للغرب، بحيث تحل محل هذا العداء استعداداً للتعاون مع الغرب وقبول النصائح والمساعدات الغربية».

«المواجهة بين عبد الناصر ودالاس»

تحدث دالاس الى عبد الناصر، وكان معه بجانب التقرير المقدم الى أفريل هاريمان، بياناً تفصلياً يتضمن طلب مصر بالرغبة فى تسليح الجيش المصرى بالسلاح الامريكى. ورأى دالاس أن يكون حديثه الى عبد الناصر بتأكيد الوعود بأن الحكومة الامريكية سوف تتعاطف مع مطالب الحكومة المصرية بشأن السلاح، وأنها ستساند المطالب المصرية بشأن مفاوضات جلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس وأنتقل بعد ذلك الى الموضوع الأهم فى تفكيره. كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بمجموعة من النتائج أبرزها انهيار، أوبداية افول الدور الاستعمارى للقوى التقليدية فى معسكر الغرب، واحتدام الصراع بين امريكا والاتحاد السوفيتى. فلم يكن اتفاق يالتا سوى التسليم بان هناك صراع قادم لامحالة بين الشرق والغرب، وأن مناطق النفوذ أحد ساحاته.

وبروح تبشيرية مسيحية، أخذ دالاس على عاتقه مهمة القيام بتلك «المهمة المقدسة» وهى حصار الاتحاد السوفيتى، وإنهاء دوره السياسى والعقائدى.. كانت هواجس الثورة الوطنية فى العالم الفقيرتعصف به، ولم يكن الخوف من الشيوعية هو

الباعث الوحيد لتلك المخاوف. فتحدث دالاس عن الحاجة الى «أحلاف أمن مشتركة» أسماها فى حديثه الى عبد الناصر بـ« منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط» وشدد على اهمية اشتراك مصر فى هذه المنظمة.

وسأله عبد الناصر: لماذا يجب أن تنضم مصر اليها؟ ضد من ستدافع هذه المنظمة؟.
فرد دالاس: ضد الاتحاد السوفيتى. ودهش عبد الناصر وقال متسائلاً: «ولماذا؟ ان الاتحاد السوفيتى يبعد عنا «٥» آلاف ميل ولم تقم قط مشاكل معه كما أنه لم يهاجمنا أبداً. ولم يحتل أرضنا إطلاقاً. ولم يكن له قط قاعدة فى مصر بينما لا تزال بريطانيا فى مصر تمثل احتلالاً إستعمارياً منذ سبعين عاماً».

«اسقاط الاحلاف الاستعمارية وبناء النظام العربى»

خرج دالاس من القاهرة وقد أدرك أن عبد الناصر برفضه صيغة «الدفاع عن الشرق الاوسط» التى جاء بها من واشنطن قد أطاحت بأهم أركان تصوره الاستراتيجى للسيطرة على المنطقة»

كان تصوره يقوم على تحقيق عدة أهداف فى وقت واحد.. إبقاء الاحتلال البريطانى فى قاعدة قناة السويس، ولكن تحت علم دول الحلف وليس العلم البريطانى وحدة؟! تحديد الاهداف الاستراتيجية للحلف بمحاصرة الاتحاد السوفيتى عسكرياً وسياسياً، فضلاً عن ملاحقة تيار الثورة الاجتماعية فى دول آسيا وافريقيا، واسرائيل هى الهدف الأهم فى هذا البناء الاستراتيجى، فالخطر ليس اسرائيل، ولكن الخطر هو الاتحاد السوفيتى. وفى اطار الحلف يمكن أن تحل مشاكل الصراع العربى الاسرائيل باندماجها فى منطقة الشرق العربى والتسليم بوجودها بالتراضى بدلاً من التسليم اغتصابها للارض العربية قسراً.

ولم يقف عبد الناصر عند حدود الرفض لمشروع الغرب «الدفاع عن الشرق الاوسط»، ولكن قدم تصوره البديلا، الذي ينطلق من تحقيق الاستقلال السياسى للعرب، وبناء نظامهم الدفاعى المستقبل.

وفى مقابلة له نشرت فى ابريل عام ١٩٥٤ يقول «أنك تسألنى مرة أخرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط، فى رأينا أن الدفاع الاقليمى ليس شيئاً يكتب على الورق. إننى اعتقد حقاً أن كل الدول العربية تريد بناء دفاعاتها، وهى فى اللحظة الراهنة، ضعيفة . واذا ما تلقينا العون جميعاً، فاننا سنبنى قوتنا، وستكون هناك

تشكيلات استرتيجية تنطوى على فائدة لاصدقائنا. لن نسطيع بناء مثل هذه الدفاعات إلا بمساعدة أصدقائنا.

والمسألة تتخلص فى آخر الأمر. من سيكون أصدقائنا؟»

لم يبرهن الغرب أنه الصديق الذى سيساعد فى بناء النظام الدفاعى العربى، فالبعثة العسكرية التى أرسلها عبد الناصر إلى واشنطن برئاسة على صبرى لم تأت بالسلاح المطلوب، حتى ظن عبد الناصر طوال فترة وجود على صبرى فى واشنطن دون نتيجة تذكر أن الشحنة الوحيدة التى سيرسلها الإمريكان الى القاهرة هى على صبرى نفسه؟! والتحرك الامريكى لن يتوقف عند حدود استطلاع رأى القاهرة فى النظام الغربى للدفاع عن الشرق الاوسط، ولكنه ترك القاهرة متوجهاً الى بغداد وايران وباكستان وتركيا، فبرغم أهمية القاهرة كواسطة العقد فى النظام الدفاعى الغربى المأمول، فان التفكير البديل كان يستهدف عزل مصر عن محيطها العربى.

وهنا دعا عبد الناصر الى اجتماع لرؤساء الحكومات العربية فى القاهرة، وانعقد الاجتماع بالفعل فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ لمناقشة سياسة عربية موحدة لمواجهة «المشاريع العربية لبناء أحلاف عسكرية فى المنطقة» كان أبرزها حلف بغداد وكان المؤتمر- على حد تعبير محمود رياض- «أول محاولة تقوم بها الحكومة الثورة فى مصر لنقل المبادىء التى تؤمن بها فى مجال السياسة العربيه الى حيز التنفيذ الفعلى، كان الهدف الاساسى الذى تسعى مصر الى تحقيقه فى المؤتمر يتخلص باختصار فى محاولة تحقيق اجماع عربى حول سياسة التحرر من السيطرة الاجنبية فى العالم العربى، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية بصفة خاصة».

وكان المؤتمر برغم عدم صدور بيان ختامى له- بسبب انقسام بعض الدول العربية خاصة العراق ازاء معاداة ورفض سياسة الأحلاف- هو تدشين للنظام العربى.

* فقد برز الدور القيادى لمصر داخل الأمة العربية، والذى دعا الى وحدة العمل العربى المشترك كضمانة وحيدة فى مواجهة الاحلاف العسكرية. والصدق التوجهات المصرية المعادية للاستعمار والداعية للتحرر تحدث هوية «النظام العربى الجديد» بانه نظام يقوم على مبادىء الأستقلال الوطنى للشعب العربى فى مختلف أقطاره وليس على أساس الاهداف القطرية وحدها.

* ان الحرص على مناقشة الاستراتيجية العربية في اطار الجامعة العربية، كان تدعيماً لجهاز الجامعة العربية كأحد مؤسسات النظام العربى. فبدراسة جدول أعمال

المؤتمر يتبين أنه كان يتضمن ثلاثة بنود، أولها: مناقشة عامة، وثانيها: بحث السياسة الخارجية للدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك كبديل لسياسة الاحلاف، وثالثها: النظر فى الدعوة التى وجهها العراق وتركيا للدول العربية للانضمام للحلف المزمع عقده بينهما. وهى قضايا ظلت محوراً ثابتاً فى مؤتمرات العمل العربى المشترك طوال ما يزيد عن ثلث قرن، فبرغم اختلاف التحديات والاخطار.

* ان النظام العربى الجديد، كان معنياً بدراسة استراتيجية واحد تجاه الاخطار الخارجية، والتعامل مع الجسم العربى باعتباره كياناً واحداً. فقد تحدث عبد الناصر أمام أول مؤتمر للعمل العربى المشترك «عن أهمية إتباع الدول العربية لسياسة خارجية موحده، واكد أن سياسة مصر تجاه الدول العربية تنطلق من ضرورة التعاون الكامل فى كافة الميادين ودعم الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاعه المشترك» وهى عناصر لاستراتيجية عمل عربى تجاه الغير، مع التسليم بان السياسة الخارجية الموحدة تقوم على عناصر التوحد والتكامل العربى.

* ولتعاظم الدور الوطنى الذى جسدته التوجهات الناصرية، فقد اكتسب النظام العربى ملامحه القومية المعادية للاستعمار والنازعة الى الاستقلال لكافة الاقطار العربية، وليس لقطر بعينه.

ومع التسليم بدور الجامعة العربية -التى تأسست عام ١٩٤٥، أى قبل انعقاد مؤتمر الحكومات العربية بعقد من الزمان -فانها ظلت مؤسسه عربية معبرة عن نظام عربى لايملك مقومات الاستقلال أو قواعد ثابته للسيادة الوطنية والقومية، أو بصورة أخرى كانت تعبيراً عن نظام عربى تتنازعه عوامل التبعية وعناصر التخلف الاجتماعى والسياسى. ولذلك فقد اقترن الصعود الناصرى بامتلاك النظام العربى للرأس القائدة المؤثرة والموجهه، فعناصر القيادة القومية توفرت بكل صورها التاريخية والحضارية فى مصر، ولم يكن هناك عنصراً غائباً سوى القيادة التى تدرك دور مصر فى محيطها العربى، وأن تأكد هذا الدور فى مدى زمن أقل من شهر، فبعد أن تأكد الاصرار العراقى على الانضمام الى الحلف المركزى، فقد شنت مصر حملة واسعة ضد نظام الحكم فى بغداد، وامتلكت عناصر الحركة القومية كل مسببات قوتها وانطلاقها، ووجد نورى السعيد نفسه منذوياً ومنعزلاً عن الأمة العربية قاطبة. وسرعان ماوضع الشعب العراقى نهايتنه الدامية فى ثورة ١٤ يوليو /تموز ١٩٥٨.

* لقد استطاع النظام العربى طوال سنوات الخمسينات والستينات أن يؤدى دوره فى اطار دولى شامل جسدته الحرب الباردة، وفى ظل صراع اقليمى بالغ العنف والحدة جسدته الغزوة الصهيونية المعاصرة. وبرغم ذلك فقد نجح فى انجاز بعض المهام البارزة:

١ - أسقطت مشاريع الأحلاف الاستعمارية واحداً أثر الآخر فبعد سقوط مشروع «منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط» الذى قدمه دالاس، سقط مشروع أيزنهاور بملأ الفراغ الذى قدمه الرئيس الامريكى فى أعقاب معركة السويس، ولم تمر شهور قليلة حتى سقط حلف بغداد سقوطاً مدوياً.

٢ - تم تحديث الوطن العربى بفضل تلاحم ثورة التحرر والاستقلال الوطنى، بثورة التنمية الوطنية المستقلة، التى كان من شأنها إطلاق قوى اجتماعية عربية ظلت مقهوره قروناً متصلة، وأصبحت تملك ثروات وطنها وتحدد مصير مجتمعاتها.

٣ - وضع حد للنزاعات العربية /العربية، والحيلولة دون تفجرها الى حرب اهلية عربية شاملة، فالصراع العراقى الكويتى عام ١٩٦١ كان ينذر بأشد الأخطار، وكان النظام العربى بقيادة عبد الناصر هو العاصم لاتفجاره وتحويله الى مساره العربى الصحيح، ونفس الصراع كان من المؤكد تفجره بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف فى اقصى الغرب، والصراع بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الاردنية عام ١٩٧٠ فى قلب الشرق العربى.

٤ - وبفضل تماسك النظام العربى، صمد الوجود العربى ذاته أمام عاصفة عدوان الخامس من يونيو حزيران عام ١٩٦٧، وكان مؤتمر الخرطوم فى أغسطس من نفس العام هو نماذج بارز للاجماع العربى فى رفض الهزيمة واثارها. وكان مقدمة حتمية للتضامن العربى الذى جسدته معارك أكتوبر ١٩٧٣.

«النظام العربى، والتحدى الراهن»

يجدر بنا أن نتسائل هنا: هل النظام العربى الراهن يملك مقومات صموده أمام التحديات العتية التى تواجهه الآن؟ وماهى جوانب العجز التى تهدد وجوده ذاته؟

هناك تسليم بان النظام العربى، كنظم سياسية قطرية، وامكانيات عسكرية واقتصادية قد شهد تطوراً كبيراً مقارنة بسنوات الخمسينات والستينات. ولكنه كنظام اقليمي فاعل افتقد عنصرى الوجود والفعل.

* كان غياب مصر واحتجابها العشرى طوال حقبة السبعينات وأغلب الثمانينات، يعنى غياب القوة المؤثرة، والدور الحاسم فى الوجود العربي ذاته. وكانت المحاولات البديلة لملأ الموقع الشاغر والدور القائد، لا تزيد عن محاولات قنص لدور عمدته حقائق التاريخ والجغرافيا، فضلاً عن القوة البشرية المؤثرة، والدور التحديثى الذي لعبته مصر طوال عهود متصلة من تاريخ المنطقة.

* كان عبد الناصر هو العنصر الحاسم الغائب عن عالمنا الراهن. عالم اللحظة الراهنة والزمن المعاصر. ولم يكن عبد الناصر قائداً لمصر وحدها.

كانت قيادة عبد الناصر هى قيادة الجماهير العربية، ولم يكن خطابه السياس فى أى لحظة من لحظات التاريخ العربى الحديث يتخلى عن معنى العرب والعروبة، وقيم القومية وأحلام الامة الواحدة. وفى اكثر اللحظات حزناً وانكساراً لم يكن يملك مقدرة التخلى عن أمل الوحدة العربية، وعندما كانت تشيد عواصف الأقليمية البغيضة عليه، لم يكن يملك ترف اللجؤ إلى تاريخه القطرى والتمسك بحضارة الفراعنة الأفذاذ. ولكن العروبة كانت معركته الراهنة. وحرب المستقبل فى آن واحد، تلك الحرب التى لم تفارق عينيه حتى لحظة رحيله. وبعد أكثر من عقدين من الزمان مرا على لحظة غيابه. نحن أحوج ما نكون إلى قيادته، وإذا كان ما نقوله درباً من المستحيل، فنحن أشد ما نكون احتياجا إلى نظاماً عربياً جديداً، يقوم على قواعد الاستقلال والعدل، ومبادئ التحديث والحرية.

١٩٩٥/١/١٥

الدراسة الثالثة

«الاهداف الاسرائيلية من المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا المنعقد بالدار البيضاء فى ٣٠ اكتوبر ٩٤»

دعا العاهل المغربى الملك الحسن الثانى إلى ربط عملية السلام بقضية التنمية، وقال عشية بدء أعمال المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا بان «السلام ليس وثيقة يتم التوقيع عليها فقط، فهو لن يتحول إلى شئ عملى إلا اذا رافقته عملية تنمية اقتصادية» واكد العاهل المغربى الذى افتتح المؤتمر بمدينة الدار البيضاء وبرعاية الرئيسان بيل كلينتون والروسى بوريس يلتسين، أكد بأن «هذا اللقاء العالمى الذى ضم ٥٩ دولة سيترك إنعكاسات تحسن الحياة اليومية لسكان المنطقة»

والمؤتمر الاقتصادى الذى بدأ أعماله فى الثلاثين من اكتوبر ١٩٩٤ بالعاصمة الأقتصادية للمغرب إستهل باجتماع لجنته التحضرية فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٩٤، لاستعرض مجموعة من المشاريع يستهدف إنجازها على المدى المتوسط والبعيد، يمكن تلخيصهما كما يرى العاهل المغربى فى اقامة مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ووضع نظام لضمان الاستثمارات وانشاء بنك اقليمى للتنمية... فالمؤتمر جسد إلى حد بعيد تصورات الادارة الامريكية للمنطقة باقامة سلام يقوم على اسس اقتصادية، فقد وفر الرئيس الامريكي بيل كلينتون دعماً مباشراً للجهات المنظمة للمؤتمر، هما: مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وهو مؤسسة غير حكومية يوجد مقرها فى نيويورك وتهتم بقضايا العلاقات الدولية وشارك فى أعمالها مجموعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين وأبرز وزراء خارجيتها فضلاً عن مساهمات عدد كبير من رؤساء وزارات بعض الدول الصناعية الكبرى. اما الجهة الثانية التى حظيت بدعم الادارة الامريكية فهى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى يأخذ من منتجع «دافوس» بسويسرا مقراً مسئولى الشركات والحكومات ومكاتب الخبرة الاقتصادية الدولية وعقد آخر اجتماعاته بمشاركة امريكية واسرائلية وفلسطينية ومصرية فى ابريل عام ١٩٩٤.

وإذا كانت المساعى الامريكية قد استهدفت البحث عن صيغ للسلام الاقتصادى للمنطقة، فان اسرائيل استهدفت بمشاركتها القوية فى أعمال هذا المؤتمر القاء ثقلها لتحويل المشاريع المطروحة على جدول أعماله لصالحها، فوزير الخارجية الاسرائلية «شيمون بيريز» والذى كان أول الحضور إلى الدار البيضاء حمل فى جعبته تصوراً متكاملاً للشرق الاوسط الجديد يقع فى كتابه تبلغ صفحاته اكثر من ١٧٠ صفحة، وحدد افكاراً ومشاريع اقتصادية مرفق بها العشرات من الخرائط التفصلية لهذه المشاريع، والتى تتجاوز ١٣٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها الأولية ٢٥ مليار دولار تغطى السنوات الخمس الأولى... ويتطرق بيريز فى كتابه إلى اقامة مشاريع بين اسرائيل والدول العربية كبناء الموانى والمطارات وربط الشبكة الكهربائية بين اسرائيل وبعض الدول العربية وتأسيس بنك اقليمى مشترك برأسمال قدره ٣٥ مليار دولار يتم تمويله من بعض الدول العربية واسهامات محدوده من اليابان وبعض الدول الاروبية، ويكن على غرار ما أسماه بيريز بالبنك الأروبى للانشاء والتنمية الذى تأسس لاعادة بناء اقتصاد اوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد الوفيتى...

ولكى يستكمل وزير الخارجية الاسرائلية خططه، فان الولايات المتحدة ألقت بوزنها وثقلها وراء مطالبه، فقد دعا وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر فى كلمته أمام وفود الدول المشاركة إلى إنهاء المقاطعة العربية تجاه اسرائيل، بصورة كليه ودون إبطاء قائلاً: «إن الغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على اسرائيل منذ «٤٧» عاماً، بات ضرورة لها ما يبرها، فمؤتمر مدريد فتح الطريق إلى السلام، فلنعلن هنا وخلال هذا الاسبوع، إن مؤتمر الدار البيضاء سيفتح الطريق إلى الروابط الاقتصادية والنمو» واستكمل كريستوفر تقديم مبرراته لرفع المقاطعة العربية عن أسرائيل. قائلاً: ان مدريد قضت على المحظورات بشأن الاتصال السياسية بين اسرائيل والعرب. فلنضمن أن تقضى الدار البيضاء على المحظورات بشأن التعاون بين القطاع الخاص على كلا الجانبين: «الاسرائيلى والعربى...»

ولكى يستكمل كريستوفر دعوته، فانه وعدّ المشاركين من أبناء المنطقة بجائزة السلام، فتوقع فى حالة ابرام اتفاقات اقتصادية عربية / اسرائلية، أن تشهد منطقة الشرق الاوسط عهداً جديداً من النمو الاقتصادى لم تشهد له مثيلاً خلال هذا القرن؟!...

«توزيع الادوار بين بيريز ورابين»

لكن المستقبل الاقتصادى للمنطقة الذى «بشر» به كريشتوفر استكمل شقه السياسى، رئيس الوزراد الاسرائيلى، اسحق رابين، فقد وجد من مشاركة ٢٥٠٠ مندوب يمثلون بعض الدول العربية والاتحاد الاروبى والولايات المتحد، والعديد من الدول الاسيوية الاسلامية واليابان، وجد من هنا التجمع فرصة نادرة، لم تتح له من قبل، ليعيد تأكيد مزاعمه بان القدس عاصمة أبدية وموحدة لاسرائيل، ويطرح لأول مرة على مؤتمر كرس لصياغة بناء اقتصادى جديد للمنطقة، معركته الحالية ضد ما أسماهم قوى التطرف المعادية لمسيرة السلام وخاصة حركة المقاومة الاسلامية حماس داخل الاراضى العربية المحتلة، وقوات المقاومة اللبنانية التابعة لحزب الله....

هكذا اتضح تقسيم الأدوار بين اعضاء الوافد الاسرائيلى الذى ضمّ نصف اعضاء الحكومة الأسرائيلية، فبينما اكد رابين ثوابته السياسية، تقدم وزير خارجيته لابراز الدور الاقتصادى لاسرائيل والذى خطط له منذ اكثر من عشر سنوات فقد نجح شيمون بيريز فى طرح فكرته بانشاء سوق «شروق اوسطية جديد» كما جاءت فى كتابه الذي صدر منذ عام، فالمؤتمر يعتبره بيريز تتويجاً لجهوده فى التنسيق بين مجلس العلاقات الخارجية الامريكية بنيويورك، ومنتدى الاقتصاد العالمى بمنتجع دافوس فى سويسرا وهما الجهتان المنظمتان لمؤتمر الدار البيضاء علي نحو ما أسلفنا واللتان تهنتا كتاب وزير الخارجية الاسرائيلية للترويج لفكرته بوضع الشرق الاوسط أمام مرحلة جديدة من الأستثمار الدولى في منطقة تصنف دولياً بانها من اكبر مناطق العالم استهلاكاً، ولذلك دعا بيريز أمام المؤتمر إلى إقامة سوق مشتركة فى المنطقة تضم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا على غرار السوق الأوروبية وانشاء بنك اقليمى للتنمية يقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لبناء مشروعات مشتركة عربية واسرائيلية ودولية، يكون لاسرائيل نصيب الاسد منها، بسبب ما يراه بيريز من دور مركزى تضطلع به تل ابيب فى النظام الاقليمى الجديد للمنطقة...

ولذلك فقد خرج مؤتمر الدار البيضاء بمجموعة من السياسات تدور حول تعميم مبدأ حرية التبادل التجارى بين دول المنطقة والتفكير جدياً فى انشاء بنك التنمية واقامة روابط عميقة بين غرف التجارة بالشرق الاوسط، مع تاسيس هيئة للسياحة الاقليمية تشمل دول المنطقة، وهى مجموعة من النتائج والاهداف تتطابق مع الرؤية الاسرائيلية، وتقترب من التحقيق بسبب غياب الموقف العربى الموحد، وافتقاد صيغة

للتنسيق الاقتصادى بين الدول العربية منذ اكثر من عقد من الزمن...

لكن الشهور التالية لمؤتمر الدار البيضاء لم تسفر عن تحقيق بعض جوانب المشروع الاقتصادى الاسرائيلى للمنطقة، فقد تحفظت بعض الدول النفطية على مشروع بنك تنمية الشرق الاوسط، والتزمت غالبية الدول العربية بقوانين المقاطعة العربية بدرجاتها الثلاثة، وأدراك البعض أن هذا القرار لن يرى النور إلا بصدور قرار عربى جماعى وفى اطار جتمعة الدول العربية...

لكن هذه المواقف العربية الايجابية لا تخلو من بعض تصورات قصيرة النظر، محدودة الرؤية. وجدت أو توهمت أن فتح كافة الجسور مع اسرائيل هو طريق السلامة والنمو والتطور، فبدت حركتها أشبه «بالهرولة واللهاث» نحو سراب يبتعد كلما اقتربنا منه» ولذلك فالدعوة الامريكية / الاسرائيلية لعقد المؤتمر الاقتصادى بالعاصمة الارودنية عمان فى اكتوبر عام ١٩٩٠، هو فى أحد أوجهه تجسيد لتلك المشاريع الاسرائيلية التى أفرزها مؤتمر الدار البيضاء. واستعصى تنفيذها خلال عام مضى...

٩٥/٦/١٤

«مصادر الدراسة»

اولا: المصادر العربية:

- د. فؤاد مرسي: الاقتصاد السياسى لاسرائيل: دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣
- جميل مطر، د. على الدين هلال: النظام الاقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- سمير جبور: مخططات اسرائيل الاقتصادية، فى ضوء معاهدة الصلح المنفرد: مؤسسة الدراسات الفلسطنية بيروت: ١٩٨٠
- دان تشيرچى: امريكا والسلام فى الشرق الاوسط: دار الشروق: القاهرة ١٩٩٣
- د. محمد عبد الغزيز ربيع: المعونات الامريكية لاسرائيل: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠
د. على الدين هلال: امريكا والوحدة العربية: المركز دراسات الوحده العربية بيروت ١٩٨٩
- حازم هاشم: المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصرى: اسرار ووثاق: دار المستقبل العربى، القاهرة: ١٩٨٦
د. محمود سمير أحمد: معارك المياة المقبلة فى الشرق الاوسط: دار المستقبل العربى: القاهرة ١٩٩١.
محسن عوض: الاستراتيچية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨
ادوار سعيد، ابراهيم أبو لغد وآخرون: الواقع الفلسطينى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
اليعاز رشبيد، أورى زميـر وآخرون: اسرائيل عـام ٢٠٠٠: تصورات اسرائيلية:دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٦
لطفى الخولى: مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى عام ٢٠٠٠: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- جيوفرى أرنسون، وآخرون: سياسة اسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة اشراف خالد العابد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: نيقوسيا / قبرص
- يورام بيدى، وأمنون نوبياخ: المجمع العسكرى/ الصناعى فى اسرائيل:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٥.
- ناهض منير الريس: رجال الدولة الأحياء فى الكيان الصهيونى، مؤسسة الخدمات الطباعية: بيروت ١٩٨٦
- د. تيسير الناشف: الاسلحة النووية فى اسرائيل: المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠
- نافع الحسن: مصداقية الردع النووى الاسرائيلي: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٨٨
- الكسندر شولش وآخرون: الفلسطينيون عبر الخط الاخطر: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع: القاهرة ١٩٨٦ ترجمة محمد هشام.
- أحمد صدقى الدجانى، أحمد يوسف أحمد، وآخرون: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربى: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٤
- د. فؤاد مرسى: مشروع خليل / بيريز: دار الثقافة الجديدة: القاهرة: ١٩٨٦
- محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرين: ورقة فى حوار: دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤
- أمين هويدى: الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة فى حربى الاستنزاف واكتوبر : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت ١٩٩٢
- مجدى شندى: المياه، الصراع القادم فى الشرق الأوسط: سلسلة كتاب اكتوبر: دار المعارف: القاهرة ١٩٩٢
- د. نظام محمود بركات: الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين: بين النظرية والتطبيق: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٨
- جيفرى أونسن: واشنطن تخرج من الظل: السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦: تقديم محمد سيد أحمد: ترجمة سامى الرزاز: مؤسسة الابحاث العربية: بيروت ١٩٨٧
- آلان غريش، دومينك ڤيدال: الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة: ترجمة ابراهيم العريس: دار قرطبة، وشركة الارض للنشر: ليماسول، قبرص

١٩٩١

- زبيغنيو بريجنسكي: بين عصرين: امريكا والعصر التكنتروني، ترجمة وتقديم: محجوب عمر: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٠
- محمود أمين العالم: الماركسيون المصريون والقضية العربية: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٨.
- محمد حسن: مصر في المشروع الاسرائيلي للسلام: دار الكلمة:: بيروت ١٩٨٠
- د. عبد الملك خلف التميمي: الاستيطانه: الاجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٣
- وليم كوانت، چورج بول، آخرون: السياسة الامريكية في الشرق الأوسط: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- يولا البطل: الاتفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- شمعون بيريس: الشرق الأوسط الجديد ترجمة، محمد حلمي عبد الحافظ: الاهلية للنشر والتوزيع.
- خالد عايد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٦
- مايكل بريتشر: نظام السياسة الخارجية لاسرائيل: ترجمة مركز البحوث والمعلومات: القاهرة (لندن: جامعة اكسفورد للنشر ١٩٧٢)
- د. يزيد صايغ: الصناعة العسكرية العربية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٢
- د. ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧.
- عبد الرازق الفارس: السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي دراسة في الاقتصاد السياسي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٣
- د. أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية / العربية ١٩٤٥- ١٩٨١: دراسة استطلاعية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧

- د. اسامة الغزالى حرب: مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧
- د. حيسن أبو النمل: الاقتصادى الاسرائيلى: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٨
- د. چورج العبد، زياد أبو عمرو، هادولددك. وآخرون: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت عام ١٩٨٩
- د. حسن نافعة: مصر والصراع العربى/ الاسرائيلى: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٤.
- اللواء طلعت مسلم: التعاون العسكرى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠

ثانيا: دراسات باللغة الانجليزية:

1-Israel and Egypt: (alecture delivered in tel Aviv university) may- 1981
2-Yair Evron: The Israel Egypt treaty Prospcts For Economic Cooperation:
jerusalem Peace Paperds: 1979
3 -David Horowitz and Rita Hinden: Economic Survey of Pale stime with Special Referenc to the Years 1936 and 1937: Tel Aviv: Economic Research
Im stitute of the Jewish Agency For Palestime, 1938
4 -Nadav Safran: Arab Politics: Peace and War: Orbis: Vol,17 no, 2, Summer 1974.

ثالثا: دراسات باللغة العربية:

- محمد سعد أبو عامر: الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى: السياسة الدولية العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤
- د. طه عبد العليم: مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط:

السياسة الدولية: المصدر السابق.
- د. عبد المنعم المشاط: قمة الدار البيضاء الاقتصادية: السياسة الدولية فى العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥
- منصف السلمى: اعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب «السياسى» ومصالح «الاقتصادى»: المستقبل العربى، العدد ١٩٣، مارس ١٩٩٥: مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. أحمد يوسف أحمد: العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطى»: المستقبل العربى، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤
- د. غسان سلامة: أفكار أولية عن السوق الاوسطية: المستقبل العربى، المصدر السابق
- د. محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات -المحاذير- أشكال المواجهة: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- الياس سابا: الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- زئيف شيف: المكسب الاستراتيجى لأسرائيل والاردن: ردود فعل على المعاهدة الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، بيروت.
- يوسى بيلين: الطريق إلى وادى عربة تمر بلندن: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق
- وثائق معاهدة السلام الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق.
- مجمد سيد أحمد: جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط، الاهرام، ٢٥ / ٣/ ١٩٩٣.
- محمد سيد أحمد: القومية والشرق أوسطية: الاهرام ١٥/٢/١٩٩٣.
- اعداد: جاسم الحمادى: غزة / أريحا أولاً، من أوسلو إلى واشنطن، وثائق ونصوص اتفاق الحكم الذاتى الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، الناشر: سلسلة كتاب الشرق «١١» الدوحة/ قطر.

كتب صدرت للمؤلف

١ - الثورة الفلسطينية: التاريخ، الواقع، المستقبل: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.

٢ - نظرية الأمن الاسرائيلي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، دار ابن زيدون ودار الوسام: بيروت ١٩٨٦.

٣ - مصر والمسألة القومية، بحث في عروبة مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣.

٤ - بعض قضايا الاستراتيجية العربية: دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٣.

٥ -قاموس الناصرية: دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥

٦ - تجديد الفكر المقاوم: نحو نظرية للأمن العربي، دار الفكر دار الوسام، بيروت ١٩٨٨.

٧ - الأيديولوجية والأمن: دراسة في الاستراتيجية الاسرائلية القادمة، دار يافا للدراسات والابحاث، الاقهرة ١٩٩٣

٨ - مصر والمسألة الديمقراطية، دار الوسام، دار ابن زيدون، بيروت ١٩٧٨

٩ - قادة الفكر العربي: عصر النهضة العربية ١٧٩٨ / ١٩٣٠، دار اسعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣

١٠ - قادة الفكر العربي: عصر الليبرالية العربية ١٩٠٠ /١٩٥٢، دار الاداب ، بيروت، تحت الطبع.

١١ - على أبواب القرن القادم: سلسة كتاب الاهالي، القاهرة، تحت الطبع.

١٢ - العرب: بين تحديات الحاضر وآفاق القرن القادم: دار الموقف العربي، القاهرة تحت الطبع.

هذا الكتاب

فى مؤلفه الجديد، يتناول الكاتب والباحث العربى/ صلاح زكى أحمد، موضوع «النظام الشرق أوسطى».. ذلك الوافد الجديد على منطقتنا، فيتتبع برؤية علمية موثقة نشأته فى الخطاب السياسى الغربى منذ مطلع القرن الحالى، مصاحباً الهجمة الاستعمارية الاستيطانية التى هبت على شرقنا العربى.

ومن خلال حركة الصدام التاريخى فى منتصف الخمسينات بين النظام العربى والمفاهيم الشرق اوسطية، تبلورت قسمات وملامح نظامنا العربى، فتحققت له مواصفاته الاستقلالية بتوافر شروط نهضته وتحرره، فبات الصدام مؤكدا خلال عقد الستينات.. فالآمال العربية آنذاك اتسعت فشملت وطننا العربى بأسره، وانطلق الخطاب القومى ليحتل مكانه المرموق فى عالم آسيا وافريقيا.. وعندئذ كانت مؤامرة يونيو ١٩٦٧م.

واليوم.. يعود الصدام فيتجدد، فالنظام الشرق اوسطى، الوافد الغريب على ديارنا، يأتى فى ركاب مشروع امريكى/ صهيونى شامل للمنطقة، وهو الامر الذى يعطيه المؤلف المساحة الاكبر من بحثه، فهو يركز على المخطط الاستعمارى الجديد، وذلك الذى يستهدف الاجهاز على النظام العربى، باقامة مشروع اقتصادى بديل، والغاء الهوية العربية الاسلامية الحضارية لامتنا.

انها مواجهة اشد خطورة عن كل ماعهدناه طوال المراحل السابقة من مواجهات، لذلك يتعين علينا وضع الحدود الفاصلة فى مرحلة اختلطت فيها المفاهيم، وغابت الحقائق وراء حجب كثيفة من الغيوم..

دار العالم الثالث